

Distr.: General
5 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

البند 153 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/
يونيه 2022

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

5	أولاً - مقدمة
5	ثانياً - أداء الولاية
5	ألف - لمحة عامة
6	باء - تنفيذ الميزانية
16	جيم - مبادرات دعم البعثة
17	دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
17	هاء - الشراكات، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة
18	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج
88	ثالثاً - أداء الموارد



الرجاء إعادة استعمال الورق



88	ألف - الموارد المالية
89	باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات
90	جيم - نمط الإنفاق الشهري
90	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى، والقروض
91	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
91	واو - الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى
92	زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
92	رابعاً - تحليل الفروق
99	خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	سادساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قراراتها 274/76 و 282/76 بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة
99	ألف - الجمعية العامة
100	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج التي جُمعت في عناصر، هي: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ وعنصر الدعم.

واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار البيئة الأمنية المعقدة التي اتسمت بالعنف والتوترات السياسية. ومثل اجتماع الاستعراض الاستراتيجي الذي عقد في حزيران/يونيه 2022 بشأن تفعيل خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى في أيلول/سبتمبر 2021 معلما مهما في إحياء عملية السلام، على الرغم من المحاولات المستمرة من قبل الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير لتقويض العملية. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها لحماية المدنيين، ودعم تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها بذل المساعي الحميدة والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والجهات الضامنة للاتفاق؛ ودعم إجراء الانتخابات المحلية؛ وتشجيع التماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية، حيث بدأت المحكمة الجنائية الخاصة النظر في قضيتها الأولى في بداية عام 2022؛ وتعزيز حقوق الإنسان ورصدها؛ وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق؛ وحماية الأمم المتحدة وموظفيها.

وتكبدت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير نفقات قدرها 1 036,3 مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد بلغ 99,97 في المائة، مقارنة بنفقات قدرها 936,3 مليون دولار ومعدل استخدام للموارد بلغ 99,9 في المائة في الفترة 2021/2020.

ويعكس الرصيد الحر البالغ 0,3 مليون دولار الأثر الصافي لما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (40,8 مليون دولار)، الذي يعزى أساسا إلى التأخر في نشر أفراد إضافيين من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، والمعدات المملوكة للوحدات ذات الصلة، التي أذن بها مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)؛ (ب) انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (4,5 ملايين دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض التكاليف الفعلية لبذل متطوعي الأمم المتحدة ومرتبات الموظفين الدوليين في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ (ج) زيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (45,0 مليون دولار)، الناجمة عن ارتفاع متوسط السعر الفعلي للتر الوقود وحجم الوقود المستخدم للمولدات والمركبات والأصول الجوية، فضلا عن المرافق الإضافية ومعدات البنية التحتية والمواد واللوازم (وتكاليف الشحن ذات الصلة) التي تم الحصول عليها لتحسين ظروف قواعد العمليات المؤقتة العسكرية.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022)

الفئة	المخصصات	الإنفاق	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	576 938,4	536 090,1	40 848,3	7,1
الموظفون المدنيون	221 795,3	217 293,2	4 502,1	2,0
التكاليف التشغيلية	237 861,9	282 895,7	(45 033,8)	(18,9)
إجمالي الاحتياجات	1 036 595,6	1 036 279,0	316,6	—
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	14 986,2	15 935,5	(949,3)	(6,3)
صافي الاحتياجات	1 021 609,4	1 020 343,5	1 265,9	0,1
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	1 036 595,6	1 036 279,0	316,6	—

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(أ)	الوظائف الفعلية (المتوسط) (النسبة المئوية) ^(ب)	معدل الشواغر
المراقبون العسكريون	169	145	14,2
الوحدات العسكرية	14 231	11 664	18,0
شرطة الأمم المتحدة	600	491	18,2
وحدات الشرطة المشكلة	2 420	1 892	21,8
الموظفون الدوليون	694	592	14,7
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	107	97	9,3
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	497	474	4,6
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	236	222	5,9
الوطنيون	45	44	2,2
الوظائف المؤقتة ^(ج)			
الدولية	61	49	19,7
الوظائف الفنية الوطنية	1	1	—
فئة الخدمات العامة	7	7	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	108	104	3,7

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

- 1 - ترد الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في تقرير الأمين العام المؤرخين 17 شباط/فبراير و 24 آذار/مارس 2021 (A/75/760 و A/75/760/Add.1)، ويبلغ إجماليها 1 048 692 600 دولار (وصافيا 1 033 644 100 دولار). وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف 169 مراقبا عسكريا و 14 231 من أفراد الوحدات العسكرية و 3 020 من أفراد الشرطة و 755 من الموظفين الدوليين (منهم 61 موظفاً يشغلون وظائف مؤقتة) و 612 موظفاً وطنياً (منهم 8 موظفين يشغلون وظائف مؤقتة) و 281 من متطوعي الأمم المتحدة و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات.
- 2 - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ 5 أيار/مايو 2021، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه 1 040 045 600 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/75/822/Add.7، الفقرة 67).
- 3 - واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 298/75 مبلغا إجماليه 1 036 595 600 دولار (وصافيه 1 021 609 400 دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وقسم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء كأعضاء مقررة.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

- 4 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في قراره 2149 (2014)، ومددها في قرارات لاحقة صادرة عنه. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء المشمولة بهذا التقرير في قراراته 2552 (2020) و 2566 (2021) و 2605 (2021).
- 5 - وكلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام، هو دعم تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية المؤاتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص خطرها بشكل مستدام باتباع نهج شامل واتخاذ ترتيبات استباقية ورادعة دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.
- 6 - ووسع مجلس الأمن، في قراره 2499 (2019) و 2552 (2020)، مهام البعثة لتشمل مواصلة دورها السياسي في عملية السلام؛ ومساعدة السلطات الوطنية في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وإجرائها بشكل سلمي؛ وإسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية في تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (اتفاق السلام).
- 7 - وقرر مجلس الأمن، في قراره 2566 (2021) المؤرخ 12 آذار/مارس 2021، زيادة الحجم المأذون به لعنصر البعثة العسكري بـ 2 750 فردا وزيادة الحجم المأذون به لعنصر الشرطة فيها بـ 940 فردا، انطلاقا من المستويين الحاليين المأذون بهما في الفقرة 27 من القرار 2552 (2020).
- 8 - ويتضمن هذا التقرير تقييما للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة 2021/2020 ويُقارن التقرير تحديدا بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي

المحرز خلال الفترة المعنية قياساً بالإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، وبين النواتج المنجزة فعلاً والنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

9 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار البيئة الأمنية المعقدة التي شهدت عنفاً وتوترات سياسية ناجمة عن استمرار انعدام الثقة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمعارضة. وواصل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي شجب اتفاق السلام وحاول تعطيل العملية الانتخابية الوطنية والنظام الدستوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، والجماعات المسلحة الأخرى الناشطة في البلد، محاولات تقويض عملية السلام بانتهاك اتفاق السلام. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تفاقم البيئة الأمنية الاشتباكات المسلحة الناشئة بين قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي، التي يدعمها أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاقات ثنائية وغيرهم من أفراد الأمن، والجماعات المسلحة، فضلاً عن استخدام أجهزة الذخائر المتفجرة والألغام الأرضية. وأثرت العمليات، التي قامت بها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاقات ثنائية وغيرهم من أفراد الأمن، على تعاون قوة البعثة المتكاملة وشرطة الأمم المتحدة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، حيث أصبحت قوات الدفاع الوطني أقل انفتاحاً على المشاركة في العمليات مع البعثة. واستجابة لانخفاض العمليات المشتركة وتبادل المعلومات، انخرطت البعثة في حوار مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لتعزيز التعاون. وقد أسهمت هذه الجهود في أن يعمل ضباط الاتصال التابعين لقوة الدفاع الوطني جنباً إلى جنب مع موظفي القوة بالمقر في أقسام التخطيط والعمليات ذات الصلة، فضلاً عن عقد ندوة مشتركة في مؤتمر قادة القوات المعقود في حزيران/يونيه 2022.

10 - وظل عدد الاشتباكات العنيفة والمسلحة بين أطراف النزاع مرتفعاً. وإلى جانب الاشتباكات الناشئة بين الجماعات المسلحة والقوات المنشورة في إطار اتفاقات ثنائية وغيرهم من أفراد الأمن، في عمليات مشتركة مع عناصر حكومية، أسفرت تلك الاشتباكات عن استمرار ارتفاع أعداد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ضد المدنيين. وللتصدي لتدهور الوضع الأمني، حسنت البعثة استجابتها للتهديدات الأمنية بتعزيز قدرة حركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها ومرونتهم، وتأمين مناطق الاضطراب الرئيسية، والحد من مخاطر العنف الذي تدفعه عوامل سياسية، وضمان التنسيق بين عناصرها والتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وتحسين رصدتها وتنفيذها للإنذار المبكر وجهود الاستجابة السريعة في جميع المواقع.

11 - واستجابة لاستمرار ارتفاع عدد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، أوفدت البعثة المتكاملة عدداً متزايداً من البعثات الخاصة والمنتظمة لحقوق الإنسان من أجل التحقيق في الانتهاكات والإبلاغ عنها، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفضلاً عن ذلك، عززت البعثة تعاونها مع السلطات الوطنية لكفالة التصدي للانتهاكات. وكنتيجة مباشرة لزيادة تواتر الاجتماعات الرفيعة المستوى بين قيادة البعثة ووزير العدل، فضلاً عن الاجتماعات التنفيذية الأكثر تواتراً بين مراكز التنسيق التابعة لوزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد وممثلي البعثة، وجه انتباه السلطات الوطنية إلى ما يقرب من ضعف عدد الحالات التي عرضت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات شهرية مع ممثلي الحكومات لمتابعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الوطنية.

12 - وأحرزت البعثة تقدماً كبيراً في عدة مجالات ذات أولوية، على الرغم من البيئة الأمنية المعقدة والعوامل التي تعوق تنفيذ ولايتها، بما في ذلك زيادة انتهاكات اتفاق مركز القوات. وأحرز تقدم في النهوض بالعملية السياسية وعملية السلام من خلال المساعي الحميدة والدعم التقني الذي تقدمه البعثة إلى السلطات المحلية والوطنية، ولجان السلام المحلية ولجان المقاطعات، ومنظمات المجتمع المدني، والدعوة إلى وضع خريطة الطريق المشتركة. وأحرز تقدم كبير أيضاً من خلال استخدام البعثة لمساعدتها الحميدة لدى الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة للدعوة إلى إجراء حوار جمهوري شامل عن طريق إعادة أحزاب المعارضة إلى اللجنة المنظمة للحوار. وبعد مواجهة بعض التأخيرات بسبب عدم اليقين السياسي، عقد رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى الحوار الجمهوري، فوستين أرشانج تواديرا، خلال سبعة أيام في آذار/مارس 2022. وانبثقت عن الحوار 217 توصية تعكس أحكاماً رئيسية لوثيقة منتدى بانغي للمصالحة الوطنية لعام 2015 واتفاق السلام. وواصلت البعثة دعم الحكومة في تقييم التقدم المحرز ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعالاً ومستداماً في المستقبل. وفي أيار/مايو 2022، سافرت الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية إفريقيا الوسطى ورئيسة البعثة المتكاملة إلى لواندا للاجتماع برئيس أنغولا، جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، ووزير العلاقات الخارجية في أنغولا لمناقشة خريطة الطريق المشتركة. وخلال الاجتماع، قُدمت مقترحات لعقد مؤتمر إقليمي لتقييم الحالة ولانتداب خبراء في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من رواندا وأنغولا للعمل لدى مؤسسات في جمهورية إفريقيا الوسطى. وفي وقت لاحق، وبناء على طلب السيد تواديرا ودعمه، عقدت وزير خارجية جمهورية إفريقيا الوسطى اجتماعاً للاستعراض الاستراتيجي للعملية السياسية في جمهورية إفريقيا الوسطى مع شركاء دوليين وإقليميين ودون إقليميين، بما في ذلك أنغولا ورواندا، بهدف تنشيط اتفاق السلام من خلال خريطة الطريق المشتركة.

13 - وواصلت البعثة دعم الهياكل الأساسية لعملية السلام والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي. وزادت عدد آليات الإنذار المبكر والحماية المجتمعية المحلية، وعدد المستفيدين من برامج الحد من النزاعات في جميع أنحاء البلد، وعدد لجان الوساطة والسلام المحلية، وقد أسهمت جميعها في تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على إدارة التهديدات ضد المدنيين وتعزيز إجراءات الاستجابة التي تتخذها المجتمعات المحلية وقدرتها على منع النزاعات المحلية أو حلها من خلال الحوار. كما زادت البعثة من جهودها الرامية إلى تحديد الأسباب الجذرية المحلية للنزاع ودعم تنفيذ مبادرات سلام ملموسة من جانب لجان السلام والمصالحة المحلية وقادة المجتمعات المحلية والناشطين في مجال السلام، بسبل منها الاضطلاع بالأنشطة المدرة للدخل في شكل مشاريع سريعة الأثر أو الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري. وشمل ذلك حوافز لتشجيع عودة الأشخاص المشردين داخلياً، على نحو آمن وطوعي ومستدام، وحرية التنقل، والحد من التوترات بين المجتمعات المحلية المسلمة والمسيحية، وتحقيق المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والإدارية، والتعايش السلمي، فضلاً عن المشاركة المجدية للجماعات النسائية والشبابية في لجان السلام المحلية. وفي هذا الصدد، أدت الشراكات الاستراتيجية مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية دوراً محورياً في تعزيز مبادرات المصالحة الجارية. وواصلت البعثة أيضاً العمل مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة المحلية في مجال الترحال الرعوي من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى منع نشوب نزاعات عنيفة بين الرعاة والمجتمعات الزراعية المحلية.

14 - وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، أحرز تقدم كبير نحو التشغيل الفعلي للمحكمة الجنائية الخاصة. ونتيجة للدعم المالي والتقني المستمر الذي تقدمه البعثة للمحكمة الجنائية

الخاصة، بدأت أول محاكمة منذ إنشاء المحكمة في نيسان/أبريل 2022. وإضافة إلى ذلك، تم شغل أغلبية الوظائف الرئيسية في المحكمة، كما تم تزويد هيئة المحامين الخاصة ووحدة حماية الضحايا بكامل ملاك موظفيهما وبدأتا عملهما.

15 - وكنتيجة مباشرة للدعم التقني الذي قدمته البعثة على مدى خمس سنوات، تم الانتهاء من استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني (2023-2027) وسياسة الأمن الوطني، في حين لوحظ تقدم كبير في عملية مراجعة خطة الدفاع الوطني. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تركيز دعمها على وضع إجراءات وطنية للتحقق من سجلات الأفراد في إطار إضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وتسارعت جهود الدعم الهيكلي وبناء القدرات، مع عقد حلقات عمل للتوعية من أجل دعم زيادة التقيد بالسياسات العسكرية القائمة، وقدم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لإدارة الحدود لإطلاق عملية الصياغة لسياسة وطنية لإدارة الحدود.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجّلت الانتخابات المحلية التي كان من المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم توافر الموارد لدى الحكومة وحالات تأخير في اعتماد قانون تعيين حدود الدوائر الإدارية. وقامت السلطة الوطنية للانتخابات بتنقيح الجدول الزمني للانتخابات، حيث من المقرر الآن إجراء جولة أولى من التصويت في 16 تموز/يوليه 2023، فيما ستجرى جولة ثانية في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعلى الرغم من التأجيل، قدمت البعثة الدعم لتهيئة الظروف المؤاتية للتحضير للانتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة من خلال مواصلة تقديم الدعم التقني واللوجستي والتشغيلي والسياسي إلى الهيئة الوطنية للانتخابات والمؤسسات الأخرى، مثل المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للاتصالات. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الدعم التقني والتشغيلي للسلطات والمجتمعات المحلية بغية كفالة حسن اطلاع الأطراف المعنية المحلية على بدء تنفيذ العملية اللامركزية ومشاركتها بنشاط في العمليات الانتخابية التي تجريها دوائرها الانتخابية. ونظراً للزيادة الكبيرة في الطلب على تدريب موظفي الخدمة المدنية المحليين الجدد الذين تم نشرهم بالفعل والزعماء التقليديين، نظمت البعثة دورات تدريبية لـ 8 687 من موظفي السلطات المحلية بشأن ميزانيات البلديات وبشأن القانون الجديد المتعلق باللامركزية. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة مساعدتها إلى الحكومة في نشر السلطات المحلية، بمن فيهم حكام المقاطعات، ونوابهم، ورؤساء البلديات، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، وكذلك الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية وقوات الأمن الداخلي. وأسهم الدعم اللوجستي الذي قدمته البعثة في زيادة عدد المسؤولين المحليين المنتشرين في جميع أنحاء البلد. ومهدت هذه الجهود الطريق أيضاً لزيادة الاستثمارات من جانب فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين، نظراً لتحسّن فرص الحصول على خدمات العدالة والخدمات الإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والمالية. وساهمت كل هذه الجهود في تعزيز تولي زمام الأمور والمشاركة على الصعيد المحلي في الانتخابات المحلية المرتقبة والمخطط لإجرائها في عام 2023.

17 - وواصلت البعثة، كجزء من دعمها لتنفيذ اتفاق السلام، تقديم الدعم التقني واللوجستي للسلطات الوطنية في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. ووفقاً لمبدأ المسؤولية الوطنية، واصلت كيانات وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، بما فيها وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، قيادة تنفيذ البرنامج. وأسهمت جهود نزع السلاح في تحسين أمن وسبل عيش المجتمعات المحلية التي نُقِّذ فيها

البرنامج، نظرا لانخفاض قدرة الجماعات المسلحة على زعزعة المكاسب الأمنية المتحققة في تلك المجتمعات. وأسهم برنامج البعثة للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية أيضا في تحسين الأمن وحماية المدنيين داخل المجتمعات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة أيضا زيادة في عدد وجسامته الانتهاكات ضد اتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة التي ارتكبتها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، فضلا عن أفراد الأمن الآخرين. وقد أثرت هذه الانتهاكات المرتكبة ضد اتفاق مركز القوات على القدرة العملية للبعثة وساهمت في زيادة حدة التوتر والعداء تجاهها. واستجابة للزيادة في عدد الانتهاكات وخطورتها، ركزت البعثة جهودها على المشاركة المنتظمة مع السلطات الوطنية. وفي نيسان/أبريل 2022، أسهمت هذه الجهود في قيام وزارة الخارجية والشوات بإنشاء هياكل تنسيق جديدة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ اتفاق مركز القوات والتنسيق الأمني، من خلال الجمع بين الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الوزارات التنفيذية، وقيادة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، والبعثة المتكاملة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأسفرت جهود البعثة المتكاملة والحكومة والشركاء المعنيين عن انخفاض كبير في انتهاكات اتفاق مركز القوات في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2022.

19 - وواجهت البعثة أيضا حملات معلومات مضللة/مغلوبة، مع نشر معلومات كاذبة وتهديدات وتحريض على العنف ضد الأمم المتحدة، بما في ذلك أفراد البعثة، فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي والمعارضة السياسية والمجتمع المدني. واستجابة لهذه الحملات، التي تم تداولها في الغالب عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولكنها اتخذت أيضا شكل مظاهرات منظمة، ويهدف توفُّع حملات من هذا القبيل على نحو استباقي في المستقبل، انخرطت البعثة بانتظام مع السلطات الوطنية وأجرت تقييما للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة من خلال وسائل الإعلام التقليدية ورصد وسائل التواصل الاجتماعي، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المحلية للتحقق من الحقائق. وإضافة إلى ذلك، أدرج منع الشائعات في جميع حملات التوعية في إطار استراتيجية الاتصال الاستباقي للبعثة، وكان موضوع حلقات عمل مختلفة نظمها الأقسام الفنية للبعثة وشرطة الأمم المتحدة. ونتيجة لزيادة جهود البعثة لمكافحة حملات المعلومات المضللة/المغلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفضت المعلومات المضللة/المغلوبة حول البعثة منذ أيار/مايو 2022. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة أيضا دراسة استقصائية في بوار وبانغي وبامباري وبريا وكاغا بانورو لتصورات المواطنين عن البعثة، حيث أفاد 70 في المائة من المجيبين بتقديرهم للبعثة ووجودها في البلد.

20 - وحدث نقص حاد غير متوقع في الوقود وتأخيرات في استيراد كميات أكبر من الوقود بالمرابك بسبب انخفاض منسوب مياه الأنهار خلال الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، مما كان له أثر سلبي مؤقت على أداء البعثة. ويعزى نقص الوقود إلى عدة عوامل، بما في ذلك تقلُّب إمدادات النفط العالمية وتعذر التنبؤ بها. وقد تأثر العديد من أنشطة البعثة التي تطلبت التنقل لمدة ثلاثة أشهر، في الميدان وفي بانغي. واحتفظ بمخزونات الوقود الحرجة طوال الفترة كنتيجة مباشرة للجهود الدؤوبة والمنسقة التي تبذلها البعثة مع مقر الأمم المتحدة لكفالة استمرار العمليات الأساسية للبعثة التي تنهض بالأولويات الاستراتيجية، مثل حماية المدنيين وعمليات الإجلاء الطبي للموظفين. وطُبقت البعثة الدروس المستفادة والتوصيات المستخلصة من استعراضات أفضل الممارسات للتقليل إلى أدنى حد من أثر نقص الوقود في المستقبل على أنشطتها المخطط لها، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص للاحتفاظ بمخزونات استراتيجية كافية وللرصد المستمر لإدارة سلسلة الإمداد من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر وتدابير التخفيف.

21 - وظلت البعثة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ملتزمة بتحسين أمن أفراد حفظ السلام، وتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من التهديدات التي يتعرض لها السكان وموظفو الأمم المتحدة، تمشيا مع المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام التي تظهر اتجاهها إيجابيا عموما. وفي هذا السياق، واصلت البعثة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتحسين أمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تنقيح وتحسين تخطيطها للطوارئ، وزيادة التخطيط الأمني، واستخدام الاستخبارات والرصد والاستطلاع لرصد شبكات الطرق، وتحسين التدابير الأمنية في المجمعات. وإضافة إلى هذه الجهود الأساسية في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أجرت البعثة تقييما داخليا متكاملا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 يهدف إلى تحسين مستويات الأمن والمعيشة والبيئة لقواعد العمليات المؤقتة بالتنسيق الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات. ويجري تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذا التقييم.

22 - وضاعت البعثة، بالتعاون مع الأمانة العامة، جهودها الرامية إلى تعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحسين السلوك العام لموظفيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتنقيح وترشيد استراتيجيتها الوقائية ونهجها لإدارة المخاطر، بطرق منها العمل بنهج لا مركزي خاص بالسياق بمشاركة لجان متكاملة للوقاية في المكاتب الميدانية، بالتوازي مع تعزيز الإبلاغ والمساءلة. وفي هذا السياق، يجري تحديث شبكات الشكاوى المجتمعية المحلية وتمكينها وتجهيزها لدعم جهود البعثة في مجال الاتصال والتوعية في المواقع المعرضة للخطر. وقد أعدت البعثة أيضا، تمشيا مع نهجها الذي يركز على الضحايا، مشاريع مجتمعية خاصة بالسياق من أجل المواقع ذات الأولوية.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حذّثت البعثة إطار النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وبدأت أيضا في جمع بيانات المؤشرات على أساس شهري للمساعدة في تتبع التقدم المحرز وتقييم أثر عملها في المجالات ذات الأولوية. وواصلت البعثة استخدام بيانات وتحليلات النظام الشامل لإثراء تقارير الأمين العام والإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، واصلت مواءمة المؤشرات الواردة في أطر الميزة على أساس النتائج مع المؤشرات والنواتج الموجهة نحو تحقيق الأثر في إطار نتائج النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء.

24 - وكما حدث في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، واصلت البعثة استخدام أداة التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء في نظام أوموجا لإدارة العناصر الفنية للميزانية، ودعم الأعمال التحضيرية السنوية لكل من الميزانية والأداء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقت البعثة البيانات من الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية عند منتصف السنة، مما زود قيادة البعثة والمقر بمعلومات مرحلية تتعلق بالأنشطة المدرجة في الميزانية. ومن الآن فصاعدا، ستقوم البعثة بجمع هذه المعلومات وتوفيرها على أساس ربع سنوي. وخلال المراحل اللاحقة من الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت البعثة المتكاملة في استخدام الأداة المتكاملة للتخطيط والرصد والإبلاغ من أداة أوموجا للتخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء بغية تعزيز منهجيتها الداخلية للتخطيط في البعثة، المصممة لإيجاد تآزر بين العمليات والأدوات القائمة. كما أن استخدام الأداة المتكاملة للتخطيط والرصد والإبلاغ يبسط الإبلاغ عن مؤشرات الأمين العام، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الجنسانية ومؤشرات الإعاقة.

25 - وواصلت البعثة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لدعم استعادة سلطة الدولة وحماية المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت هذه المشاريع في تشييد وإصلاح 44 مبنى إداريا، مما دعم توسيع نطاق الإدارة العامة وإعادة إرساء نظام العدالة الجنائية في العديد من المقاطعات. وفضلا عن ذلك، نفذت مشاريع

سريعة الأثر لتعزيز حماية المدنيين عن طريق الاستثمار في بناء وإصلاح الجسور والعبّارات ومكاتب حقوق الإنسان ومكاتب الأمن الوطني. ونفذت أيضاً مشاريع تهدف إلى تعزيز عمليات السلام المحلية من خلال تشجيع الحوار والمصالحة.

جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

26 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحد من انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والمخاطر الناجمة عنها. واستؤنفت غالبية الأنشطة الفنية المكلفة بها البعثة والتي تأثرت بالقيود الوطنية والقيود المفروضة على نطاق البعثة في فترات الإبلاغ السابقة، ووصلت تقريبا إلى مستويات ما قبل الجائحة. إلا أنه توجد بعض الاستثناءات. وكانت هناك أوقات تزايدت فيها الحالات، مما أثر أساسا على أنشطة التدريب وقدرة أفراد البعثة على السفر داخل منطقة البعثة وخارجها. فضلا عن ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير نتائج مباشرة لجهود البعثة المستمرة والمنسقة مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري، والتي أنتجت منذ عام 2020 أساليب عمل أكثر كفاءة ومرونة للاستجابة لتقلبات الجائحة. وعلى الرغم من تحسن الحالة على المدى القصير، استمرت العواقب الطويلة الأجل للوباء، كما تفاقم بسبب الفقر المدقع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحدودة في البلد، وواصلت البعثة المتكاملة العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتقديم المساعدة المستمرة ووصول المساعدات الإنسانية إلى السكان.

الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى

27 - واضطلعت البعثة بسلسلة من الأنشطة البرنامجية دعما لتنفيذ ولايتها. وأسهمت الأنشطة في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وبرامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية دعما لعملية السلام. وركزت البعثة أيضا أنشطتها البرنامجية على تعزيز قدرات المؤسسات المحلية ودعم الحكومة في مجالات العدالة والسجون وحقوق الإنسان وبرامج تحقيق الاستقرار المجتمعي وتدريب الشرطة وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وتوطيد السلام والمشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام والعملية السياسية على جميع المستويات. وإضافة إلى ذلك، ساعدت الأنشطة على زيادة الوعي بالمخاطر والتخفيف من المخاطر الناجمة عن التهديدات الناشئة للذخائر المتفجرة التي تتعرض لها المجتمعات المحلية، والأفراد المدنيون والعسكريون التابعون للبعثة المتكاملة، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وتعزيز استعادة سلطة الدولة وبسطها، وحماية المدنيين من خلال مشاريع سريعة الأثر.

28 - ويرد أدناه وصف لحالة وطبيعة الأنشطة المنفذة وفي إطار الميزنة على أساس النتائج للعناصر من 1 إلى 3 في الفرع 10 من هذا التقرير:

(أ) **نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن (مشروع واحد) - تواصل**
تقديم الدعم التقني واللوجستي للسلطات الوطنية في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس الأمن في قراره 2605 (2021). وفي هذا الصدد، دعمت البعثة المؤسسات الوطنية في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، تمشيا مع اتفاق السلام. ووفقاً لمبدأ المسؤولية الوطنية، واصلت كيانات وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

والإعادة إلى الوطن قيادة تنفيذ البرنامج. وبدعم من البعثة المتكاملة، تمكنت السلطات الوطنية من تنفيذ مختلف عمليات نزع السلاح والتسريح في بانغي وفي المناطق الوسطى والشرقية والشمالية من البلد. وأسهم نزع السلاح في تحسين أمن وسُبل عيش المجتمعات المحلية التي نُقِّذ فيها البرنامج، نظرا لانخفاض قدرة الجماعات المسلحة على زعزعة المكاسب الأمنية المتحققة داخل تلك المجتمعات؛ ومن خلال هذه الأنشطة، تمكنت البعثة أيضا من دعم السلطات الوطنية في التعامل مع الجماعات/الفصائل المسلحة التابعة للجماعات المسلحة المرتبطة بانتلاف الوطنيين من أجل التغيير الراغبة في الانضمام إلى البرنامج الوطني؛

(ب) **برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية** (مشروع واحد) - استمر تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة في وضع وتنفيذ برامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، وبناء على طلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ركزت البعثة على المناطق، ولا سيما بانغي، التي ستكون الأكثر تعرضا للعنف الانتخابي والتي لا تنفذ فيها برامج أخرى للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، في الوقت الذي استهدفت فيها تحديدًا الشباب المعرضين للاستغلال والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة في سياق الانتخابات. وواصلت البعثة تنفيذ البرامج من خلال أنشطة التدريب المهني والإرشاد والأنشطة المدرة للدخل من أجل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية، التي استفاد منها المتلقون المباشرون ومجتمعاتهم المحلية، فضلا عن مشاريع التوعية والدعم المجتمعي، بما في ذلك دفع بدلات الغذاء والنقل للمستفيدين خلال فترة تدريبهم المهني التي تستغرق ثلاثة أشهر، وتوفير مجموعات مواد بدء العمل وإعادة الإدماج في نهاية تدريبهم. ومُكِّنت هذه البرامج البعثة من تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، ومن تحسين سُبل العيش داخل المجتمعات المحلية. ونُفِّذت البرامج بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي اختير نظرا لخبرته وقدرته على تنفيذ البرامج بطريقة فعالة من حيث التكلفة ومتسمة بالكفاءة؛

(ج) **العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة)** (مشروع واحد) - بدأت المحكمة الجنائية الخاصة محاكمتها الأولى في نيسان/أبريل 2022. وكانت جلسات الاستماع لا تزال متواصلة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الشركاء الدوليين مساعدة مالية لمواصلة مرحلة تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مواصلة تعيين القضاة وتوفير التدريب للموظفين الوطنيين والدوليين في مجال استراتيجيات وأساليب التحقيق الأساسية والمتقدمة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان قد اكتمل تزويد هيئة المحامين الخاصة ووحدة حماية الضحايا بملاك الموظفين وكانتا تؤديان عملهما. وفي الوقت نفسه، كانت لدى المحكمة الجنائية الخاصة 4 تحقيقات أولية جارية و 14 تحقيقا قضائيا جاريا. وواصلت البعثة تقديم الدعم لأنشطة التحقيق والأنشطة القضائية، وتوعية الجماهير والمجتمعات المتضررة والتواصل معها، وتوفير الأمن لموظفي المحاكم وحماية الضحايا والشهود، والإدارة العامة للمحاكم ودعم إنشاء وتشغيل نظام المساعدة القانونية. وقد نفذ البرنامج بالشراكة مع البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة محامون بلا حدود؛

(د) **العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم السلطة القضائية)** (مشروعان) - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير التشغيل الناجح لمركز المشورة القانونية في بريا، وأولى الجلسات الجنائية التي تعقدها محكمتا الاستئناف في بانغي وبوار منذ سنتين، وأول جلسة تعقدها محكمة بانغي العسكرية. وواصلت البعثة دعم النشر الفعلي للجهات الفاعلة القضائية في جميع أنحاء البلد في إطار المحاكم العادية. وجاءت

هذه النجاحات نتيجة للدعم اللوجستي وبناء القدرات والمشورة التقنية التي قدمتها البعثة لكفالة تزويد الجهات الفاعلة في مجال العدالة، سواء في المحاكم أو في الإدارة المركزية لوزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد، بالأدوات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها بنجاح. واختتمت البعثة مشاريع إعادة تأهيل في محكمتين، وهناك مشروعات أخرى جارٍ. وإضافة إلى ذلك، استقادت 15 محكمة من مشاريع معدات مختلفة. وواصلت البعثة تقديم الدعم لإزالة الطابع العسكري عن نظام السجون من خلال أنشطة بناء القدرات لموظفي السجون المدنيين. ودعمت البعثة أيضا إعادة تأهيل السجون لتحسين الأمن والحد من الحوادث الخطيرة في السجون، وتوفير الهياكل الأساسية الملائمة. وبدعم من البعثة المتكاملة، عينت المجموعة الأولى المؤلفة من 145 متدربا مدنيا في السجون في 15 سجنا في جميع أنحاء البلد وفي المديرية العامة لدوائر السجون. والإجراءات الإدارية لإضافة المتدربين إلى كشوف المرتبات الحكومية وإدماجهم لاحقا في الخدمة العامة قيد التنفيذ. وأكملت المجموعة الثانية، التي ضمت 150 فردا، تدريبها أثناء العمل بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ووسّع نطاق هذا التدريب لمعالجة التحديات الكبيرة التي تواجه القوة العاملة في سجون المناطق. وواصلت البعثة المتكاملة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، تقديم الدعم التقني لتخطيط وتنسيق تتابع المتدربين. وتقوم الحكومة، بدعم من البعثة الأمم المتحدة، بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتجريد السجون من السلاح، وسياسات الصحة وإعادة الإدماج الاجتماعي. وقد تم تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، استنادا إلى معرفتهما المحددة بالسياق والقدرات والقيود على الصعيد القطري، فضلا عن خبرتهما في مجال العدالة والمؤسسات الإصلاحية؛

(هـ) **تدريب أفراد الشرطة/التشارك في المواقع (مشروع واحد)** - قامت البعثة بإصلاح وتجهيز مراكز الشرطة والدرك، ولا سيما في مناطق مواقع التعدين، ونظمت حلقات عمل تدريبية لقوات الأمن الداخلي بشأن التحقيقات في الجرائم الخطيرة والمنظمة، فضلا عن دورات تدريبية بشأن أعمال الشرطة الموجهة نحو المجتمعات المحلية، وحماية حقوق الإنسان في السياق الانتخابي، وتنفيذ قاعدة بيانات مشتركة للتحقيقات الجنائية. وساعدت أنشطة بناء القدرات هذه على دعم قوات الأمن الداخلي لتحقيق الدور المنوط بها المتمثل في الحفاظ على النظام العام وتوفير الحماية للمدنيين. كما شملت أنشطة التدريب أنشطة متصلة بالانتخابات تضمنت منظورا جنسانيا، بما في ذلك تحليل المعلومات الاستخبارية، وحماية كبار الشخصيات، وحماية المدنيين، واستخدام القوة، واحترام حقوق الإنسان في السياق الانتخابي. وساهم البرنامج في تحسين وتغيير عقلية قوات الأمن الداخلي للعمل على استعادة سلطة الدولة وتحسين ظروف عمل قوات الأمن الداخلي، مما يعزز الخدمات المقدمة للسكان المحليين، وتحسين الأمن وحرية تنقل السكان. ويُنفذ البرنامج بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية وممثلين عن قوات الأمن الداخلي؛

(و) **حقوق الإنسان (مشروعان)** - واصلت البعثة تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وآليات الإنذار المبكر، على الإسهام في إيجاد بيئة توفر الحماية. ومن خلال تقاريرها، أجرت البعثة المتكاملة حوارا مستمرا مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى إنشاء آليات متابعة، بما في ذلك نقاط اتصال المشاركة وإنشاء لجنة تحقيق للتأكد من المعلومات التي تم جمعها والإبلاغ عنها في عام 2021. وكانت المعلومات التي تم تبادلها مع المحكمة الجنائية الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية وغيرهما من الهيئات مفيدة في محاكمة المرتكبين الرئيسيين للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وكان الدعم المقدم إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة

والمحكمة الجنائية الخاصة في سياق العدالة الانتقالية مفيدا جدا لإبراز اللجنة بوصفها آلية العدالة الانتقالية غير القضائية. وبدعم من البعثة، كانت منظمات المجتمع المدني أكثر صراحة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى صون الحيز المدني، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية. وشمل ذلك دعم المجلس الأعلى للاتصالات في التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن خطاب الكراهية لمنع انتشار العنف في سياق الانتخابات؛

(ز) **سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن (3 مشاريع) - قدمت البعثة المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية والتشغيلية والدعم البرنامجي للسلطات الوطنية في استعراض وتحديث الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وفي وضع إجراءات وطنية للتحقق من سجلات الأفراد في إطار إضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وقدم الدعم أيضا للتنفيذ الاستراتيجي للأحكام والبنود الأمنية المؤقتة التي تؤثر على عملية إصلاح قطاع الأمن، وهي الإدماج المحدود للمقاتلين السابقين، ومسألة مواعمة الرتب، ريثما ينشر القرار الوزاري بشأن إنشاء لجنة مسؤولة عن مسائل إدماج المقاتلين السابقين، ومواعة الرتب، وإعادة إدماج عناصر الدفاع الوطني والأمن الداخلي التي انضمت إلى الجماعات المسلحة. كما دعمت البعثة السلطات الوطنية لتيسير دورات تدريبية تركز على تعزيز دور البرلمانين في الممارسة الكاملة لمسؤوليات الرقابة فيما يتعلق بفعالية قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وخضوعها للمساءلة. وإضافة إلى ذلك، بذلت جهود لدعم الحكومة في حشد وتنسيق المساعدة الدولية من أجل إصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ خطة الدفاع الوطني وتفعيلها، وتوفير بناء القدرات لتفعيل نظام القضاء العسكري، وتعزيز المفتشية العامة لقوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022، دعمت البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى المسؤول عن شروط الخدمة العسكرية، الذي تم إنشاؤه في نيسان/أبريل 2020. وخلال هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات المعقودة لاحقا، تم التشديد على التوصيات المتعلقة بإصلاح إدارة الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل والمعيشة للأفراد العسكريين. وواصلت المتكاملة البعثة أيضا كفالة تقديم الدعم المادي لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بمعدات حاسوبية ولوازم مكتبية، مؤكدة من جديد التزام البعثة بدعم تعزيز الإصلاحات داخل قوات الأمن الوطنية من خلال الحوكمة الرشيدة وتعزيز القدرات الوظيفية والعملياتية لدوائر قطاع الأمن في البلد؛**

(ح) **الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي) (3 مشاريع) - أسهمت البعثة في تعزيز آليات الإنذار المبكر التي تتيح للمجتمعات المحلية تعزيز قدرتها على اتخاذ إجراءات وقائية بصورة استباقية أو التصدي في الوقت المناسب للتهديدات التي تواجه السكان المدنيين. وأسهمت أيضا في توسيع وتعزيز آلياتها الخاصة بالاستجابة للإنذار المبكر. وفي هذا السياق، نشرت 78 مساعدا لشؤون الاتصال المجتمعي في 42 قاعدة عمليات دائمة ومؤقتة في 11 مكتبا ميدانيا وعملت مع 83 شبكة إنذار محلية عاملة، كان قد أنشئ 17 منها في الفترة 2021/2022. وفي غضون ذلك، ظلت 80 لجنة لإدارة عمليات الترحال الرعوي تعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما ساعد على تعزيز قدرة البعثة على التصدي بشكل استباقي للتهديدات الجديدة من الجماعات المسلحة، والتهديدات المتصلة بالترحال الرعوي، والتهديدات من أفراد الأمن الآخرين. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت البعثة بمشاريع مشتركة مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك حلقات عمل لبناء القدرات للجهات الفاعلة المحلية (لجان السلام والمصالحة المحلية، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين، والسلطات المحلية، من بين جهات أخرى) بشأن تقنيات حل النزاعات بالوسائل**

السلمية وإدارة آليات السلام والمصالحة المجتمعية. وقد مكنها بناء القدرات المقدمة إلى الجهات الفاعلة المحلية في مجال السلام من تحديد وتجريب مبادرات السلام والمصالحة المحلية التي أدت إلى حل سلمي لأكثر من 20 نزاعاً مجتمعياً تتعلق بالترحال الرعوي وغيره من المسائل الاجتماعية والاقتصادية في بيراو وبرايا وأوبو وزيميو وبانغاسو وبربراتي وألينداو وغريماري وبامباري وكاغا باندورو وبوسانغوا؛

(ط) **الشؤون السياسية (توطيد السلام)** (7 مشاريع) - واصلت البعثة بذل الجهود لتهيئة الظروف التي تمكن عملية السلام من المضي قدماً في إطار اتفاق السلام وخريطة الطريق المشتركة، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة للبعثة، والوجود والدور القويين المتمثلين في عقد الاجتماعات والتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين. كما واصلت دعم عملية حوار شاملة وسلمية، مما ساهم في إجراء الحوار الجمهوري. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة برنامجاً للتثقيف السياسي يهدف إلى تحقيق الاستقرار والتحول السياسي في المناطق المتأثرة بالنزاع من خلال بناء قدرات السلطات المحلية، وقيادات النساء والشباب، والمشردين داخلياً والفئات الضعيفة الأخرى، فضلاً عن زيادة المشاركة السياسية تدريجياً كوسيلة لمعالجة المطالب بطريقة سلمية. وركزت البعثة، من خلال التمويل البرنامجي، على تنشيط عملية السلام وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال إنشاء شبكات مجتمعية. كما عززت فهم المجلس الوطني للوساطة وقرب المجلس من السكان من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وعملية السلام الأوسع نطاقاً في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ي) **إدارة الأسلحة والذخيرة** (مشروع واحد) - واصلت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، إنكاء الوعي وتقديم الخبرة التقنية فيما يتعلق بالتهديد المتزايد للذخائر المتفجرة، بما في ذلك الاستخدام الناشئ للألغام الأرضية والألغام المضادة للأفراد. وفي هذا السياق، دعمت البعثة تقييم واعتماد أعضاء أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لقوة البعثة المتكاملة لتمكينهم من الاضطلاع بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلد. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المتكاملة تدريباً بشأن الذخائر المتفجرة إلى 223 من موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وإلى 18 472 فرداً من السكان، بمن فيهم 13 219 طفلاً؛

(ك) **المساواة بين الجنسين** (مشاركة المرأة في السلام والعملية السياسية) (مشروع واحد) - من أجل تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عملية السلام والعملية السياسية، دعمت البعثة المبادرات الرامية إلى تعبئة النساء من أجل تعزيز السلام والمصالحة الوطنية على الصعيدين المحلي والوطني. وبعد صدور التقرير النهائي للحوار الجمهوري في أيار/مايو 2022، دعمت البعثة تنظيم حلقة عمل بمشاركة 40 من القيادات النسائية من تنسيقية القيادات النسائية من أجل السلام لتعزيز تولي المرأة لزاماً نتائج الحوار. وأسفرت حلقة العمل عن وضع خطة للاتصال والدعوة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في تنفيذ توصيات الحوار على نطاق البلد وإشراك المرأة مشاركة فعالة في آلية الرصد. ودعمت البعثة أيضاً تعبئة المنظمات والمجتمعات النسائية لصالح مشاركة المرأة في آليات العدالة الانتقالية والانتخابات المحلية بغية تعزيز تمثيل المرأة في الحكم المحلي. واضطلعت البعثة بأنشطتها بالتعاون مع وزارة النهوض بالمرأة والأسرة وحماية الطفل، ووزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية، والمنظمات النسائية في البلد.

جيم - مبادرات دعم البعثة

- 29 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي سياق التعزيزات لزيادة حجم العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، التي أذن بها مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، واصلت البعثة المتكاملة توسيع بعض معسكراتها الحالية وبناء معسكرات جديدة في مواقع الانتشار الميداني.
- 30 - ومواصلة لتعزيز أداء البعثة فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، واصلت تحسين التنسيق الأمني والإمام بالحالة في الميدان باستخدام منظومات جوية غير مأهولة توفر إماما آنيا بالحالة فيما يتعلق بالمهام التكتيكية، مثل قيام القوات العسكرية بدوريات وتوفير الأمن حول المواقع الثابتة. وعلى وجه الخصوص، حسّنت هذه المنظومات الاستخبارات والرصد والاستطلاع والإنذار المبكر، مما مكن البعثة المتكاملة من توفير القدر الكافي من الأمن، بما في ذلك للقوافل الإنسانية وغيرها من القوافل اللوجستية التابعة للبعثة.
- 31 - وواصلت البعثة تنفيذ مبادرات مختلفة ترمي إلى الحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة في مواقعها الرئيسية، بما في ذلك ما يلي: تركيب وتشغيل نظم الألواح الشمسية في مختلف مواقع المخيمات؛ وتركيب معدات إضاءة بمصابيح الصمامات الثنائية الباعثة للضوء على مستوى البعثة؛ والاستعاضة عن وحدات تكييف الهواء التقليدية بمعدات تكييف الهواء الموفرة للطاقة. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تنفيذ العديد من تدابير الاستدامة البيئية، التي كانت في مراحل مختلفة من الإنجاز في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وسعت إلى الحد من بصمتها البيئية الإجمالية.
- 32 - ولكي تمكّن البعثة موظفيها من مواصلة تنفيذ الولاية مع معالجة القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، واصلت تحديث هيكلها الأساسية وخدماتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال زيادة استخدام أدوات مبتكرة في هذا المجال لتلبية الطلب المتزايد على التطبيقات القائمة على الحوسبة السحابية، بما في ذلك الأدوات التعاونية لعقد اجتماعات ودورات تدريبية افتراضية، وتبادل الوثائق.
- 33 - وفي السياق المذكور أعلاه، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تنفيذ مبادرات الطاقة المتجددة أدى إلى انخفاض استهلاك وقود الديزل من منظور توليد الطاقة، فإن الوفورات المالية الناجمة عن شراء الديزل قابلها جزئياً ارتفاع متوسط أسعار الوقود وجهود البعثة الرامية إلى معالجة أزمة الوقود والتي كان لها أثر مالي كبير.
- 34 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت البعثة عوامل خارجية إضافية كان لها تأثير على تنفيذ أنشطتها، بما في ذلك: (أ) أزمة سلسلة الإمداد العالمية التي أدت إلى ارتفاع كبير في تكاليف الشحن البحري، مما أدى بدوره إلى زيادة كبيرة في تكاليف الشحن المتكبدة لنشر المعدات المملوكة للوحدات التابعة للقوات الإضافية واستيراد السلع المشتراة؛ (ب) أزمة سلسلة الإمداد العالمية، التي كان لها أثر على قدرة البلدان المساهمة بقوات على الحصول على المعدات وقطع الغيار، مما أدى إلى تأخير نشر المعدات المملوكة للوحدات التابعة للقوات الإضافية، أو عدم صلاحية المعدات المملوكة للوحدات المنشورة بالفعل؛ (ج) استمرار تأثير جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى فرض قيود على السفر في مهام رسمية داخل منطقة البعثة وخارجها، وعلى أنشطة التدريب؛ (د) تأخر نشر القوات؛ (هـ) القيود التي تفرضها الحكومة على تحليق المركبات الجوية الخاصة غير المأهولة، مما يؤخر اقتناء طائرات رباعية المرواح وتقييد الرحلات الجوية الليلية مع ما قد يترتب على ذلك من أثر على رحلات الإجلاء الطبي.

دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت البعثة المتكاملة في الاستعانة بخدمات قاعدة الدعم في عنيتيبي التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي، ومركز الخدمات الإقليمي، الذي يوجد مقره أيضا في عنيتيبي، لدعم عملياتها. واستمرت البعثة في تلقي الدعم من مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي في مجالات إلحاق الموظفين بالعمل وإنهاء خدمتهم، والمزايا وكشوف المرتبات، ومدفوعات الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (مثل منح التعليم وسداد تكاليف السفر المتصل بالبعثات)، وخدمات أمين الصندوق، والتدريب وخدمات المؤتمرات، والنقل ومراقبة التحركات.

هاء - الشراكات، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

36 - في سياق اختتام إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022 في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت البعثة فريق الأمم المتحدة القطري لإجراء التقييم النهائي للإطار، بما في ذلك من خلال تحليل شامل لمساهمة البعثة في تحقيق التزامات الأمم المتحدة المشتركة في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وفي هذا الصدد، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بتعاون قوي بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة في عملية صياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027.

37 - ويمثل وضع البعثة المتكاملة ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة خطوة نحو تكامل أقوى بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة ويضع الأسس للتخطيط للانتقال المبكر من خلال دمج وتخطيط مساهمات الأنشطة البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تماشيا مع الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

38 - وواصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، العمل مع الحكومة في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها ودعم توفير خدمات النظام القضائي للسكان. وتعاونت البعثة والفريق القطري على حد سواء مع الحكومة للمساهمة في الحد من العنف والنزاعات المتصلة بالترحال الرعوي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وإرساء الأساس لعودة المشردين داخليا واللاجئين من خلال برامج مشتركة تمولها البعثة المتكاملة وصندوق بناء السلام. وواصلت البعثة أيضا دعم الحكومة من خلال لجنة التنسيق والرصد لاستعادة سلطة الدولة، وإعادة نشر موظفي الخدمة الحكومية ومستخدمي الدولة، وإصلاح وتشديد المباني الإدارية، ورسم خرائط لوجود موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

39 - وتواصل البعثة المتكاملة تعاونها الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لكفالة فهم المنطقة فهما تكميليا، والدور الذي تؤديه في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأثر عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة المتكاملة بإبلاغ التحليل الإقليمي للنزاع ودوافعه الذي يجريه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. كما حضرت البعثة الاجتماع الثالث والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في الكاميرون، حيث تبادل الوزراء ورؤساء الوفود الآراء بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى واعتمدوا إعلانا أكدوا فيه من جديد دعمهم لعملية السلام والمصالحة الوطنية والتعمير التي تضطلع بها الحكومة.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر 1: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

40 - واصلت البعثة السعي إلى تحقيق الهدف الأولي لولايتها المتمثل في حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم في بيئة أمنية تزداد تعقيدا وتتسم بالعنف والتوترات السياسية نتيجة لاستمرار انعدام الثقة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمعارضة. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن الوطني المدعومة بعناصر أخرى من أفراد الأمن والجماعات المسلحة. وظل عدد الاشتباكات العنيفة والمسلحة بين أطراف النزاع مرتفعا، مما أدى إلى زيادة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ضد المدنيين. وعلى الرغم من البيئة الأمنية المتزايدة التعقيد، فإن الارتباطات السياسية لقيادة البعثة، مقترنة بالموقف القوي لعنصرها النظامي المعزز، كانت مفيدة في منع العديد من حالات الهجمات ضد المدنيين وفي تعبئة تدابير التصدي للشواغل التي حُذرت من خلال آليات الإنذار المبكر التابعة للأمم المتحدة.

41 - ودعمت البعثة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تخفيض عدد الارتباطات العسكرية والشرطية والمدنية المشتركة، بما في ذلك المساعدة السياسية والتقنية، والقيام بعمليات مدفوعة بأهداف قصيرة وطويلة الأجل لتحفيز الأطراف على وقف انتهاكات اتفاق السلام وحقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، استخدمت البعثة المتكاملة بعثات مشتركة للسيطرة على المناطق صممت من أجل إظهار وجود قوي وموحد في البقع الساخنة. وكان الهدف من البعثات أن تشمل عناصر القوة والشرطة، فضلا عن قوات الأمن والجيش التابعة للحكومة المضيفة. وكانت نتيجة هذه البعثات انخفاضاً في نشاط الجماعات المسلحة في البقع الساخنة المستهدفة. وتعتبر مشاركة الحكومة المضيفة في هذه العمليات مهمة لإضفاء الشرعية، ولكن المستوى الفعلي للتعاون يختلف بحسب الموقع.

42 - ولتعزيز حماية المدنيين، ركزت البعثة المتكاملة على تعزيز قدراتها المحلية في مجالي الرصد والإنذار المبكر. وأعيد تنشيط عدد من شبكات الإنذار المحلية في جميع أنحاء البلد، وأنشئت شبكات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة لتعزيز القدرات المحلية والاستجابات الوقائية في الوقت المناسب من جانب عنصرَي القوة والشرطة التابعين للبعثة المتكاملة، كان هناك تصور بأن الأمن في جميع أنحاء البلد أخذ في التحسن. وتجدر الإشارة إلى حدوث انخفاض ملموس في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الأجزاء الغربية من البلد، أدى ظهور ذخائر متفجرة إلى تعقيد استجابة قوة البعثة المتكاملة والشرطة للإنذارات، مما أعاق في بعض الحالات قدرة البعثة على القيام بمهام مشتركة لأفرقة الحماية. غير أن نشر القدرات ذات الصلة أسهم في التخفيف من حدة الأثر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد تنشيط ما مجموعه 40 لجنة وساطة محلية وأنشئت 17 لجنة. وإضافة إلى ذلك، شرعت البعثة في حملة توعية موجهة إلى الشابات لتشجيع المزيد من النساء على التقدم بطلبات والعمل في قوات الشرطة والدرك لتعزيز قدرة الدولة على حماية المدنيين. وأسهمت حملة التوعية في تقديم 277 4 (35 في المائة) طلب ترشيح للشرطة و 563 1 (19 في المائة) طلباً لقوات الدرك.

43 - ومن أجل التصدي للمخاطر المتصلة بكوفيد-19، واصلت البعثة رصد مسائل حقوق الإنسان المتصلة بالجائحة والإبلاغ عنها والتوعية بها ووضع مشاريع سريعة الأثر والمشاركة في جهود الدعوة

بشأنها، مع التركيز على التدابير الوقائية لحماية الفئات الضعيفة والفئات المستهدفة في المرافق المزدحمة من قبيل مراكز الاحتجاز ومواقع النازحين.

44 - وواصلت البعثة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك عن طريق السعي إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتصدي لها. ودعمت البعثة المتكاملة تنفيذ خطط عمل للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، مما أسهم في إطلاق سراح ما يقرب من 150 طفلاً كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، دعمت البعثة الحكومة بعقد حلقة عمل للتصديق على المستوى التقني على بروتوكول تسليم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة لنقلهم مباشرة إلى الشركاء في الشؤون الاجتماعية وحماية الطفل. وقدمت البعثة أيضاً الدعم التقني للسلطات الوطنية في إجراء تحقيقات مهنية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها. وواصلت البعثة أيضاً دعم الحكومة في بناء الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للاتصالات واللجنة المعنية بمنع الإبادة الجماعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، فضلاً عن مراكز التنسيق المجتمعية، في حماية المدنيين وحقوق الإنسان وفي العمل المتعلق بخطاب الكراهية ومنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية. ونظمت البعثة حلقات عمل لمنع أعمال العنف الجنسي والعنف الجنساني المتصلة بالنزاعات، حضرها أكثر من 2 900 مشارك، من بينهم 1 000 امرأة، بالإضافة إلى مناسبات عامة حضرها ما يقرب من 4 200 مشارك، نصفهم من النساء.

45 - وواصلت البعثة رصد الحوادث العامة المتصلة بالتحريض على الكراهية والتعصب والعنف والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها بهدف منع التهديدات بالعنف البدني ضد المدنيين، بسبل منها استخدام استراتيجية البعثة للاتصالات الاستباقية وخططها للتوعية من أجل مكافحة خطاب الكراهية. ونظمت البعثة المتكاملة حملات وطنية للاتصالات استهدفت الشباب بوجه خاص، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية لحشد الدعم لصالح البعثة ومنع المنازعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

46 - وقامت قوة البعثة المتكاملة وشرطة الأمم المتحدة بدوريات روتينية وأنشأت مواقع أمنية ثابتة لزيادة وضوح الرؤية والمبادرة للمساهمة في تحقيق أهداف البعثة. ولم تتمكن قوة البعثة المتكاملة من تيسير القيام بأكبر عدد ممكن من الدوريات المشتركة مع قوات الدفاع الوطني، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة الدوريات المشتركة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي مع أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاقات ثنائية وغيرهم من أفراد الأمن. وقامت شرطة الأمم المتحدة بدوريات أسبوعية مشتركة مع قوات الأمن الداخلي، مما أسهم في ضمان حرية التنقل وحماية المدنيين. ونظمت البعثة دورات تدريبية لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والمسؤولين الإداريين المحليين بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما عزز قدرة الجهات الفاعلة الحكومية على المساهمة في تهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين. وتبذبت عدد قواعد التشغيل الدائمة والمؤقتة للبعثة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، خصوصاً أن البقع الساخنة ازدادت في أجزاء من البلد وتطلبت فتح قواعد عمليات مؤقتة جديدة كأداة هامة لحماية المدنيين. ونشرت البعثة المتكاملة 980 فرداً من أصل 2 750 من القوات الإضافية و 163 من أصل 200 من أفراد شرطة الأمم المتحدة الإضافيين و 398 من أصل 740 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة الذين أنن بهم مجلس الأمن في قراره

2566 (2021). وتنتشر هذه التعزيزات على نطاق المناطق الجغرافية والخطوط ذات الأولوية، مستعملة في ذلك استراتيجيات وقدرات تناسب السياق المحلي، بما يحسن مرونة البعثة وقدرتها على التنقل لدعم حماية المدنيين والعملية السياسية، فضلا عن تعزيز الأمن في المناطق التي عاد فيها السلام. ويعزى التأخير في نشر القوات أساسا إلى مشاكل تعاقدية تتعلق بشحن المعدات المملوكة للوحدات وإلى عدم استعداد بعض القوات القادمة. وتواصل البعثة التخطيط لنشر القوات المتبقية خلال النصف الثاني من عام 2022.

47 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الإنسانية إلى أشد مستوياتها منذ ست سنوات بسبب استمرار المواجهات المسلحة، وتشريد السكان، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب تعطل طريق الإمداد الرئيسي في البلد الذي يربط بانغي بالكامرون، وأزمة الوقود، والزيادة العالمية في أسعار السلع الأساسية، والتهديدات الناشئة بالذخائر المتفجرة. واستمر استهداف العاملين في المجال الإنساني، وذلك أساسا من خلال عمليات السطو والسرقة وعرقلة إيصال المعونة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت البعثة على مشاريع الهياكل الأساسية بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء العمل الإنساني والشركاء الحكوميين بغرض تيسير حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة في إطار الإنعاش المبكر ورصدهما. وإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة المتكاملة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، دورات توعية بشأن المخاطر المتصلة بالذخائر المتفجرة لموظفي وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

الإنجاز المتوقع 1-1: تحسين البيئة الأمنية وحماية المدنيين، بسبل من بينها الحد من انعدام الأمن الناجم عن الترحال الرعوي الموسمي، وتحسين آليات حماية المجتمعات المحلية، وتعزيز الحالة الأمنية في المناطق الاستراتيجية في جمهورية أفريقيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

انخفاض عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (2020/2019: 117؛ 2021/2020: 198؛ 2022/2021: 70)

190 هجمة بين أطراف النزاع ويعزى ارتفاع عدد الهجمات إلى استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة عقب انسحاب قوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن من مناطق معينة. واعتمدت الجماعات المسلحة استراتيجية عملياتية لنفاذ الهجمات التي تشنها قوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن وشن غارات على مواقع قوات الدفاع الوطني ذات القوام المنخفض، لا سيما عندما تنتشر هذه القوات دون وجود أفراد أمن آخرين. ونتيجة لذلك، تراجعت الجماعات المسلحة، وأصبحت صغيرة وتتغذر مواجهتها وتستفيد من تضاريس البلد

عدد انتهاكات الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1 600)

496 انتهاكا ويعزى انخفاض عدد الانتهاكات أساسا إلى قيام قوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن بتكثيف العمليات في الأجزاء الوسطى والشرقية من البلد، مما أدى إلى إضعاف الجماعات المسلحة، التي اعتمدت بالتالي نهجا عملياتيا يتمثل في التشتت وتجنب المواجهة مع قوات الدفاع الوطني وغيرها من قوات الأمن والانتقال إلى مناطق يتغذر الوصول إليها، من قبيل المقاطعات الفرعية يالينغا وزانغا وكيمبي

عدد الحوادث المتصلة بالترحال الرعوي (2020/2019): 200 حادثة متعلقة بالترحال الرعوي
لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛
ويعزى ارتفاع عدد الحوادث المتصلة بالترحال الرعوي إلى أن الجماعات المسلحة
العامة لم تتكبد خسائر كبيرة من حيث الأفراد أو المعدات بسبب العمليات التي تقوم
بها قوات الأمن الوطنية وغيرها من أفراد الأمن، مما سمح لعناصر الجماعات
المسلحة بمواصلة السرقة والابتزاز من خلال فرض الضرائب غير القانونية والسيطرة
على بعض ممرات ومحاور النقل من أجل بقائها الاقتصادي

(160)

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

36 دورة لتطرح الأفكار والتدريب والتخطيط لمعالجة الشواغل والمسائل المتعلقة بالحماية، بما في ذلك حرية التنقل، وعودة النازحين واللاجئين، والحد من التهديدات والعنف، وعودة سلطات الدولة وموظفي الخدمة المدنية (بما في ذلك 720 من الجهات الفاعلة، من بينها 215 امرأة) لتعزيز آليات الحماية والتنسيق لاتفاق السلام، وتحسين التدابير الملموسة لمنع العنف والتخفيف من حدته التي تشارك في قيادتها قوات الأمن الوطني، وتحسين البيئة الأمنية عموماً	101	دورة لتطرح الأفكار والتدريب والتخطيط لتعزيز وتوسيع وظائف الإنذار المبكر والاستجابة و 37 مبادرة لمنع النزاعات المتعلقة بالترحال الرعوي
تشغيل وصيانة 25 قاعدة عمليات دائمة، و 4 معسكرات متكاملة دائمة، وما لا يزيد عن 30 قاعدة عمليات مؤقتة في سياق الترتيبات المرنة والاستباقية للقوة التابعة للبعثة	27	قاعدة عمليات دائمة
	4	معسكرات متكاملة دائمة
	44	قاعدة عمليات مؤقتة
ويعزى ارتفاع الناتج من حيث قواعد العمليات الدائمة والمؤقتة إلى الجهود التي تبذلها البعثة لإعادة تصنيف قواعد العمليات الدائمة أو المؤقتة أو تجديدها أو إغلاقها. ونتيجة لذلك، تذبذب عددها طوال الفترة المشمولة بالتقرير، خصوصاً أن البقع الساخنة ازدادت في أجزاء من البلد وتطلبت فتح قواعد عمليات مؤقتة جديدة كأداة هامة لحماية المدنيين		

الناتج المنجز
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

دورية أسبوعية	1 898	تسيير 2 800 دورية أسبوعية في المراكز السكانية الرئيسية بجميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى للتدخل السريع و/أو دعم عملية السلام والانتخابات والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها في جميع أنحاء الإقليم
دوريات مشتركة أسبوعية في المتوسط	6	تسيير 360 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مراكز السكان الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
لم تبدأ الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة عملها بسبب الافتقار إلى القدرات والإرادة السياسية إلى جانب إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي انضم إليه العديد من أفراد الوحدات	لا	تسيير 58 دورية أسبوعية مشتركة مع الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة لضمان حرية التنقل وحماية المدنيين في مناطق مسؤوليتها (ممرات الترحال الرعوي ومواقع التعدين)
عملية قصيرة الأجل (دوريات، نقاط تفتيش، حالات استجابة لإنذارات حماية المدنيين)	47 961	إجراء 65 عملية رادعة ومتنقلة قصيرة الأجل على مستوى الكتائب و 10 عمليات طويلة الأجل للمبادرة بردع أعمال الجماعات المسلحة ضد المدنيين في المناطق المضطربة الناشئة، وحماية المدنيين من العنف أو المضايقة خلال فترة الانتخابات والحد من سيطرة الجماعات المسلحة ووجودها
عملية طويلة الأجل (دوريات طويلة الأجل، بعثات مشتركة للسيطرة على المناطق، إنشاء قاعدة عمليات دائمة للقيام بأنشطة حماية المدنيين في بقع ساخنة)	6 103	
ويعزى ارتفاع الناتج إلى الطابع المستمر لخطة دوريات القوة وتكامل بعثات السيطرة المشتركة على المناطق، مما أدى إلى استمرار تشبع البقع الساخنة. وتستمر العمليات المتنقلة القصيرة الأجل لمدة تصل إلى 24 ساعة، ويمكن أن تستمر العمليات الثابتة الطويلة الأجل لمدة تتراوح من 36 ساعة إلى عدة أسابيع/أشهر		
ساعات الطيران اليومية للمنظومات الجوية غير المأهولة	7	تنفيذ 12 ساعة طيران يومي للمنظومات الجوية بدون طيار و 21 ساعة طيران يومي لطائرات الهليكوبتر من أجل تحسين الوعي بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، ودعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع
ويعزى انخفاض الناتج إلى الأحوال الجوية السيئة خلال موسم الأمطار، الذي كان شديدا بشكل خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث اتسم بالعواصف والرياح العاتية والسحب المنخفضة، مما تسبب في توقف متكرر للعمليات وحال دون تشغيل المركبات		

الجوية غير المأهولة، وتسبب أيضا في عدد من المشاكل التقنية
الطفيفة للمنظومات، لا سيما فيما يتعلق بالبطاريات

ساعة طيران يومية لطائرات عمودية

12

ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم توفر الطائرات أو عدم صلاحيتها
للخدمة، بما في ذلك عدد من مسائل الصيانة الجارية، والأحوال
الجوية السيئة، ولا سيما خلال موسم الأمطار، الذي كان شديدا
بشكل خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأثر أزمة الوقود خلال
الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير

مشروع إصلاح

130

ويعزى ارتفاع الناتج إلى توافر مواد البناء خلال الفترة المشمولة
بالتقرير. وكان نقص المواد قد أعاق التقدم في السابق، لا سيما في
مجال إصلاح الجسور وبنائها. وأتاح إنجاز مشاريع الجسور حركة
مرور أكبر على الطرق، مما مكن المهندسين وقوافل الإمداد من
الوصول إلى مناطق أخرى حيث كان من المقرر أن تبدأ المشاريع
الهندسية، وقد زاد ذلك من عدد المشاريع المنجزة

لم تبدأ الوحدات الأمنية المشتركة الخاصة عملها بسبب الافتقار إلى
القرارات والإرادة السياسية إلى جانب إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل
التغيير، الذي انضم إليه العديد من أفراد الوحدات

لا

تنفيذ الوحدات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة 120
مشروعا لإصلاح الطرق والجسور والآبار والمطارات،
واضطلاعها بمهام بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة
القطري والشركاء في المجال الإنساني والشركاء
الحكوميين بغرض تيسير حماية المدنيين وإيصال
المساعدات الإنسانية والمساعدات في إطار الإنعاش
المبكر ورصد هذه المساعدات

عقد 52 اجتماعا أسبوعيا للمشورة والتوجيه مع الوحدات
الأمنية الخاصة المختلطة لتقديم المشورة التقنية، بما في
ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المشورة بشأن تنفيذ
اتفاق السلام، بالتنسيق الوثيق مع عناصر البعثة الأخرى
والجهات الفاعلة الخارجية من قبيل وزارة الدفاع والاتحاد
الأفريقي والاتحاد الأوروبي

10

دورات تدريبية نظمت لـ 260 موظفا، بمن فيهم الموظفون القضائيون
والموظفون الإداريون وموظفو السجون في محاكم الاستئناف في
بانغي وبوار وبامباري بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،
والرصد والإبلاغ، وبشأن وصول الضحايا إلى العدالة، بهدف ضمان
اتباع أعضاء السلطة القضائية ووزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان
والحوكمة الرشيدة نهجا قائما على حقوق الإنسان في عملهم

تنظيم 10 دورات تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق
الإنسان لفائدة موظفي وزارة العدل وحقوق الإنسان لدعم
الحكومة في مجال بناء الأطر المؤسسية والقانونية
اللازمة لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان

دورة تدريبية

27

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى تعزيز البيئة الحمائية وآليات
الإنذار المبكر من أجل التصدي بشكل أفضل للتهديدات التي
يتعرض لها المدنيون

تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين والقانون
الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة
قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية والمسؤولين الإداريين

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

		المحليين لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في الدولة على المساهمة في تهيئة بيئة توفر الحماية
26	دورة تدريبية	تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان لأفراد المجتمع المدني والمنسقين المجتمعين المعنيين بخطاب الكراهية ومنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية
13	بعثة للحماية المشتركة	إيفاد 10 بعثات للحماية مشتركة بين المجتمع المدني والمنظمات المحلية لحقوق الإنسان وشبكات الإنذار المبكر والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم التشغيل الفعال والكامل لآليات الإنذار المبكر المنشأة على الصعيدين الوطني والإقليمي
35	بعثة للحماية المشتركة أوفدت إلى الميدان	إيفاد 40 بعثة مشتركة للحماية إلى الميدان لتعزيز نظم الإنذار المبكر، وحماية المدنيين، وتقييم التهديدات الحالية والممكنة للسلامة البدنية للمدنيين
230	دورية أسبوعية مشتركة	تسيير 220 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية وأفراد شرطة الأمم المتحدة في المراكز السكانية الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
356	دورية أسبوعية	تسيير 350 دورية أسبوعية لفرقة العمل المشتركة في بانغي وأفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع قوات الأمن الداخلي لتوفير دوريات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ضمانا لحرية حركة المدنيين وحمايتهم
78	دورية يومية مقررة سلفا قامت بها وحدات الشرطة المشكلة	تسيير 59 دورية يومية مقررة سلفا تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة و 6 دوريات يومية للدعم العملياتي داخل بانغي وخارجها، لإجراء تقييمات أمنية، وتوفير الدعم في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام، والعمل مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية على جمع المعلومات
6	دوريات يومية للدعم العملياتي	
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى منع مواجهة تنامي خطاب الكراهية والتحريض على العنف	
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة آليات الإنذار المبكر الجديدة والمنشطة	
	ويعزى انخفاض الناتج إلى وجود ذخائر متفجرة، لا سيما في الجزء الغربي من البلد، مما حد من الحركة وقّص المحيط الأمني إلى 5 كيلومترات من المكاتب الميدانية	
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى تقلب الحالة الأمنية، الأمر الذي يتطلب زيادة عدد الدوريات والعمليات لتوفير الحماية الفعالة للمدنيين ودعم بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين	
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى تقلب الحالة الأمنية، الأمر مما يتطلب زيادة عدد الدوريات لتوفير حماية فعالة للمدنيين وحريتهم في التنقل	
	دورية يومية مقررة سلفا قامت بها وحدات الشرطة المشكلة	
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى تقلب الحالة الأمنية، الأمر مما يتطلب زيادة عدد الدوريات لتوفير حماية فعالة للمدنيين	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

إجراء 4 464 عملية تواصل من جانب أفراد شرطة الأمم المتحدة في مواضع، منها مقاطعات ومواقع أفارقة، من أجل طمأنة المجتمع المحلي على سلامته وتعزيز الوعي الأمني	5 927	عملية تواصل أجرتها شرطة الأمم المتحدة ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحالة الأمنية، التي تطلبت زيادة عدد المجتمعات المحلية لتعزيز وعيها بالأمن والسلامة
تنظيم حملة وطنية واحدة للاتصالات تستمر على مدى سنة، تستهدف الشباب بوجه خاص، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية لحشد الدعم لصالح البعثة ومنع المنازعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها	1	حملة اتصالات استراتيجية واحدة
	17	مؤتمراً صحفياً
	2 300	نشرة أخبار
	1 164	برنامجاً إذاعياً على نطاق البلد بلغة السانغو واللغة الفرنسية، وتمثيلات قصيرة وإعلانات عن السلام والمصالحة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمواضيع ذات الصلة
	48	شريط فيديو على موقع يوتيوب
	130	مقالاً منشوراً على الموقع الشبكي للبعثة
	450	منشوراً على موقع فيسبوك
	369	منشوراً على موقع تويتر
	137	منشوراً على موقع إنستغرام
	38	ألبوم صور على موقع فليكر
	10	رسائل إخبارية على الموقع الشبكي للبعثة
	115	صورة في إطار "صور اليوم"
12 نشاطاً للتعبيّة الاجتماعية لمنع العنف المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني	78	إضافة إلى ذلك، عقدت دائرة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام التابعة للبعثة المتكاملة 123 جلسة اجتماعات لما يقرب من 13 300 مشارك، من بينهم أكثر من 1 660 امرأة، وعقدت 35 مناسبة عامة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مسيرة سلمية وأحداث رياضية لزيادة الوعي بقيم السلام ودور الأمم المتحدة في البلد
		نشاطاً للتعبيّة الاجتماعية
		يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة اهتمام الجمهور بمناسبات البعثة، ولا سيما تلك المتعلقة بمنع العنف الجنسي والجنساني، مما اجتذب أكثر من 9 250 مشاركاً، نصفهم تقريباً من النساء
عقد 24 اجتماعاً مع السلطات الوطنية لدعم إنشاء كيان وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام	4	اجتماعات مع السلطات المحلية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم انتظام مشاركة الحكومة، بما في ذلك عدم وجود جهة تنسيق تعيينها الحكومة وتتمتع بسلطة اتخاذ القرار

اجتماعا للمساعدة التقنية وتقديم الدعم من خلال المشورة التقنية ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر نشر خبر تقني ووصول أفرقة متخصصة داخل قوة البعثة المتكاملة، موزعة على فترة من الزمن، لتعزيز القدرة على التخفيف من التهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة

دورة للتوعية بالمخاطر بشأن أخطار الذخائر المتفجرة ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى توفير التدريب لطائفة أوسع من المستفيدين في البعثة، ولا سيما في أعقاب تصاعد حوادث الذخائر المتفجرة في الجزء الغربي من البلد، مما يؤثر على سلامة وأمن حفظة السلام وعلى تنفيذ ولاية البعثة

دورة للتثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى توفير التدريب لطائفة أوسع من المستفيدين في أعقاب تصاعد حوادث الذخائر المتفجرة في الجزء الغربي من البلد

22 عقد 52 اجتماعا للمساعدة التقنية أسبوعيا، وتقديم الدعم من خلال المشورة التقنية لدعم تقييم واعتماد قدرات البعثة في مجال الأجهزة المتفجرة من أجل التصدي لتهديدات الذخائر المتفجرة

71 تنظيم 24 دورة للتوعية بالمخاطر بشأن أخطار الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها الموظفون المدنيون والأفراد النظاميون التابعون للبعثة المتكاملة

478 تنظيم 52 دورة للتثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها السكان المدنيون، وذلك من خلال المنظمات غير الحكومية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام

الإنجاز المتوقع 1-2: تحسين حماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزها، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

وجه انتباه السلطات الوطنية إلى 923 حادثة أثرت على 591 2 من الضحايا. وإضافة إلى ذلك، عقد 12 اجتماعا شهريا لمتابعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الوطنية

ويعزى ارتفاع عدد الحالات إلى زيادة الاجتماعات مع السلطات الوطنية

عدد حالات انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي تُبلغ بها السلطات الوطنية والجماعات المسلحة والإجراءات المتخذة (2020/2019: 426؛ 2021/2020: 464؛ 2022/2021: 500)

لم ينفذ أي من خطط العمل تنفيذا كاملا. غير أنه هناك 3 خطط عمل قيد التنفيذ ويعكس عدم التنفيذ الكامل هذا الصعوبات المتزايدة في تحديد مكان قيادة الجماعات المسلحة والاتصال بها، مما أدى إلى توقف الحوار معها

تنفيذ الجماعات المسلحة خطط عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال تنفيذا تاما (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 3؛ 2022/2021: 3)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر خدمات الرعاية (2020/2019: 616؛ 2021/2020: 290؛ 2022/2021: 1 500)	إجمالاً، أطلق سراح 134 طفلاً، من بينهم 17 فتاة، من الجماعات المسلحة في مقاطعتي كوتو العليا وفاكاغا ويعزى انخفاض العدد إلى زيادة الصعوبات في تحديد مكان قيادة الجماعات المسلحة والاتصال بها، مما أدى إلى توقف الحوار معها
مجموع عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف المتصل بالنزاعات، والعنف الجنسي والجنساني، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (2020/2019: 1 952؛ 2021/2020: 3 500؛ 2022/2021: 1 000)	تدريب 905 من موظفي الدولة، من بينهم 71 امرأة ويعزى انخفاض العدد إلى القيود المفروضة بسبب كوفيد-19، مما أدى إلى تعليق بعض الأنشطة التدريبية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2022
عدد أوامر القيادة الصادرة عن الجماعات المسلحة لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: صفر؛ 2022/2021: 3	صدر أمر قيادة واحد ويعزى انخفاض العدد إلى صعوبات في الاتصال والتعاون مع قادة الجماعات المسلحة الذين اختبأوا بسبب الهجمات التي تشنها عناصر الدولة وغيرهم من أفراد الأمن والقوات المنتشرة في إطار اتفاقات ثنائية
مجموع عدد الأفراد الذين تم اعتقالهم واحتجازهم تعسفاً، والذين تطلق السلطات الوطنية والجماعات المسلحة سراحهم بعد الدعوة التي قامت بها البعثة المتكاملة 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 200	49 فرداً ويعزى انخفاض العدد إلى الصعوبات في رصد البيانات بشكل منهجي بسبب تقلب الوضع الأمني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم 30 دورة تدريبية بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لفائدة 1 500 من أفراد قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية وموظفي السجون	91 دورة تدريبية نظمت بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل من عناصر الدولة، من بينهم 201 امرأة ويعزى ارتفاع الناتج إلى إطلاق مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة"، التي أتاحت تنظيم أنشطة إضافية
عقد 26 اجتماعاً مع قيادات الجماعات المسلحة للدعوة إلى تنفيذ خطط العمل الموقعة	22 اجتماعاً مع قيادة الجماعات المسلحة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى انخفاض الناتج إلى صعوبات في الاتصال والتعاون مع قادة الجماعات المسلحة، الذين اختبأوا بسبب العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وأفراد الأمن الآخرون والقوات المنتشرة في إطار اتفاقات ثنائية

لم تنفذ النتائج المقررة بسبب صعوبات في الاتصال والتعاون مع قادة الجماعات المسلحة، الذين اختبأوا بسبب العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد الأمن الآخرون والقوات المنتشرة في إطار اتفاقات ثنائية

لا عقد 4 اجتماعات تنسيق لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطط العمل

دورة توعية للجماعات المسلحة يعزى ارتفاع الناتج إلى إطلاق مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة"، التي أتاحت تنظيم أنشطة إضافية

32 عقد 30 دورة توعية لفائدة الجماعات المسلحة بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال، وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

دورة تدريبية لأعضاء المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة ويعزى ارتفاع الناتج إلى إطلاق مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة"، التي أتاحت تنظيم أنشطة إضافية

15 عقد 10 دورات تدريبية لأفراد المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة بشأن رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها

دورات للتوعية ويعزى ارتفاع الناتج إلى إطلاق مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة"، التي أتاحت تنظيم أنشطة إضافية

105 عقد 30 دورة توعية لفائدة المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وشبكات الإنذار المحلية والسلطات المحلية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل وتأثيرها على الأطفال

نعم - الاضطلاع بحملة وطنية للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

بعثة ميدانية ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة عدد الادعاءات التي يلزم التحقق منها

322 إيفاد 80 بعثة ميدانية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها، بما في ذلك ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة

لم تنفذ النواتج المقررة بسبب عدم اتخاذ السلطات الوطنية المسؤولية عن وضع خطة وطنية للوقاية اتخاذ أي إجراءات. وواصلت البعثة الدعوة إلى وضع خطة من هذا القبيل

لا عقد حلقة عمل وطنية واحدة و 6 حلقات عمل إقليمية (على مستوى المقاطعات) لتناول موضوع منع الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في إطار خطة وطنية للوقاية

نعم - تقديم 4 تقارير فصلية إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتقرير سنوي واحد

		متعلق بحالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى
–	نعم	تنظيم حملة بشأن مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة" عبر الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، من أجل حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم
	25	إيفاد 15 بعثة تحقيق خاصة لرصد ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق من تلك الادعاءات
		بعثة تحقيق خاصة
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزيادة في الحوادث والادعاءات المبلغ عنها إلى البعثة المتكاملة
	202	إيفاد 120 بعثة رصد ميدانية عادية لرصد ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق من تلك الادعاءات
		من بعثات الرصد الميدانية العادية
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزيادة في الحوادث والادعاءات المبلغ عنها إلى البعثة المتكاملة
	183	إجراء 150 زيارة إلى مرافق الاحتجاز لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها
		زيارة إلى مرافق الاحتجاز في بانغي وفي المناطق، ولا سيما في المرافق التي تسيطر عليها الدولة
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزيارات الإضافية التي أجريت إلى مرافق الاحتجاز بسبب ارتفاع عدد الاعتقالات التعسفية وحوادث الاحتجاز غير القانوني للأفراد المشتبه في تعاونهم مع الجماعات المسلحة
–	نعم	تنظيم 10 دورات تدريبية عن حقوق الإنسان والاحتجاز لفائدة موظفي السجون وأفراد قوات الأمن الداخلي
–	نعم	إعداد تقريرين من التقارير المقدمة عن الحوادث مع التركيز بشكل خاص على السياق الانتخابي والانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالنزاع؛ وإعداد 4 تقارير فصلية و 12 تقريراً شهرياً عن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاعات، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والأطفال في النزاعات المسلحة، مع الدعوة إلى المساءلة السياسية والقضائية على حد سواء
–	نعم	تقديم 4 تقارير فصلية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد من قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية الذين يتلقون الدعم من الأمم المتحدة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نعم	—	تقديم الدعم التقني واللوجستي لـ 30 زيارة ميدانية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك 10 زيارات إلى المجلس الأعلى للاتصالات لدعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن خطاب الكراهية لمنع انتشار العنف، و 10 زيارات إلى اللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية لدعم تنفيذ ولايتها الوقائية لمكافحة الفظائع الجماعية، و 10 زيارات إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدعم تنفيذ ولايتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
نعم	—	عقد 10 مناسبات عامة نظمها شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للتوعية بشأن تعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان بما يتماشى مع قانون حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
12 حملة	ويعزى ارتفاع الناتج إلى أساليب الحملات الفعالة التي أتاحت للبعثة القيام بأنشطة إضافية	تنظيم 11 حملة من خلال الإذاعة المحلية وأنشطة التوعية لحماية حقوق الإنسان لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن كفاءة إبراز عمل البعثة في مجال تعزيز حقوق الإنسان
6	اجتماعات رفيعة المستوى عُقدت مع الحكومة للدعوة، في جملة أمور، إلى التصديق على صكوك محددة لحقوق الإنسان وتقديم التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات. وتشمل النواتج الفعلية عقد اجتماعين بين مدير شعبة حقوق الإنسان ووزير العدل، واجتماع واحد مع البرلمان، وثلاثة اجتماعات مع جهات التنسيق التابعة لوزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وشملت المواضيع قيد المناقشة إنشاء لجنة وطنية معنية بمنع التعذيب، والتحضير للاستعراض الدوري الشامل المقبل، والتصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، ومتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الرامية إلى التصديق على صكوك دولية محددة لحقوق الإنسان	عقد 6 اجتماعات رفيعة المستوى مع الحكومة للدعوة إلى التصديق على صكوك دولية محددة لحقوق الإنسان
2	من حلقات العمل للخبراء عُقدتا في حزيران/يونيه 2022 مع جميع أعضاء اللجنة البالغ عددهم 60 عضوا الذين تم تعيينهم بقرار وزاري في شباط/فبراير 2022. ودُرّب المشاركون على نطاق عملهم وأطلعوا على حالة متطلبات الاستعراض الدوري الشامل المقبل وآليات هيئات	عقد حلقتي عمل للخبراء و 8 دورات عمل بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز قدرة أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفين بصياغة وإقرار التقارير الحكومية التي تقدم إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة

رصد المعاهدات. كما أطلعهم البعثة المتكاملة على أهمية هذه الإجراءات في تحسين حالة حقوق الإنسان		بموجب معاهدات حقوق الإنسان واستكمال خطط التنفيذ ذات الصلة
8 جلسات عمل مع أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن صياغة التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات	8	
من المناسبات العامة	2	عقد 20 مناسبة عامة بالتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم إنشاء وتفعيل آلية وطنية لمنع التعذيب
ويعزى انخفاض الناتج إلى الإنجاز المبكر لتشغيل آلية وطنية، وذلك بعد حلقتي عمل للتوعية		
دورات تدريبية	3	تنظيم 20 دورة تدريبية قبل النشر و 20 دورة بعده بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما يشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وحماية الطفل، لفائدة قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية لدعم إدماج حقوق الإنسان في إصلاح قطاع الأمن
ويعزى انخفاض الناتج إلى المسائل الأمنية والصعوبات التي تواجهها السلطات الوطنية في تجنيد قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي. وعقدت ثلاث دورات تدريبية بعد نشر القوات في مجال حقوق الإنسان لـ 113 من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، من بينهم 15 امرأة		
دورة تدريبية	70	تنظيم 20 دورة تدريبية بشأن عملية التحقيق والرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان لفائدة أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني و/أو الصحفيين لدعم نهج قائم على حقوق الإنسان في عملهم
ويعزى ارتفاع الناتج إلى السياق الأمني، الذي تطلب من البعثة إعادة توجيه أنشطتها لزيادة التركيز على تعزيز القدرات الوطنية وإنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها		
دورة تدريبية	20	تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية
ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية، الأمر الذي تطلب زيادة عدد الدورات التدريبية لزيادة توسيع قدرات قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي		

العنصر 2: دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة

48 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى جهودها لتعزيز عملية السلام والعملية السياسية من خلال تقديم دعم متسق ومنسق لتنفيذ اتفاق السلام. وسخرت البعثة مساعيها الحميدة لدى الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة لإعادة هذه الأحزاب إلى اللجنة المنظمة للحوار الجمهوري الذي عقده السيد تواديرا في آذار/مارس 2022. وقاطع عدد من الجماعات السياسية الحوار الجمهوري على الرغم من الجهود التي بذلتها البعثة. وانبثقت عن الحوار الجمهوري 217 توصية تعكس أحكاما رئيسية للوثيقة المعتمدة في منتدى بانغي للمصالحة الوطنية

لعام 2015 واتفاق السلام. وبعد صدور التقرير النهائي للحوار في أيار/مايو 2022، قدمت البعثة الدعم لتنظيم حلقة عمل مع 40 من القيادات النسائية، بما في ذلك عضوات من تنسيقية القيادات النسائية من أجل السلام، لتعزيز مسؤوليتهن عن النتائج والتوصيات الـ 217. وأدت حلقة العمل إلى وضع خطة للاتصال والدعوة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في نشر توصيات الحوار في جميع أنحاء البلد وإشراك المرأة إشراكاً فعالاً في آلية الرصد. وفي هذا السياق، واصلت البعثة إجراء حوار متسق مع الجهات الموقعة والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين الذين قدمت لهم الدعم التقني لمواصلة المشاركة في العملية السياسية والوفاء بالالتزامات المندرجة في إطارها. وتحققت أوجه تقدم في تنفيذ اتفاق السلام في عدة مجالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كان التقدم العام محدوداً. وأسهم دعم البعثة في تنشيط العملية السياسية. وأظهرت السلطات الوطنية إرادتها السياسية المتجددة وتوليها لزام عملية السلام خلال اجتماع الاستعراض الاستراتيجي الذي عقده في بانغي في 4 حزيران/يونيه 2022 مع الشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين وبدعم من البعثة. وساعد الاجتماع على توضيح أن العملية السياسية ستنفذ في إطار اتفاق السلام من خلال خريطة الطريق المشتركة. واتفق المشاركون على الاجتماع كل ثلاثة أشهر لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، بقيادة الحكومة وعلى أساس تقسيم واضح للعمل، ونقاط مرجعية، وجدول زمنية.

49 - وقدمت البعثة المتكاملة الدعم المالي والتقني للآليات المحلية لرصد تنفيذ اتفاق السلام. ونتيجة لذلك، أعيد تنشيط عدد من آليات التنفيذ المحلية في المقاطعات، مما وفر إطاراً لمواصلة الحوار بشأن المسائل الأمنية وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. بيد أنه منذ نيسان/أبريل 2022، أصبحت الاجتماعات غير منتظمة بسبب نقص الدعم المالي الحكومي. وبعد صدور المرسوم الرئاسي بإنشاء هيئة تنسيق تنفيذ اتفاق السلام في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عُقدت الاجتماعات التنسيقية الأولى، بدعم من البعثة وبدعوة من الحكومة مع الجهات الضامنة والميسرة. ونتيجة لذلك، عُقد اجتماعان لآليات التنفيذ الوطنية، واللجنة التنفيذية للرصد، ولجنة التنفيذ الوطنية بشكل فصلي منتظم لأول مرة منذ آب/أغسطس 2021. وعلاوة على ذلك، عززت البعثة قدرات المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، بما في ذلك لجان المقاطعات المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام، في إجراء عمليات المصالحة المجتمعية ومبادرات التخفيف من حدة النزاع وفي رصد ودعم عمليات السلام المحلية، مع التركيز بوجه خاص على البؤر الساخنة التي توجد فيها توترات بين المجتمعات المحلية بسبب وجود الجماعات المسلحة. وكانت عمليات المصالحة المجتمعية هذه تهدف إلى تعزيز تولي المجتمع المدني زمام الأمور في مبادرات السلام والحوار والوساطة. واتخذت هذه المبادرات بالاشتراك مع شركاء ومنظمات دوليين ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجلت الانتخابات المحلية التي كان من المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى قيود مالية حكومية وحالات تأخير في اعتماد قانون تعيين حدود الدوائر الإدارية. وقامت الهيئة الوطنية للانتخابات بتنقيح الجدول الزمني للانتخابات، حيث من المقرر الآن إجراء جولة أولى من التصويت في 16 تموز/يوليه 2023، فيما ستجرى جولة ثانية في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعلى الرغم من هذا التأجيل، دعمت البعثة الهيئة الوطنية للانتخابات في بدء العمليات الانتخابية للتحضير للانتخابات المحلية المقبلة. وفي هذا السياق، قدمت البعثة المساعدة التقنية واللوجستية والتنفيذية والأمنية لتحديث الخريطة الانتخابية، بما في ذلك الدعم لنشر 130 من الوكلاء والمشرفين في مجال رسم الخرائط في 16 مقاطعة. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم في مجال المساعي الحميدة للمساعدة على تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات محلية سلمية وشاملة للجميع، ودعمت

جهود التوعية وتنقيف المدنيين التي تبذلها الهيئة بغية تشجيع المشاركة على نطاق واسع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة دورات توعية وتنقيف للمدنيين، إلى جانب دورات تدريبية للسلطات الإدارية والمحلية وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في جميع أنحاء البلد بشأن القانونين المتعلقين باللامركزية لعامي 2020 و 2021 بهدف تعزيز الصلة بين الانتخابات المحلية وإطار اللامركزية الجديد. وإضافة إلى ذلك، تواصلت البعثة مع 1 500 من قادة المجتمعات المحلية، منهم 500 امرأة و 500 من الشباب، في 10 دوائر في بانغي لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

51 - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، واصلت البعثة تنظيم حملات توعية وتشجيع التعبئة الاجتماعية للمجتمعات المحلية لتأييد الدور السياسي للمرأة. وعُقدت حلقات عمل للإعلام والتوعية بشأن الدور السياسي للمرأة ومشاركتها في الحكم المحلي لفائدة السياسيين وقادة المجتمعات المحلية.

52 - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية والدعم العملي والبرنامجي إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك المستشار الوطني لإصلاح قطاع الأمن ووزارة الداخلية والأمن العام ووزارة الدفاع وإعادة بناء الجيش، لإجراء إصلاحات شاملة ومراعية للمنظور الجنساني في قطاع الأمن في إطار السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022، دعمت البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى المسؤول عن شروط الخدمة العسكرية، الذي تم إنشاؤه في نيسان/أبريل 2020. وخلال هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات المعقودة لاحقا، تم التشديد على التوصيات المتعلقة بإصلاح إدارة الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل والمعيشة للأفراد العسكريين. كما دعمت البعثة المتكاملة السلطات الوطنية لتيسير عقد حلقات عمل تركز على تعزيز دور البرلمانين في الممارسة الكاملة لمسؤوليات الرقابة فيما يتعلق بفعالية قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وخضوعها للمساءلة. وإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لدعم الحكومة في حشد وتنسيق المساعدة الدولية من أجل إصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ خطة الدفاع الوطني وتفعيلها، وتوفير خدمات بناء القدرات لتفعيل نظام القضاء العسكري، وتعزيز المفتشية العامة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. ودعمت البعثة التنسيق الوطني لجهود إصلاح قطاع الأمن من أجل تنقيح السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وأكدت التوصيات الصادرة عن أحد الأفرقة المواضيعية للحوار الجمهوري، لجنة السلام والأمن، أهمية السياسة الأمنية الوطنية وتوجيهها الاستراتيجي. وتم تنقيح الوثيقتين الاستراتيجيتين والتفاوض بشأنهما ووضعهما في صيغتهما النهائية.

53 - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. فبدعم من البعثة، اضطلعت السلطات الوطنية بعمليات مختلفة لنزع السلاح والتسريح في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الحكومة، بدعم من البعثة أيضا، في إجراء حوار مع فصليين من جيش الرب للمقاومة بهدف نزع سلاحهما. وفي هذا السياق، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حالات تأخير كبيرة في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، مما استلزم إصدار قرارات وتوجيهات استراتيجية واضحة بشأن كيفية المضي قدما في تنفيذ البرنامج في سياق جديد يتأثر أساسا بعدم امتثال قادة الجماعات المسلحة فيما يتعلق بتقديم قوائم شاملة بالمقاتلين الذين ينبغي نزع سلاحهم وتسريحهم. وعلاوة على ذلك، تعطلت بعض عمليات نزع السلاح والتسريح المقررة بسبب تمرد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ولا سيما فيما يتعلق بعدم وجود قرارات وتوجيهات استراتيجية واضحة من اللجنة الاستراتيجية التي تقودها الحكومة بشأن كيفية المضي قدما في عمليات نزع السلاح والتسريح

الخاصة بالجماعات المسلحة المرتبطة بالائتلاف الراغبة في الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

54 - واستكمالا للعملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واصلت البعثة دعم برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية التي أسهمت في تعزيز الحوار المجتمعي ووقف العنف. ونُفذت أنشطة للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في بانغي وفي سبعة مواقع ميدانية كانت تنتشر فيها الجماعات المسلحة وحيث كانت توجد أنشطة للمليشيات وعنف بين المجتمعات المحلية، مع التركيز على الشباب المعرضين لخطر التجنيد وعلى النساء. وُضمت أنشطة البرامج باستمرار وفقاً للسياقات المحلية المعنية. وشملت أنشطة التدريب المهني القصيرة المدة النقد مقابل العمل في إطار المشاريع المجتمعية، وإصلاح الهياكل الأساسية المجتمعية، ودعم بدء الأنشطة الجماعية المدرة للدخل. وبالإضافة إلى ذلك، شارك جميع المستفيدين المسجلين في مختلف أنشطة التوعية بشأن القضايا الشاملة، بما في ذلك حل النزاع والمصالحة الوطنية، لتعزيز التعايش السلمي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، والتدابير الوقائية من كوفيد-19، ونزع السلاح، وجمع الأسلحة.

55 - واستمرت البعثة في تشجيع تنفيذ قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لأفضل الممارسات في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، من خلال توفير التدريب المتخصص، والقيام بأنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة، والرصد الوثيق لأنشطة إدارة الأسلحة والذخيرة، وتعزيز مرافق التخزين من أجل الإدارة المأمونة والأمنة للأسلحة والذخيرة. وواصلت البعثة أيضاً دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

الإنجاز المتوقع 2-1: إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والتقيّد بأحكامه، فضلاً عن الامتثال للحوكمة الديمقراطية والعمليات السياسية الشاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

النسبة المئوية لتوصيات اللجنة التنفيذية للرصد التي نفذتها الجهات
الموقعة على اتفاق السلام (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020:
لا ينطبق؛ 2022/2021: 60 في المائة)
30 في المئة نظرت اللجنة التنفيذية للرصد، خلال دورتها العادية الحادية عشرة، في سبع توصيات، نُفذت اثنتان منها، وتوجد واحدة قيد التنفيذ، فيما لم تعالج أربع توصيات

ويعزى انخفاض النسبة المئوية للتوصيات المنفذة إلى أنها تتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية السلام الأوسع نطاقاً، وإلى أنها تعالج مسائل هيكلية معقدة وستتخذ على مدى فترة زمنية أطول. وسيستمر التنفيذ إلى ما بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وعقدت اللجنة دورتها العادية الثالثة عشرة وناقشت، في جملة أمور، الأهمية المحورية لاتفاق السلام في عملية السلام وضرورة تنسيق تنفيذ ورصد مختلف المبادرات السياسية، بما في ذلك اتفاق السلام وخريطة الطريق المشتركة وتوصيات الحوار الجمهوري

عدد مشاريع القوانين المتعلقة باتفاق السلام والقوانين الهامة الأخرى المتعلقة بالعملية السياسية الديمقراطية والشاملة، التي ناقشها (أو سنّها) المجلس الوطني (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 4)

اعتُمد مشروعا قانونين، وهما القانونان المتعلقان باللامركزية رقم 008-20 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020 و 001-21 المؤرخ 21 كانون الثاني/يناير 2021. ومع ذلك، فاللائحتان التنفيذيتان لم تعتمدتا بعد

ويعزى انخفاض عدد مشاريع القوانين المعتمدة إلى السياق السياسي المتقلب، الذي أفضى إلى تباطؤ عملية الصياغة. ومثل القانونان المتعلقان باللامركزية نتوجا لعملية الإصلاح التشريعي المنصوص عليها في اتفاق السلام، على الرغم من أن مرسوميهما التنفيذييين لم يصدرا بعد. وكانت اعتُمدت قوانين أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

عقد 6 اجتماعات تدعمها البعثة وتعقدتها الحكومة مع الجهات الضامنة والميسرة، مما يدل على استمرار المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام	نعم	-
تقديم البعثة الدعم لعقد 10 اجتماعات للجنة التنفيذية للرصد واللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام	3	اجتماعات
ويعزى انخفاض الناتج إلى تغيير في تواتر الاجتماعات، لتصبح فصلية بعد أن كانت شهرية، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عندما أنشئت هيئة التنسيق لتنفيذ اتفاق السلام بدعم من البعثة		
عقد 12 اجتماعا لدعم وزارة الخارجية في متابعة اجتماعات اللجان المشتركة المعقودة مع تشاد والكاميرون والكونغو، ولتيسير إعادة تفعيل اللجان المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان	2	اجتماعات
ويعزى انخفاض الناتج إلى أن وزارة الخارجية والشتات، المسؤولة عن خريطة الطريق المشتركة، أعطت الأولوية لتنفيذ خريطة الطريق بدعم من البعثة، وإلى تعذر حضور ممثلي البلدان المجاورة المعنية لعقد لجان مشتركة		
عقد 12 اجتماعا لتقديم الدعم التقني لمتابعة تنفيذ الأحكام والتوصيات المقدمة من اللجان المشتركة على الصعيد الوطني ولجانها الفرعية على الصعيد العابر للحدود	1	اجتماع
ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم طلب الدعم التقني للبعثة في هذا المجال. ومع ذلك، عُقد اجتماع واحد عبر الحدود في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في بوار بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون لمناقشة الأمن على الحدود، وقدمت البعثة الدعم اللوجستي له		

6	اجتماعات استشارية مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام وعقد اجتماع واحد لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الشركاء، وذلك بهدف دعم تنفيذ اتفاق السلام	7	اجتماعات استشارية ويعزى ارتفاع الناتج إلى التزام الحكومة - مع بذل البعثة لمساعدتها الحميدة وإسداؤها للمشورة - بتنفيذ خريطة الطريق المشتركة على نحو يحقق التأزر مع اتفاق السلام
0	لم يعقد فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى أي اجتماعات منذ عام 2021. لكن بعض أعضائه، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، يشاركون في اللجنة التنفيذية للرصد، ويبدل الشركاء الدوليون جهوداً لإعادة تنشيط فريق الدعم الدولي		وشاركت البعثة المتكاملة في الدورات العادية الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنفيذية للرصد، وكذلك في الاجتماعات الثلاثة للجنة التنفيذ الوطنية، إلى جانب أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، وأسدت المشورة بشأن تنفيذ اتفاق السلام. وفي أيار/مايو 2022، اجتمعت البعثة مع منسق اتفاق السلام لمناقشة ضرورة تنسيق ومواءمة تنفيذ توصيات الحوار الجمهوري وآليات السلام السابقة مع اتفاق السلام
لا	قيام الحكومة بـ 4 زيارات ميدانية إلى جانب الجهات الضامنة والميسرة دعماً لتنفيذ اتفاق السلام من خلال توفير المساعدة التقنية واللوجستية، فضلاً عن بذل المساعي الحميدة		لم تجر أي زيارة، لأن الحكومة لم تبادر باتخاذ أي إجراء في هذا الصدد
7	عقد اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام 12 اجتماعاً بدعم من البعثة، من أجل تنسيق التنفيذ الشامل لاتفاق السلام وحل المسائل الإقليمية التي أثّرت من خلال لجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام		اجتماعات ويعزى انخفاض الناتج إلى تغيير في تواتر الاجتماعات، لتصبح فصلية بعد أن كانت شهرية، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عندما أنشئت هيئة التنسيق لتنفيذ اتفاق السلام. ومنذ ذلك الحين، عُقدت ثلاثة اجتماعات
27	قيام أعضاء البرلمان بـ 15 بعثة ميدانية إلى الدوائر التي يمثلونها وعقد 3 اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بين أعضاء البرلمان والسلطات المحلية في الدوائر التي يمثلونها لمناقشة اتفاق السلام وحل المنازعات بالوسائل السلمية		بعثة ميدانية ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة حاجة أعضاء البرلمان إلى زيارة الدوائر التي يمثلونها لمناقشة اتفاق السلام وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وإطلاع المجتمعات المحلية على أنشطة الجمعية الوطنية

النواتج المقررة	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	0 ولم يُعقد أي اجتماع عن طريق التداول بالفيديو بسبب عدم ورود طلبات من أعضاء البرلمان. وبدلاً من ذلك، تم التركيز على الترتيب للبعثات الميدانية
عقد 6 اجتماعات وتنظيم حلقة عمل واحدة مع الأحزاب السياسية لمناقشة العملية الانتخابية والتوعية بشأن مدونة قواعد حسن السلوك لمنع خطاب الكراهية بما يتماشى مع اتفاق السلام	لا	نظراً للسياق السياسي المعقد والحساس، تم تعليق هذا العمل مع القادة السياسيين مؤقتاً، ما عدا على المستوى الرفيع في البعثة
الإنجاز المتوقع 2-2: إحراز تقدم نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي وفي عملية السلام والعملية السياسية الشاملتين للجميع على الصعيد المحلي من خلال تنفيذ اتفاق السلام، والتوعية المدنية بشأن العملية الانتخابية، ومبادرات السلام المحلية المنسقة		
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	نُفذت 32 مبادرة للتخفيف من حدة النزاعات، أدت إلى استعادة الثقة بين المجتمعات المحلية وساعدت على تعزيز مكاسب عمليات السلام المحلية التي تم الشروع فيها سابقاً واستعادة الثقة بشأن مسألة عودة النازحين واللاجئين
عدد المبادرات المتخذة للتخفيف من حدة النزاعات في مناطق التوتر الرئيسية بين الجماعات المحلية (2020/2019: 82؛ 2021/2020: 39؛ 2022/2021: 24)	ويعزى ارتفاع عدد المبادرات إلى زيادة التزام المجتمعات المحلية والطلبات المحلية للحصول على الدعم والقيام بأنشطة	نفذ 82 برنامجاً ونشاطاً للمصالحة المجتمعية ساهمت في تحقيق السلام والاستقرار
عدد برامج المصالحة المجتمعية التي تسهم في السلام والاستقرار (2020/2019: 8؛ 2021/2020: 8؛ 2022/2021: 17)	ويعزى ارتفاع عدد البرامج إلى زيادة التزام المجتمعات المحلية والطلبات المحلية للحصول على الدعم والقيام بأنشطة	26 آلية متابعة لاتفاق السلام ويعزى انخفاض عدد آليات المتابعة إلى عدم قيام الحكومة بصرف الميزانية، وكذلك إلى السياق السياسي والأمني
عدد آليات متابعة اتفاق السلام الشاملة للجميع والتي تلتي بشكل متسق على الصعيد المحلي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 27؛ 2022/2021: 36)	عُقد اجتماع واحد عبر الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في بوار بين السلطات الوطنية والكاميرونية لمناقشة الأمن على الحدود	ويعزى انخفاض عدد المبادرات إلى عدم القدرة على ضمان أمن المشاركين بسبب زيادة الأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني

النسبة المئوية لتوصيات لجان المقاطعات بشأن تنفيذ اتفاق السلام التي نفذتها الحكومة (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 60 في المائة)

نُفذت نسبة 15 في المائة من التوصيات ويعزى انخفاض النسبة المئوية للتوصيات إلى أن التوصيات يحددها السياق المحلي، وبالتالي فإن عددها وتنفيذها من جانب الحكومة يتفاوتان تفاوتاً كبيراً من مقاطعة إلى أخرى. ومع ذلك، نُفذ أكثر من 50 في المائة من التوصيات في ثلاث مقاطعات

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

عقد 68 اجتماعاً وجلسة تواصل مع الهيئة الوطنية للانتخابات، بدعم من المكاتب الميدانية التابعة للبعثة، لدعم الجهات المعنية على المستوى المحلي (الإدارات المحلية، والأحزاب السياسية، والمرشحون، والمجتمع المدني، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة) وإطلاعهم على مجريات العمليات الانتخابية المحلية	444	اجتماعاً وجلسة تواصل مع الهيئة الوطنية للانتخابات ونظراً لحالات التأخير في إنشاء فروع محلية للهيئة الوطنية للانتخابات، قادت البعثة هذه الجهود خارج بانغي ويعزى ارتفاع الناتج إلى النطاق الأصغر وبالتالي العدد الكبير من المناسبات المنظمة للتخفيف من المخاطر التي يشكلها كوفيد-19
إجراء 6 مبادرات وساطة أو حوار محلية لفائدة 200 مشارك في المناطق الحرجة خارج بانغي بالاشتراك مع آليات رصد اتفاق السلام وتنفيذه، من أجل تخفيف حدة العنف وتعزيز عمليات المصالحة بين الجماعات المسلحة المتنازعة، وكذلك مع الجهات المعنية الأخرى الموالية لها	16	مبادرة وساطة أو حوار محلية في المناطق الحرجة خارج بانغي
	320	مشاركا
		يعزى ارتفاع الناتج إلى انسحاب ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير من اتفاق السلام، مما أتاح فرصاً إضافية للبعثة المتكاملة لدعم مبادرات الحوار التي تضطلع بها لجان التنفيذ على صعيد المقاطعات والسلطات المحلية للتواصل مع الجماعات المسلحة التابعة للائتلاف لإعادتها إلى اتفاق السلام، فضلاً عن مبادرات المصالحة المجتمعية
عقد 150 اجتماعاً على مستوى المقاطعات مع السلطات المحلية وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والجماعات المسلحة، في إطار اتفاق السلام أو بطريقة مكمله له، لمناقشة الحد من العنف وتنفيذ اتفاق السلام	308	اجتماعات على مستوى المقاطعات
		يعزى ارتفاع الناتج إلى أنه على الرغم من العدد المحدود من الأنشطة والاجتماعات التي عقدتها لجان التنفيذ على صعيد المقاطعات واللجان التقنية المعنية بالأمن بسبب عدم صرف الميزانية المخصصة لتشغيلها من قبل الحكومة، عقدت المكاتب الميدانية اجتماعات منتظمة مع السلطات المحلية وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والجماعات المسلحة لمناقشة تنفيذ اتفاق السلام وغيره من عمليات السلام والعمليات السياسية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد 6 اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بين اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام والأمانة التقنية للجنة التنفيذية للرصد وحكام المقاطعات في 17 مقاطعة من أجل مناقشة تنفيذ اتفاق السلام على الصعيد المحلي	لا	لم تطلب لجنة التنفيذ الوطنية عقد أي اجتماع عن طريق التداول بالفيديو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من استعداد البعثة لتقديم الدعم التقني واللوجستي للاجتماعات الافتراضية للجنة التقنية المعنية بالأمن، على النحو الذي تم التعبير عنه لمنسق اتفاقية السلام في أيار/مايو 2022
عقد 14 اجتماعاً مع الجماعات المسلحة الموقعة وبذل المساعي الحميدة تجاهها على الصعيدين الوطني والمحلي لمناقشة تحويلها إلى أحزاب سياسية في إطار اتفاق السلام، فضلاً عن تيسير عقد حلقتي عمل لبناء القدرات	9	اجتماعات ويعزى انخفاض الناتج إلى التأخر الذي شهدته برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المخصصة للمقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة التي ظلت موقعة على اتفاق السلام، فضلاً عن جماعات مسلحة متآبى بنفسها عن الاتفاق
عقد 12 اجتماعاً عبر الحدود مع السلطات المحلية كي تقدم الدعم لـ 4 مبادرات عابرة للحدود بهدف معالجة مسائل الأمن المحلي وحماية المدنيين وغيرهما من المسائل العابرة للحدود المرتبطة بالترحال الرعوي والاتجار بالأسلحة الصغيرة ونشاط العناصر المسلحة، وذلك بهدف تطبيع العلاقات الثنائية مع البلدان المجاورة	1	عُقد اجتماع واحد عبر الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في بوار بين السلطات الوطنية والكاميرونية لمناقشة مسائل الأمن على الحدود ويعزى انخفاض الناتج إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة لتيسير عقد الاجتماعات عبر الحدود، لا تزال السلطات المحلية تنتظر نتائج المحادثات عبر الوطنية التي ستجريها الحكومة قبل الشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة
عقد 24 اجتماعاً مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية التي تعاني التهميش والوصم لدعم إدماجهم على نطاق استراتيجية متكاملة في إطار أحكام مناهضة التمييز الواردة في اتفاق السلام	94	اجتماعاً ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الطلب من قادة المجتمعات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية التي تعاني التهميش والوصم
تنظيم 30 حلقة عمل لفائدة 100 مشارك لمنع خطاب الكراهية ودعم التماسك الاجتماعي بما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام	نعم	نظمت حلقات عمل لفائدة 1 913 مشاركاً ويعزى ارتفاع الناتج إلى إعادة توجيه أنشطة البعثة للتركيز على منع خطاب الكراهية في سياق يتميز بقدر كبير من المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. ونتيجة لذلك، تناولت جميع الاجتماعات والدورات التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة

الناتج المنجز
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الناتج المقررة

تنظيم 30 حلقة عمل لفائدة 25 مشاركا لتعزيز التثقيف السياسي ودعم الشباب والنساء في أن يصبحوا قادة سياسيين محليين و/أو وطنيين في المستقبل	نعم	نظمت حلقات عمل لفائدة 360 مشاركا ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة التركيز على دور الشباب في منع نشوب النزاع والحفاظ على السلام والمصالحة من خلال المشاركة الفعالة والهادفة في العمليات الديمقراطية بما يتماشى مع الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن 2250 (2015))، إلى جانب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (القرار 1325 (2000))، التي يتم تسييرها من خلال تعزيز التعاون مع التجمعات النسائية والشبابية في الجمعية الوطنية
تنظيم 68 حلقة عمل (4 حلقات لكل مكتب انتخابي إقليمي)، تقودها الفروع المحلية للهيئة الوطنية للانتخابات بدعم تقني وعملياتي من البعثة، بشأن تثقيف الناخبين والتربية المدنية لإعداد السكان المحليين للانتخابات المحلية وتعميم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية	444	حلقة عمل ونظرا لحالات التأخير في إنشاء فروع محلية للهيئة الوطنية للانتخابات، قادت البعثة هذه الجهود خارج بانغي ويعزى ارتفاع الناتج إلى النطاق الأصغر وبالتالي العدد الأكبر من المناسبات المنظمة للتخفيف من المخاطر التي يشكلها كوفيد-19
تنظيم 12 حلقة عمل بشأن تقديم المساعدة التقنية للمجلس الأعلى للاتصالات والمجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات الوطنية على منع التحريض العلني على العنف وخطاب الكراهية والتصدي لهما	5	حلقات عمل لبناء القدرات نُظمت لفائدة 106 من الجهات الفاعلة المحلية في مجال السلام (أعضاء اللجان المحلية للسلام والمصالحة، وقادة الشباب، والسلطات الدينية والمحلية)، بمن فيهم 61 امرأة، بشأن حل النزاعات بالوسائل السلمية، وإدارة عمليات السلام المحلية، ووضع التخطيط الاستراتيجي في أوبو وبريا وغريماري وبوسانغوا. وكان الهدف من حلقات العمل هو بناء قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في مختلف المبادرات المحلية للسلام والمصالحة المجتمعية فيما يتعلق بحل النزاعات بالوسائل السلمية
تنظيم 12 حلقة عمل لفائدة 720 مستفيدا في 12 مكتبا ميدانيا لتيسير عمليات الحوار والوساطة البالغ عددها 11 عملية الجارية حاليا بين المجتمعات المحلية وتعزيزها ودعم اللجان المحلية المعنية بالسلام والمصالحة ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات المحلية، بالشراكة مع وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية، والمنظمات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين	66 2 168	حلقة عمل مستفيدا، من بينهم أعضاء من اللجان المحلية المعنية بالسلام والمصالحة وقادة من الشباب والنساء، فضلا عن السلطات الدينية والمحلية ويعزى ارتفاع الناتج إلى إعداد وتنظيم الحوار الجمهوري الذي عقد في آذار/مارس 2022. وأتاح تحسن الحالة الأمنية في بعض المناطق للبعثة تنظيم المزيد من حلقات العمل بناء على طلب المجتمعات المحلية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تصميم 12 مبادرة أو برنامجا وتنفيذها من خلال المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات المحلية للتخفيف من حدة العنف بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك المتعلقة منها بالترحال الرعوي، وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين بشكل سلمي، ودعم إجراء عملية انتخابية محلية سلمية	لا	لم تتحقق العودة السلمية للمشردين داخليا واللاجئين وتأجلت الانتخابات المحلية. ومع ذلك، قُدمت المساعدة التقنية إلى السلطات المحلية من خلال آليات أخرى وأنشطة البعثة
دعم 5 عمليات سلام محلية جديدة لفائدة 500 مستفيد وجهة فاعلة في تحقيق المصالحة المجتمعية لمنع نشوب النزاعات وتيسير التعايش السلمي والآليات المحلية لمنع نشوب النزاعات وحلها، والتخفيف من حدة العنف والمساهمة في تحقيق الاستقرار	8	عمليات سلام محلية دعمتها البعثة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك بين المجتمعات المحلية، وبين المجتمعات المحلية والمشردين داخليا، ولتشجيع حرية حركة السلع والأشخاص من المستفيدين والجهات الفاعلة في مجال تحقيق المصالحة المجتمعية، بمن فيهم 519 امرأة
تنظيم 10 دورات توعية لأعضاء لجان السلام المحلية و/أو الوطنية، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، بشأن إدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال وحمايتهم في مبادرات السلام	17	ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى الاستقرار في المناطق المتأثرة بزيادة أنشطة الجماعات المسلحة والعنف بين المجتمعات المحلية دورة توعية ويعزى ارتفاع الناتج إلى إطلاق حملة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاع"، التي أتاحها القيام بأنشطة إضافية
تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية حقوق الإنسان في السياق الانتخابي لقوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية	1	ويعزى انخفاض الناتج إلى تأجيل الانتخابات المحلية، مما أدى إلى إعادة توجيه الأنشطة صوب منع خطاب الكراهية والتصدي له وزيادة آليات الإنذار المبكر دورة تدريبية
تنظيم حملة اتصالات استراتيجية واحدة تمتد على مدار العام وتستهدف الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات المنظمة من الفئات الضعيفة ووسائل الإعلام وعموم السكان من أجل تعزيز دعم اتفاق السلام وتولي المسؤولية عنه ومن أجل المشاركة في الانتخابات	1	حملة اتصالات استراتيجية شريط فيديو تم نشرها على موقع يوتيوب مقالا
	18	
	32	
	14	رسالة إخبارية على الموقع الشبكي للبعثة
	137	منشورا على موقع فيسبوك
	138	منشورا على موقع تويتر
	41	منشورا على موقع إنستغرام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
13 أليوم صور على موقع Flickr 60 صورة في إطار "صور اليوم" لزيادة وعي السكان بالجهود التي تبذلها البعثة	ونظمت البعثة أيضا 38 حلقة عمل ومنتدى للتوعية و 9 مناسبات عامة بشأن العملية السياسية واتفاق السلام استهدفت السلطات المحلية وقادة الرأي والرابطات الشبابية والنسائية في بانغاسو وأوبو وبامباري وبالإضافة إلى ذلك، عقدت البعثة 114 جلسة اجتماع ونظمت 51 مناسبة عامة للتوعية بمنع التحريض على العنف، شارك فيها أكثر من 200 9 مشارك في مناطق بانغي بامباري برياً، وبانغاسو، وأوبو، وبوسانغوا، وبوار، ونديلي، وكاغا باندورو، وبيرارو، وبربراتي
الإنجاز المتوقع 2-3: إجراء المؤسسات الوطنية (الهيئة الوطنية للانتخابات، والمحكمة الدستورية، واللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات، والمجلس الأعلى للاتصالات) عملية انتخابية محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع، بطرق منها إحراز تقدم بشأن التسوية الفعالة للمنازعات الانتخابية	مؤشرات الإنجاز الفعلية 50 في المائة من الخطط والميزانيات التشغيلية متماشية مع النصوص القانونية، ومعتمدة ومتوفرة ومتسمة بالتأهب العملياتي. وحتى حزيران/يونيه 2022، تم الانتهاء من رسم الخرائط الانتخابية في بانغي وفي 15 من أصل 16 مقاطعة. وسيتبع هذه المرحلة إدخال البيانات وتحليلها من قبل مركز معالجة البيانات، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعزى انخفاض النسبة المئوية للخطط والميزانيات التشغيلية إلى القيود المالية للحكومة عدد مراكز الاقتراع، حيث تجرى الانتخابات المحلية وفقاً لعملية المسح التي أجرتها الهيئة الوطنية للانتخابات (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 100 في المائة) لم ينجز، بالنظر إلى أن عدد مراكز الاقتراع سيحدد عند اعتماد قانون تعيين حدود الدوائر الإدارية من قبل الجمعية الوطنية (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 5 000)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
النسبة المئوية للمنازعات المتعلقة بالترشح للانتخابات التي يعالجها القضاء (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 100 في المائة)	لم ينجز، بالنظر إلى أن البرنامج الزمني المنقح للهيئة الوطنية للانتخابات، الذي لم يتم نشره بعد، يتوقع التقاضي المتعلق بالمنازعات بشأن الترشح للانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وبشأن النتائج بعد كل جولة من جولات التصويت (من المقرر إجراء جولة تصويت أولى في كانون الثاني/يناير 2023)
النسبة المئوية للنساء المرشحات للانتخابات المحلية، وكذلك النسبة المئوية للنساء المنتخبات على المستوى المحلي (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق، 2022/2021: 35 في المائة)	لم ينجز ذلك بسبب تأجيل الانتخابات المحلية
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
عقد 12 اجتماعا للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات للتشجيع على إجراء مناقشة موضوعية بشأن المسائل الانتخابية وحل التحديات والمنازعات الانتخابية من أجل تيسير الانتخابات المحلية	4 اجتماعات للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات ركزت على الجدول الزمني للانتخابات والاحتياجات ذات الصلة من المساعدة للانتخابات المحلية ويُعزى انخفاض الناتج إلى حالات التأخير في بدء العمليات الانتخابية
عقد 6 اجتماعات للإطار التشاوري لتعزيز الحوار وتوافق الآراء بين الجهات الانتخابية المعنية في بانغي، وحل المنازعات الانتخابية والتصدي للتحديات التي تعيق إجراء الانتخابات المحلية	1 اجتماع للإطار التشاوري ويُعزى انخفاض الناتج إلى تأخيرات طفيفة في ترشيح وتعيين أعضاء الإطار في نيسان/أبريل 2022
عقد 12 اجتماعا شهريا مع السلطات الوطنية لرصد الإطار القانوني المطلوب بشأن اللامركزية وتنفيذه	لا تم اعتماد القانونين المتعلقين باللامركزية (رقم 20.008 بتاريخ 7 نيسان/أبريل 2020 ورقم 21.001 بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2021). ومع ذلك، فاللائحتان التنفيذيتان لم تعتمدتا بعد
عقد جلسة واحدة لبناء القدرات مع القضاء لمعالجة الطعون الخاصة بالانتخابات	لا أعيد تحديد موعد تحقيق هذا الناتج ليصير في الفترة 2023/2022 بسبب تأجيل الانتخابات المحلية
تنظيم 18 دورة توعية (دورة واحدة لكل مكتب انتخابي إقليمي، ودورة واحدة على الصعيد الوطني في بانغي) لتوعية الجهات المعنية الوطنية، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ومساعدتهم بشأن الإجراءات الإيجابية التي تقضي إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية على الصعيدين المحلي والوطني على السواء	229 دورة توعية ونظرا لحالات التأخير في إنشاء فروع محلية للهيئة الوطنية للانتخابات، قادت البعثة هذه الجهود خارج بانغي ويُعزى ارتفاع الناتج إلى النطاق الأصغر وبالتالي العدد الأكبر من المناسبات المنظمة للتخفيف من المخاطر التي يشكلها كوفيد-19

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد حلقة دراسية وطنية واحدة لتقييم العملية الانتخابية للفترة 2020-2022 مع نشر استعراض رسمي واحد	نعم -	اجتماعات للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات ركزت على الجدول الزمني للانتخابات والاحتياجات ذات الصلة من المساعدة للانتخابات المحلية
عقد 12 اجتماعا للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات، تتم فيها معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالمواطنة والهوية والإدماج في العملية الانتخابية	4	ويعزى انخفاض الناتج إلى التأخير في بدء العمليات الانتخابية وما تلاه من تأجيل للجولة الأولى من التصويت
عقد 12 اجتماعا عن طريق التداول بالفيديو بين وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية وحكام المقاطعات/السلطات المحلية لمناقشة التحديثات والعمليات الانتخابية	لا	سيستأنف تنفيذ الناتج في مرحلة لاحقة بسبب تأجيل الجولة الأولى من التصويت، التي كان من المقرر في البداية إجرائها في أيلول/سبتمبر 2022، والتأخيرات التنفيذية اللاحقة
عقد 6 اجتماعات للإطار التشاوري للتشجيع على إجراء مناقشة سياسية مفتوحة والتوصل إلى توافق في الآراء بين الهيئة الوطنية للانتخابات والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني	1	اجتماع للإطار التشاوري ويعزى انخفاض الناتج إلى بدء عمل الإطار، الذي حدث في وقت متأخر عما كان متوقعا في نيسان/أبريل 2022. وواجهت عقد هذه الاجتماعات حالات تأخير بسبب تأجيل الانتخابات المحلية

الإنجاز المتوقع 2-4: إحراز تقدم في تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الخطط القطاعية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
النقد المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطط القطاعية (2020/2019: 4 خطط؛ 2021/2020: 0؛ 2022/2021: تنقيح السياسة الأمنية الوطنية وخطتين قطاعيتين)	أُنجز دعمت البعثة التنسيق الوطني لإصلاح قطاع الأمن لاستعراض وتحديث السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وقام خبراء وطنيون ودوليون بتنقيح هاتين الوثيقتين الاستراتيجيتين. وتم استعراض خطتين قطاعيتين من قبل وزارة الخارجية والشتات ووزارة المياه والغابات والقنص وصيد الأسماك
عدد أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بمن فيهم المقاتلون السابقون، الذين جرى التحقق من سجلاتهم (2020/2019: 2 970؛ 2021/2020: 2 547؛ 2022/2021: 1 000 من أفراد قوات الأمن الداخلي و 1 300 من أفراد الدفاع الوطني)	وإجماليًا، تم التحقق من 302 1 من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وفحص سجلاتهم، من بينهم 545 مقاتلا سابقا و 757 فردا من قوات الأمن الداخلي (224 من الشرطة و 533 من الدرك) ويعزى انخفاض عدد الأفراد الذين تم فحص سجلاتهم إلى عدد أقل من المتوقع من الطلبات الواردة من السلطات الوطنية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

إجراء 20 عملية تحقق من السجلات، بما يشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بغرض دعم إدماج الجماعات المسلحة في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وكذلك دعم التجنيد في صفوف قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	4	عمليات تحقق من السجلات ويعزى انخفاض الناتج إلى العدد المتدني للطلبات الواردة من السلطات الوطنية
عقد 4 اجتماعات للفريق العامل الدولي المعني بتنسيق إصلاح قطاع الأمن	12	اجتماعا للحفاظ على أداء آليات التنسيق لمهامها ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الحاجة إلى تحسين اتساق الدعم الدولي للعملية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن
عقد اجتماعين للجان الوطنية التي تنسق المساعدة الدولية دعماً لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	نعم -	
تنظيم حلقة عمل واحدة لدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال قطاع الأمن فيما يتعلق بتنفيذ الخطط القطاعية المصدق عليها، بما في ذلك تقديم الدعم الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق تنفيذ الأنشطة، دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن	8	حلقات عمل ويعزى ارتفاع الناتج إلى تنقيحات السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. ودعمت البعثة تنسيق هيئة إصلاح قطاع الأمن الوطني للتنقيحات وتنظيم الاستعراض اللاحق لتنقيح خطط الدفاع الوطني
عقد 6 اجتماعات تنسيقية وحلقة عمل واحدة لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن في تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، بما في ذلك نظام القضاء العسكري والمفتشيات	12	اجتماعا تنسيقيا
	10	حلقات عمل ودعمت البعثة تنظيم اجتماعات تنسيقية وحلقات عمل تركز على بناء قدرات هيئات الرقابة الداخلية التابعة للوزارات المعنية بالأمن والرقابة الخارجية وتحقيق استقلال هذه الهيئات، وكذلك على تخصص الهيئات الأساسية. وشاركت اللجان النيابية ذات الصلة في الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن ككل
عقد 6 اجتماعات تنسيقية لدعم اللجنة التوجيهية المعنية بالإدماج في تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية فيما يتعلق بتنفيذ حصص الإدماج البالغة 10 في المائة للعناصر المؤهلة من الجماعات المسلحة	5	اجتماعات تنسيقية ويعزى انخفاض الناتج إلى قرار اتخذته وزارة الدفاع الوطني وإعادة بناء الجيش، التي تقود تنظيم الاجتماعات وتنسيقها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد 4 جلسات عمل مع الجهات المعنية الوطنية والدولية بشأن الدعم الاستراتيجي والتقني بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى	3	جلسات عمل بشأن التحديات وإجراءات الدعم لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ويعزى انخفاض الناتج إلى تدابير تقييد استخدام الوقود التي فرضتها البعثة خلال الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم حلقتي عمل تهدفان إلى دعم النظراء الوطنيين في بناء القدرات الوطنية في مجال التحقق من السجلات، ووضع آلية وطنية للتحقق من السجلات، واستحداث إطار للمتابعة والرصد لأفراد قوات الدفاع والأمن الذين تم نشرهم	نعم	—
عقد 30 اجتماعا مع الجهات المعنية الوطنية والدولية لتنسيق عملية استخدام أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على الصعيد الوطني لعام 2021 وتقديم المساعدة في ذلك، بما يشمل تقديم الدعم الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني	32	اجتماعا ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى عقد المزيد من الاجتماعات التقنية والتنسيقية مع ممثل وزير الدفاع الوطني وإعادة بناء الجيش وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة والشركاء الدوليين لمواجهة التحديات الناشئة المتصلة بإدارة الموارد البشرية وتنفيذ الإجراءات المعتمدة، وعمليات الاستقدام، وعمليات التحري عن السوابق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فضلا عن المسائل ذات الصلة
إيفاد 3 بعثات ميدانية للتقييم المشترك إلى مناطق الدفاع (الغرب والشرق والجنوب) لدعم الشركاء الوطنيين في تقييم فعالية عمليات نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي واستدامتها، فضلا عن العملية المتعلقة بالحمايات	2	بعثة ميدانية للتقييم المشترك ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم قدرة وزارة الدفاع الوطني وإعادة بناء الجيش ورئيس أركان القوات المسلحة، اللذين يقودان هذه المبادرة، على تنظيم البعثات الميدانية المقررة للتقييم المشترك
عقد 10 اجتماعات مع الجهات المعنية الوطنية والدولية تتعلق بتنفيذ خطة الحكومة الرئيسية للهيكل الأساسية، بشأن حشد الموارد، وتعبئة المواد، وإجراء دورات تدريبية متخصصة، والحصول على سندات ملكية الأراضي، على النحو المبين في خطة الدفاع الوطني المتعلقة بمساحات الأراضي المخصصة لإنشاء الحمايات	1	اجتماع ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم قدرة وزارة الدفاع الوطني وإعادة بناء الجيش، التي تقود هذه المبادرة، على تنظيم الاجتماعات المقررة. وحلت محل هذه الأنشطة، التي خطط لها في الرؤية الاستراتيجية الأولية لإصلاح قطاع الأمن، أمور مستجدة أدخلت في خطة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى
	5	جلسات عمل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد 5 جلسات عمل وتنظيم حلقة عمل واحدة مع الجهات المعنية الوطنية والدولية الرئيسية دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لعدة قطاعات لإدارة الحدود وإطار جديد لأمن التعدين تنظيم 85 حلقة عمل لفائدة 100 2 من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 500 فرد من النساء، لتقديم المشورة والتوجيه التقنيين بشأن الأنشطة الشرطية الرئيسية مع مراعاة المنظورات الجنسانية، بما في ذلك النظام العام والأمن العام	1 2	حلقة عمل عقدت بشأن وضع سياسة وطنية لإدارة الحدود للمساعدة في التحديد الواضح لمسؤوليات ومهام قوات الأمن الوطني حلقة عمل ويعزى انخفاض الناتج إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، والقيود المفروضة على استخدام الوقود، والمشاركة الأقل من المتوقع للسلطات الوطنية، مما قيد بشدة إجراء حلقات العمل هذه
تنظيم حملة واحدة في مجال التعبئة المجتمعية وأنشطة إعلامية، بما يشمل إشراك الشركاء الوطنيين وبناء قدراتهم من أجل زيادة فهمهم لعملية إصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم لها، فضلاً عن إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	1 35 14 9	حملة تعبئة مجتمعية مع أنشطة إعلامية ذات صلة شريط فيديو تم نشرها على موقع يوتيوب مقالا رسائل إخبارية منشورة على الموقع الشبكي للبعثة منشورا على موقع فيسبوك منشورا على موقع تويتر منشورا على موقع إنستغرام ألبومات صور على موقع Flickr صور في إطار "صور اليوم"
القيام بـ 150 زيارة تفتيش لضمان الجودة ومراقبتها وتعزيز 20 مرفقا لتخزين الأسلحة والذخيرة	84	وإضافة إلى ذلك، عقدت البعثة مؤتمرين صحفيين وأنجزت 47 برنامجا إذاعيا بلغة السانغو واللغة الفرنسية بشأن إصلاح قطاع الأمن وإعادة بسط سلطة الدولة زيارة تفتيش لضمان الجودة ومراقبتها ويعزى انخفاض الناتج إلى توقف مؤقت للأنشطة المشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي من 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022، وقيود على الحركة والأنشطة بسبب مشاكل تتعلق بإمدادات الوقود خلال الفترة من منتصف أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2022

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

33	عملية تعزيز لمرافق تخزين الأسلحة والذخيرة	
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة في مواد التخطيط ومرافق التخزين وإلى قرب المرافق المستفيدة	
3	دورات تدريبية شهرية نظمت لفائدة 12 فردا من أفراد الدفاع الوطني و 18 فردا من قوات الأمن الداخلي (6 من أفراد الجمارك، و 2 من أفراد إدارة المياه والغابات، و 10 من أفراد الشرطة)	إجراء دورات تدريب شهرية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
	ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر نشر أخصائي تدريب على إدارة الأسلحة والذخيرة، وتوقف مؤقت للأنشطة المشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في الفترة من 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022، والقيود المفروضة على الحركة والأنشطة بسبب مشاكل تتعلق بإمدادات الوقود في الفترة من منتصف أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2022	

الإنجاز المتوقع 2-5: إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية وطنية للحد من العنف المجتمعي وتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد أفراد الجماعات المسلحة الجدد الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في مجتمعاتهم المحلية (2020/2019): 1 318؛ 2021/2020: 1 443؛ 2022/2021: 2 000	تم نزع سلاح وتسريح 854 مقاتلا، من بينهم 20 امرأة، ليصل المجموع الإجمالي إلى 877 3 مقاتلا سابقا تم تسريحهم، من بينهم 219 امرأة، منذ بدء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في كانون الأول/ديسمبر 2018. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم نزع سلاح وتسريح حوالي 78 في المائة من مجموع عدد المقاتلين المؤهلين الذين استهدفتم في البداية الوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، وهو 5 000 فرد
	ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم وجود قوائم موثوقة بالمقاتلين المؤهلين والتزام حقيقي من جانب قادة جماعاتهم المسلحة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتزايد عدد عمليات فك الارتباط الموازية التي تقوم بها قوات الدفاع الداخلي وغيرها من أفراد الأمن خارج إطار البرنامج الوطني، مما شكل تحديات جعلت المقاتلين غير مؤهلين للانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح. وعلاوة على ذلك، أعاق تدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق المستهدفة بسبب الهجمات التي شنتها

عناصر ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح في هذه المناطق

عدد المستفيدين المباشرين الجدد المرتبطين بالجماعات المسلحة وأفراد المجتمعات المحلية المشاركين في برنامج الحد من العنف المجتمعي (2020/2019: 12 514 كمجموع تراكمي؛ 2021/2020: 3 672؛ 2022/2021: 3 500 (30 في المائة منهم من النساء))

شارك 5 800 مستفيد مسجل، من بينهم 2 466 امرأة، في أنشطة مشروع الحد من العنف المجتمعي المنفذة في بانغي (2 300 مستفيد، من بينهم 850 امرأة) وفي المجتمعات المحلية داخل المواقع الميدانية السبعة الأخرى (3 500 مستفيد، من بينهم 1 616 امرأة)

ويعزى ارتفاع عدد المستفيدين المباشرين الجدد إلى قرار بزيادة العدد المستهدف استجابة لطلب عاجل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم جهودها في عملية نزع سلاح المدنيين التي تقودها

زيادة بنسبة 8 في المائة في الحوادث الأمنية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، سجلت البعثة 173 حادثاً أمنياً في بانغي استهدفت مواقع ميدانية لبرامج الحد من العنف المجتمعي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، سجلت البعثة 187 حادثاً أمنياً

وتعزى الزيادة في النسبة المئوية للحوادث الأمنية إلى التغيرات في ديناميات النزاع بسبب تدخلات قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وغالباً بالاشتراك مع القوات المنتشرة بموجب اتفاقات ثنائية وأفراد أمن آخرين، وكذلك الاشتباكات العنيفة والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة

انخفاض في النسبة المئوية للحوادث الأمنية في المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها برامج الحد من العنف المجتمعي، استناداً إلى البيانات المسجلة في قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 30 في المائة)

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

إجراء 12 عملية لنزع سلاح الأفراد المؤهلين من الجماعات المسلحة وتسريحهم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد	12	عملية نزع سلاح وتسريح تم إجراؤها. وتم نزع سلاح وتسريح ما مجموعه 854 مقاتلاً، من بينهم 20 امرأة
إجراء حملة وطنية واحدة في مجال التعبئة المجتمعية و 6 مناسبات إعلامية عامة إقليمية من أجل زيادة الفهم في أوساط المجتمعات المحلية المعنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف المجتمعي	1	حملة وطنية في مجال التعبئة المجتمعية
	9	مؤتمرات صحفية
	24	شريط فيديو تم نشرها على موقع يوتيوب
	34	مقالاً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
ودعم المجتمعات المحلية المعنية للبرنامجين وتوليها المسؤولية عنهما	9	رسائل إخبارية منشورة على الموقع الشبكي للبعثة
	181	منشورا على موقع فيسبوك
	98	منشورا على موقع تويتر
	67	منشورا على موقع إنستغرام
	8	ألبومات صور على موقع Flickr
	52	صورة في إطار "صور اليوم"
	24	دورة توعية لـ 800 5 من المستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي عقدت لزيادة فهمهم للبرامج ودعمهم لها وأخذهم بزماتها
	8	تمثيليات كوميدية قصيرة تم إنتاجها وبثها على مدى أسبوعين من قبل محطات الإذاعة المحلية في بانغي والمناطق
تلقي 2 000 مقاتل الدعم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يسهم في عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن إطار العمل، وبما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام ذات الصلة	854	مقاتلا، من بينهم 20 امرأة، تم نزع سلاحهم وتسريحهم وتلقوا الدعم في مجال التسريح وإعادة الإدماج من الأفرقة المتنقلة التابعة للوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، بدعم من البعثة ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم وجود قوائم موثوقة بالمقاتلين المؤهلين والتزام حقيقي من قادة جماعاتهم المسلحة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتزايد عدد عمليات فك الارتباط الموازية التي تقوم بها قوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن خارج إطار البرنامج، مما شكل تحديات جعلت المقاتلين غير مؤهلين للانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح. وعلاوة على ذلك، أعاق تدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق المستهدفة بسبب الهجمات التي شنتها عناصر ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح في هذه المناطق
	لا	لم ينجز الناتج بسبب عدم اتخاذ السلطات الوطنية أي إجراء
عقد اجتماعات شهرية مع اللجنة التقنية المعنية بإدماج الأفراد المؤهلين من الجماعات المسلحة في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بشأن تزامن تنفيذ عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن مع إنشاء وحدات أمنية خاصة مختلطة وإدماج الأفراد		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

		المؤهلين من الجماعات المسلحة في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وفقا لأحكام اتفاق السلام
مستقيدا مسجلا، من بينهم 2 466 امرأة (60 في المائة)، قيدت أسماؤهم في أنشطة الحد من العنف المجتمعي في بانغي وسبعة مواقع ميدانية ويعزى ارتفاع الناتج إلى الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية لزيادة عدد المستفيدين من مختلف البؤر الساخنة	5 799	تقديم الدعم إلى 3 500 من أفراد المجتمع المحلي (30 في المائة من النساء)، بمن فيهم الشباب المعرضون للعنف والأفراد المرتبطون بالجماعات المسلحة، للمشاركة في أنشطة الحد من العنف المجتمعي من أجل منع تجنيدهم للقيام بأنشطة مسلحة غير مشروعة، والتخفيف من حدة التوترات، لا سيما في المجتمعات المحلية المعرضة للعنف بين المجتمعات المحلية
ويعزى انخفاض الناتج إلى أن البرنامج الوطني اضطلع بأنشطة أقل مما كان مقررا، وفي بعض الظروف أبلغت البعثة المتكاملة ببعثة البرنامج بعد فوات الأوان ولم تتمكن من المشاركة	6 بعثات	إيفاد 12 بعثة لتوعية الجماعات المسلحة بشأن مشاركة الأطفال في العملية الوطنية لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتحقق من وجود الأطفال من أجل كفالة الإفراج عنهم وانخراطهم على الفور في البرنامج الوطني

العنصر 3: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

56 - واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى دعم الحكومة، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ومع جهات فاعلة دولية أخرى، في تفعيل آليات العدالة الانتقالية وتقويتها، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، وسيادة القانون. ونتيجة للدعم المالي والتقني المستمر الذي تقدمه البعثة للمحكمة الجنائية الخاصة، بدأت أول محاكمة منذ إنشاء المحكمة في نيسان/أبريل 2022. وفي ذلك السياق، قدمت البعثة الدعم لأنشطة التحقيق والأنشطة القضائية، وتوعية الجماهير والمجتمعات المتضررة والتواصل معها، وتوفير الأمن لموظفي المحاكم وحماية الضحايا والشهود، والإدارة العامة للمحاكم، ودعم إنشاء وتشغيل نظام المساعدة القانونية.

57 - وواصلت البعثة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لاستعادة سلطة الدولة وبسطها من خلال مواصلة تقديم المساعدة إلى لجنة التنسيق من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإلى الجهات الشريكة الأخرى لتوسيع نطاق نشر السلطات المحلية، بمن فيهم حكام المقاطعات، ونوابهم، ورؤساء البلديات، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، وكذلك الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية وقوات الأمن الداخلي. وأسهم الدعم اللوجستي الذي قدمته البعثة في زيادة عدد المسؤولين المحليين المنتشرين في جميع أنحاء البلد. وفي حزيران/يونيه 2022، كان 73 في المائة من الموظفين القضائيين يشغلون وظائفهم. ولكن، عندما تؤخذ المناطق الواقعة خارج بانغي في الاعتبار، تنخفض هذه النسبة إلى 56 في المائة. ووفرت البعثة أيضا لأكثر من 8 000 من موظفي الإدارات المحلية والخدمة المدنية التدريب لبناء القدرات الذي ساعد على تعزيز قدرات السلطات المحلية للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الحوكمة المحلية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، واحتياجات التنمية المحلية الأساسية، والمساهمة في الأعمال التحضيرية

للانتخابات المحلية، بالتنسيق مع المجتمعات المحلية نفسها، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري. وخلال الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، كان لأزمة الوقود أثر على تنفيذ عدد من الأنشطة المقررة، بما في ذلك بعثات التحقيق للمحكمة الجنائية الخاصة والدعم المشترك المقرر لإزالة الطابع العسكري عن السجون.

58 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في مكافحة الإفلات من العقاب. ففي نيسان/أبريل 2022، افتتحت محكمة الاستئناف في بانغي أول جلسة محاكمات جنائية لها منذ شباط/فبراير 2020، للنظر في جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة 10 سنوات أو أكثر. ومن بين القضايا الـ 25 المدرجة في جدول الدعاوى، تم الاستماع إلى 20 قضية، بما في ذلك قضية عنف ضد حفظة سلام وسبع قضايا عنف جنسي. وكان هناك متهمون بارزون في عدة قضايا، وأسفرت المحاكمة في جميع قضايا العنف الجنسي عن إدانات. وأحيلت القضية المتعلقة بالهجوم على أحد حفظة السلام إلى محكمة الأحداث. وفي المجموع، أُدين 17 مدعى عليه (34 في المائة) وبرئت ساحة 33 آخرين (66 في المائة)، بمن فيهم سجينان بارزان. كما بدأت محكمة الاستئناف في بوار أول جلسة محاكمات جنائية منذ عامين، في 20 حزيران/يونيه 2022. ودعمت البعثة نقل الأفراد المعتقلين، بطرق منها اتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة، وقدمت الدعم التقني في التحضير لجلسات المحاكمات الجنائية. وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2022، كان ما مجموعه 23 محكمة في جميع أنحاء البلد تؤدي مهامها. وركزت البعثة على تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الخاصة، مع التركيز على دعم المدعي الخاص وقضاة التحقيق في التعجيل بتنفيذ استراتيجية المحكمة المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة. وواصلت البعثة أيضا دعم تفعيل المحكمة من خلال تعزيز قلم المحكمة، وتفعيل دوائرها وهيئة المحامين الخاصة بشكل كامل. ومكنت هذه الجهود المحكمة من بدء محاكماتها الأولى في نيسان/أبريل 2022. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان عقد جلسات الاستماع لا يزال مستمرا. وبالتوازي مع ذلك، تمكن مكتب المدعي الخاص أيضا من فتح تحقيقين أوليين جديدين وإحالة واحد إلى دائرة التحقيق، التي واصلت التحقيق في 13 قضية أخرى.

59 - ونتيجة للدعم اللوجستي والتقني المستمر والشامل الذي تقدمه البعثة للتحقيق في القضايا التي تنطوي على جرائم ضد حفظة السلام ومقاضاة مرتكبيها بفعالية، كان 27 تحقيقا من قبل السلطات القضائية الوطنية في الهجمات ضد حفظة السلام جاريا حتى حزيران/يونيه 2022. وساعدت البعثة أيضا وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة في تنفيذ سياسة إصلاح قطاع العدل، وهي إطار استراتيجي وتنفيذي مدته خمس سنوات سيجري من خلاله تخطيط وتنفيذ جميع إصلاحات قطاع العدل. وفي أيار/مايو 2022، ترأس وزير العدل الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المعنية بسياسة قطاع العدل، التي من المتوقع أن تشجع على استمرار أنشطة الأفرقة المواضيعية المعنية بهذه السياسة، والتي تهدف إلى التوصية بتغييرات ملموسة لتحسين نظام العدالة.

60 - وواصلت البعثة دعم إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية للسجون وإنشاء دائرة سجون مدنية تكون فعالة وشاملة للجميع وتتمتع بقدرات عملية قوية. ونتيجة للدعم اللوجستي والتقني المستمر للبعثة، وفي حزيران/يونيه 2022، كان 86 في المائة من موظفي السجون المدنيين الوطنيين يشغلون وظائفهم في 12 سجنا من السجون التي تعمل في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، عندما تؤخذ في الاعتبار السجون التسعة العاملة خارج بانغي فقط، ينخفض هذا الرقم إلى 69 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المشورة والإرشاد لجميع موظفي السجون المدنيين في البلد عن طريق

تدريب ضباط الشرطة القضائية في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من جهود الدعوة التي قامت بها البعثة، لم يكن موظفو السجون المدنيون البالغ عددهم 145 الذين أكملوا تدريبهم في حزيران/يونيه 2021 قد تم إدماجهم بعد في الخدمة العامة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وأكملت المجموعة الثانية المكونة من 150 موظفا من موظفي السجون تدريبها في حزيران/يونيه 2022 وتنتظر أيضا الإدماج في الخدمة العامة.

61 - وقدمت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين، الدعم للحكومة في وضع آليات أوسع للعدالة الانتقالية، بما في ذلك تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، لضمان أن تدعم هذه الآليات الناشئة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتتصدى للعنف الجنساني، فضلا عن مسائل حماية الضحايا والشهود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع مفوضون الصيغة النهائية للوثائق القانونية والداخلية وشرعوا في أنشطة الاتصال في 20 مدينة. وقدم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم للجنة بتنظيم سلسلة من المعتكفات التخطيطية والتدريبية الاستراتيجية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021، كما قدما لها الدعم اللوجستي. وعلاوة على ذلك، نظمت البعثة أربع حلقات عمل ضمت 250 امرأة وشابا وشابة ومنظمة لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من البلد لمناقشة احتياجات المرأة ولدعم مشاركتها في آليات العدالة الانتقالية. وأعد المشاركون في حلقات العمل خطة اتصال لمواصلة التوعية في أنحاء أخرى من البلد بشأن مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، والحوكمة المحلية، وآليات العدالة الانتقالية.

الإنجاز المتوقع 3-1: إحراز تقدم صوب بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد المدربين حديثا من موظفي السلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والموظفين المدنيين (2020/2019: 041 5؛ 2021/2020: 892 1؛ 2022/2021: 000 1)	تم تدريب ما مجموعه 687 8 من موظفي السلطات المحلية بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم، وميزانيات البلديات، وقانون اللامركزية الجديد ويعزى ارتفاع عدد موظفي السلطات المحلية المدربين إلى اهتمام أكثر مما كان متوقعا أبداه المشاركون بالدورات التدريبية المقررة والتعاون القوي مع النظراء الوطنيين من أجل التنفيذ على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي
عدد العمليات الجديدة المحددة الأهداف التي تنفذها قوات الشرطة والدرك الوطنية بدعم من البعثة (2020/2019: 21؛ 2021/2020: 0؛ 2022/2021: 20)	28 عملية جديدة محددة الأهداف تم تنفيذها ويعزى ارتفاع عدد العمليات الجديدة المحددة الأهداف التي تم تنفيذها إلى التعاون الفعال مع قوات الأمن الداخلي
عدد أفراد الدفاع الوطني الذين تم نشرهم (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 000 2)	230 2 من أفراد الدفاع الوطني تم نشرهم (تقدير) ويعزى ارتفاع عدد أفراد الدفاع الوطني الذين تم نشرهم إلى زيادة توافر الأفراد المدربين واستعداد الدولة لنشر أفراد الدفاع
	994 فردا من قوات الأمن الداخلي تم نشرهم

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

عدد أفراد قوات الأمن الداخلي الذين تم نشرهم (2020/2019): ويعزى انخفاض عدد أفراد قوات الأمن الداخلي الذين تم نشرهم إلى لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1 700 الظروف غير المواتية لنشر هذه القوات في بعض أماكن الانتداب، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والهياكل الأساسية واللوجستيات، فضلا عن مشاكل تتعلق بالسلوك والقيادة والتحكم

النواتج المقررة

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تنظيم 16 دورة تدريبية وتوجيهية في جميع المقاطعات البالغ عددها 16 مقاطعة بشأن استعادة سلطة الدولة لفائدة 400 مشارك من أجل تقييم نوعية خدمات الإدارة والحوكمة التي تقدمها الإدارات الإقليمية الموفدة، وضمان استمراريته وتعزيزها، وتمهيد الطريق لتنفيذ الخطط المحلية لتحقيق الاستقرار والتنمية التي يقودها فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيون	44	دورة تدريبية وتوجيهية ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى الاستجابة لزيادة الحكم المحلي وزيادة احتياجات التنمية المحلية
تنظيم 12 حلقة عمل ودورة تدريبية لتعزيز قدرات 660 سلطة محلية على الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الحوكمة المحلية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، واحتياجات التنمية المحلية الأساسية، فضلا عن المساهمة في تنظيم الانتخابات المحلية، بالتنسيق مع المجتمعات المحلية بذاتها، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري	2 143	جهة فاعلة إدارية ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة اهتمام المشاركين بالدورات التدريبية المقررة
عقد اجتماعات شهرية مع الإطار التشاوري التابع للوحدة المختلطة المعنية بالتدخل السريع ومنع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والأطفال، لتعزيز التدخل السريع ورصده، والاضطلاع بالتوعية المجتمعية، واستقبال الضحايا وإحالتهم، وتسجيل قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتحقيق فيها وإعداد ملفات القضايا لأغراض المحاكمة، وكذلك دعم متابعة الملفات في سلسلة القضاء والدعوة إلى مقاضاة الجناة المشتبه فيهم في المحكمة	185	حلقة عمل ودورة تدريبية لدعم عملية تحقيق اللامركزية والانتخابات المحلية
تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 50 امرأة، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء	8 666	من موظفي السلطات الإدارية والمحلية، من بينهم 2 677 امرأة ويعزى ارتفاع الناتج إلى تنظيم دورات إضافية تهدف إلى نشر المعلومات والتوعية بقوانين اللامركزية الجديدة لدعم وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية
تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 50 امرأة، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء	4	اجتماعات فصلية ويعزى انخفاض الناتج إلى أن الفريق العامل اجتمع على أساس فصلي وليس بشهري
تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 50 امرأة، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء	9	حلقات عمل تدريبية
تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 50 امرأة، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء	82	فردا من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 11 امرأة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى انخفاض الناتج إلى تعليق حلقات العمل التدريبية بسبب القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 وأزمة الوقود في البعثة، مما أدى إلى تقييد الحركة		المشورة يوميا بشأن التحقيقات الجنائية وإدارة مسرح الجريمة، بما في ذلك تنظيم أنشطة توعية للعناصر المسؤولة عن المعالجة الأولية لمسرح الجريمة
عملية مشتركة محددة الأهداف لقوات الأمن الداخلي	28	تنفيذ قوات الأمن الداخلي 20 عملية مشتركة محددة الأهداف بدعم من البعثة ترمي إلى اعتقال أشخاص يزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة، بينهم زعماء أو كبار قادة الجماعات المسلحة، والتحديد النمطي المنتظم لمواصفات المشتبه بهم في قضايا ذات دلالات رمزية وفي ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك دعماً لجهود التحقيق للإجراءات المحلية والدولية
ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحالة الأمنية المتقلبة، مما تطلب زيادة عدد الدوريات المحددة الأهداف لتقديم دعم فعال لإرساء سيادة القانون وحماية المدنيين		إعادة تأهيل 10 من مراكز الشرطة أو ألوية الدرك
مركز شرطة أو لواء درك أعيد تأهيلها	23	
ويعزى ارتفاع الناتج إلى الفرص التي أتاحتها الحكومة والتي تمكنت البعثة من توفير الموارد لها، مما مكن من نشر قوات الأمن الداخلي في مناطق استراتيجية		
—	نعم	عقد 12 اجتماعاً مع السلطات الوطنية، بما في ذلك تشارك الأمم المتحدة المواقع مع شرطة التعدين لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي لفرض ضرائب غير قانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية
حلقة عمل تدريبية بشأن نُهج وأساليب الخبرة المجتمعية	14	تنظيم 10 حلقات عمل تدريبية بشأن نُهج وأساليب الخبرة المجتمعية بمشاركة 30 مشاركاً من قوات الأمن الداخلي من المفوضيات والألوية الإقليمية
فرداً من قوات الأمن الداخلي	244	
ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الحاجة إلى تحسين قدرة قوات الأمن الداخلي على تعزيز التعاون بين الشرطة والسكان. وبالإضافة إلى ذلك، رأت البعثة أن من الضروري زيادة عدد المشاركين من بين قوات الأمن الداخلي من أجل توسيع نطاق أثر الخبرة المجتمعية		
—	نعم	تنظيم 10 دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والاحتجاز لفائدة موظفي السجون وقوات الأمن الداخلي بالتعاون مع مسؤولي السجون

الإنجاز المتوقع 3-2: إحراز تقدم في تنفيذ السياسة الوطنية لقطاع العدل وإزالة الطابع العسكري عن السجون

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد الجهات الفاعلة القضائية (القضاة ورؤساء القلم) التي جرى نشرها خارج بانغي (2020/2019: 53؛ 2021/2020: 47؛ 2022/2021: 100)	تم نشر 65 موظفا قضائيا خارج بانغي (56 في المائة من الموظفين المعيّنين في مناطق خارج بانغي)
العدد السنوي لجلسات المحاكمات الجنائية التي عقدتها محاكم الاستئناف الثلاث (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 0؛ 2022/2021: 6)	ويعزى انخفاض عدد الموظفين القضائيين المنتشرين خارج بانغي إلى الحالة الأمنية وإلى قيود الميزانية الحكومية التي تفاقت بسبب أزمة الإمداد العالمية ونقص الوقود في البلد
عدد الملاحقات القضائية المنجزة المتعلقة بجرائم خطيرة (2020/2019: 46؛ 2021/2020: 0؛ 2022/2021: 120)	جلستان سنويتان للمحاكمات الجنائية نظمتهما وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، إحداها في بانغي والأخرى في بوار
عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين الذين جرى تعيينهم وفحص سجلاتهم الشخصية وتدريبهم (2020/2019: 136؛ 2021/2020: 297؛ 2022/2021: 436)	ويعزى انخفاض عدد الجلسات السنوية للمحاكمات الجنائية إلى قيود ميزانية وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وإلى أن محكمة الاستئناف في بامباري لا تزال لا تعمل
متوسط عدد حوادث السجون الخطيرة (حالات التمرد، والهروب الجماعي، وأعمال الشغب، والهجمات على السجون) التي شكلت تهديدا مباشرا لعمليات السجون والسلامة العامة، لكل 100 محتجز، على مدار السنة (2020/2019: 1,3؛ 2021/2020: 12؛ 2022/2021: 4,5)	29 قضية أنجزت في محكمتي الاستئناف في بانغي (20 قضية) وبوار (9 قضايا)
عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين الموجودين في جميع أنحاء البلد (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 285)	ويعزى انخفاض عدد القضايا المنجزة إلى قيود ميزانية وزارة العدل وتمكين محكمة الاستئناف في بامباري من عقد جلسة محاكمات جنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
	أكمل 150 متدربا تدريبهم أثناء العمل
	ويعزى انخفاض عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين إلى عدم استقدام موظفي سجون مدنيين جدد
	بلغ متوسط عدد حوادث السجون الخطيرة 0,72 لكل 100 محتجز
	ويعزى انخفاض المتوسط إلى تسجيل عدد أقل من حالات الهروب خلال الفترة المشمولة بالتقرير وإلى أن عدد نزلاء السجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان أكبر مما كان عليه عندما تم تحديد الهدف
	تم نشر 261 من موظفي السجون المدنيين، بمن فيهم 116 موظفا حاليا مدمجين بالكامل في الخدمة العامة و 145 من موظفي السجون المدنيين الجدد

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

سيجري اختيار شريك منفذ جديد لإكمال المشروع في الفترة

2023/2022

2 محكمتان تم تجهيزهما (محكمة بوار وبامباري الابتدائيتان). ويجري تجهيز محكمة نديلي الابتدائية

ويعزى انخفاض الناتج إلى حالات التأخير في سلسلة الإمداد العالمية، مما كان له أثر على شراء معدات المحاكم اللازمة

نعم -

عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل، ودوائر التفتيش القضائي، ولجنة تنسيق تدريب الجهات الفاعلة القضائية و/أو السلطات الوطنية المعنية الأخرى من أجل تخطيط وتنسيق النقل المادي للجهات الفاعلة في مجال العدالة وسيادة القانون في المناطق الواقعة خارج بانغي

اجتماعا على النحو التالي:

27

عقد اجتماعات شهرية مع خلية تنسيق إصلاح سياسة قطاع العدل وأفرقتها المواضيعية الستة لتخطيط وتنفيذ الخطوات المتبعة في سياسة قطاع العدل، بما في ذلك التنفيذ الفعال لمدونة أخلاقيات القضاة

(أ) كانت 9 اجتماعات لخلية التنسيق، بما في ذلك اجتماع واحد لخلية التنسيق مع وزير العدل واجتماع واحد للرؤساء المشاركين (الشركاء التقنيين والماليين) للأفرقة المواضيعية الستة، وخلية التنسيق ووزير العدل؛

(ب) كان 18 اجتماعا للأفرقة المواضيعية (5-1)؛ ولم يجتمع الفريق المواضيعي 6 المعني باحترام حقوق الإنسان وتنفيذ العدالة الانتقالية في عام 2022

ويعزى انخفاض الناتج إلى أن خلية التنسيق لإصلاح سياسة قطاع العدل والأفرقة المواضيعية لم تجتمع كل شهر. ويتوقف تواتر اجتماعات كل فريق على المنظمين داخل وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة

اجتماعا دوريا للأفرقة المواضيعية. وعلى الرغم من الدعوة التي قامت بها البعثة والدعم الذي قدمته، لم تنظم المفتشية العامة للخدمات القضائية التابعة لوزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة أي اجتماعات للفريق المواضيعي المعني باستقلال نظام العدالة

21

عقد اجتماعات أسبوعية مع فريقين مواضيعيين معنيين بإصلاح سياسة قطاع العدل من أجل تخطيط ودعم تنفيذ خطة العمل لقطاع العدل، بما في ذلك التنفيذ الفعال لمدونة أخلاقيات القضاة

ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود اللوجستية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل والسلطات القضائية المعنية لتقديم الدعم اللوجستي والتقني لمحاكم الاستئناف من أجل تنظيم جلسات المحاكمة الجنائية (2 في بانغي، و 2 في بوار، و 2 في بامباري)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل ضمان الفعالية في التحقيق في القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام وفي مقاضاة مرتكبيها	52	اجتماعاً أسبوعياً لدعم تنظيم جلسات محاكمات جنائية في محكمتي الاستئناف في بانغي وبوار. ونظراً للحالة الأمنية المتدهورة وغير المستقرة في بامباري، لا تشر جهات فاعلة قضائية في المنطقة ولا يمكن تنظيم جلسة محاكمات جنائية وواصلت البعثة دعم التحقيق في قضايا الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام ومقاضاة مرتكبيها عن طريق كفالة المتابعة في مختلف مراحل الإجراءات، بما في ذلك عقد اجتماعين أسبوعياً مع القضاة المكلفين بالقضايا
تنظيم دورة تدريبية واحدة لبناء القدرات مدتها ثلاثة أيام لفائدة 25 من حجاب المحكمة، وتوفير التجهيزات لمكتب حجاب المحكمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة والتنفيذ الفعال للقرارات القضائية	جزئياً 14	تم تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها يومان للمصادقة على مشروع إصلاح النظام الأساسي للغرفة الوطنية للموظفين القضائيين حاجباً
تنظيم 6 دورات لبناء القدرات مدة كل منها يومان لفائدة 150 من الجهات الفاعلة غير الرسمية في مجال العدالة من أجل زيادة احترام الحقوق في إطار آليات العدالة غير الرسمية	14	ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم مشاركة الحجاب الذين لم يحضروا حلقة العمل. وتم تنظيم حلقة عمل لمدة يومين نتيجة لانخفاض نسبة المشاركة
تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها يومان لفائدة 60 من الجهات الفاعلة القضائية (القضاة والمحامون) بشأن أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفساد في قطاع العدل	274	دورة بشأن التكامل بين نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت 7 اجتماعات متعلقة بإطار التشاور للجهات الفاعلة في مجالي العدالة الرسمية وغير الرسمية حضرها 140 مشاركاً لتعزيز التعاون والتأزر بين هذه الجهات الفاعلة
إقامة مركز جديد واحد لتقديم المعونة القانونية في بريا لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة في المنطقة	نعم	مشاركاً
تنظيم دورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضياً في مجال قضاء الأحداث لبناء قدرات العاملين في مجال القضاء على الإصلاح القضائي الذي تم بفضل اعتماد قانون	نعم	ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة فعالية التعاون مع الشركاء وزيادة اهتمام المشاركين
	نعم	—
	نعم	—
	نعم	—

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

حماية الطفل؛ ودورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضيا في مجال أساليب التحقيق وإدارة الأدلة؛ ودورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضيا (المدعون العامون وقضاة التحقيق) من المحاكم الابتدائية في بانغي وبيمبو وبوار بشأن التحقيق في قضايا العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ومحاكمة الجناة بفعالية؛ وتنظيم دورة تدريبية واحدة مدتها يومان لفائدة 30 قاضيا في مجال التحقيق في القضايا وإدارة شؤون الاحتجاز السابق للمحاكمة	لا	لم ينفذ هذا الناتج بسبب انتهاء ولايات أعضاء محكمة العدل العليا وعدم تعيين أعضاء جدد
عقد 6 جلسات للمحاكم الجنائية في محاكم الاستئناف الثلاث (بانغي وبوار وبامباري) لتيسير مثل الضحايا والشهود وتعزيز احترام الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية	2	جلسات محاكمات جنائية نظمتهما وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، واحدة في محكمة الاستئناف في بانغي من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2022 وأخرى في محكمة الاستئناف في بوار من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه 2022
دعم 8 محاكم وسلطات قضائية بتوفير مكتبات قانونية وكتب قانونية لتعزيز تقديم الخدمات في مجال العدالة بصورة فعالة	لا	ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود المالية التي واجهتها الحكومة لم ينفذ هذا الناتج، لأن البعثة تنتظر تسليم كتب قانونية من قبل البائعين
عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل والجهات الفاعلة القضائية المعنية لدعم إنشاء آليات لحماية الضحايا والشهود لدى المحاكم العادية	لا	على الرغم من الدعوة التي قامت بها البعثة، لم تتخذ أي آليات لحماية الضحايا والشهود بالنسبة لجلستي المحاكمات الجنائية في بانغي وبوار. ولم تكن الموارد البشرية متوفرة على المستوى الوطني لتنفيذ استراتيجية عام 2017 بشأن حماية الضحايا والشهود
تنظيم 3 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد للتصديق على إصلاحات العدالة التي وضعت في إطار خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل، لما مجموعه 60 مشاركا	لا	لم يُنفذ هذا الناتج؛ وبدلاً من ذلك، تعقد الأفرقة المواضيعية اجتماعات دورية بدعم من البعثة وبمشاركتها. وستنظم حلقات العمل المقررة بمجرد أن يسفر عمل الأفرقة عن نتيجة، على سبيل المثال عندما تكون هناك حاجة إلى أن تقوم الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة بجمع واعتماد الوثائق الاستراتيجية و/أو مشاريع التشريعات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وينفذ هذا الناتج حسب الحاجة وهو ليس مؤشرا على النشاط العادي للبعثة

لم ينفذ هذا الناتج بسبب عدم وجود جهات فاعلة قضائية في المناطق التي ستعقد فيها الجلسات، مما أدى إلى عدم القدرة على تنظيمها. وحالت القيود الإضافية المتعلقة بكوفيد-19 دون الوصول إلى بعض الولايات القضائية، كما أثرت الجوانب اللوجستية المتعلقة بنقل السلطات القضائية على تنفيذ هذا الناتج

لا

تنظيم 6 جلسات محكمة متنقلة مدة كل جلسة يومان (جلستان داخل منطقة كل من محاكم الاستئناف الثلاث) لدعم تقديم الخدمات القضائية لصالح 600 نازح

نعم -

تنظيم 9 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد في مواقع النازحين (ثلاثة مناسبات داخل منطقة كل من محاكم الاستئناف الثلاث)، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لزيادة الوعي بحقوقهم وإمكانية لجوئهم إلى العدالة، لفائدة 4 500 نازح

نعم -

عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع سلطات السجون وتقديم الدعم التقني إلى المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء خلال تدريب 151 موظفا إضافيا من موظفي السجون المدنيين، وكذلك تقييم التدريب العملي لما عدده 149 من موظفي السجون المتدربين، في إطار إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون

من السجون

2

تحديث وتحسين 4 سجون (سيبوت، وبامباري، ومبايكي، وكاغا باندورو) من خلال مشاريع الإصلاح والتجهيز

ويعزى انخفاض الناتج إلى مشاكل سلاسل الإمداد العالمية ونقص الوقود في البعثة، مما أثر على السفر إلى الأماكن في أيار/مايو وحزيران/يونيه والقدرة على تنفيذ المشاريع وإجراء المتابعة اللازمة

نعم -

تقديم التوجيه والمشورة يوميا إلى 285 من موظفي السجون المدنيين في 13 سجنا، وكذلك في مقر السجون؛ وتقديم التوجيه والمشورة بشكل مكثف لفائدة 45 من موظفي السجون المدنيين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في سجن نغاراغا المركزي، والمرفق التابع له في كامب دي رو وسجن بامباري، من خلال تشارك موظفي الإصلاحات التابعين للبعثة المواقع

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تعيين 300 من موظفي السجون المدنيين ونشرهم	295	من موظفي السجون المدنيين، الذين أكمل 145 منهم تدريبهم في حزيران/يونيه 2021، تم نشرهم في بانغي وفي المناطق في كانون الأول/ديسمبر 2021 وأيار/مايو 2022 كنتيجة مباشرة لدعم البعثة
ويعزى انخفاض الناتج إلى فصل خمسة موظفين معينين بسبب سوء سلوكهم ووفاة ثلاثة موظفين معينين		
عقد اجتماعات فصلية للجنة التوجيهية المعنية بإزالة الطابع العسكري عن السجون وتدريب موظفي إدارة السجون أثناء العمل، والتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لوضع خطة تنفيذ لنظام تصنيف السجناء وتنفيذ نشاطين على الأقل من أنشطة الخطة	1	اجتماع فصلي ويعزى انخفاض الناتج إلى تعذر حضور وزير العدل السابق، الذي يرأس الجلسات وتأخرت الأنشطة المقررة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن نظام تصنيف السجناء بسبب كوفيد-19 ولكنها بدأت في الربع الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير. ونفذ ما مجموعه 6 أنشطة بشأن نظام تصنيف السجناء بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وسلطات السجون الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت بعض الأنشطة المقررة تحديات ناجمة عن القيود المفروضة على استخدام الوقود في بانغي خلال النصف الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير
تنفيذ 5 برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي للنساء والبالغين الشباب، بما في ذلك التركيز على التوعية في أوساط المجتمعات المحلية الأصلية للسجناء	78	برنامجا لإعادة الإدماج الاجتماعي للنساء والبالغين الشباب ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة كبيرة في عدد المشاركين. وتم تسجيل أكثر من 250 9 مشاركا بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، نصفهم تقريبا من النساء، في 9 مناطق
تنظيم دورة واحدة مدتها ستة أيام لتدريب المدربين على أساليب التدخل في السجون لفائدة 6 من موظفي السجون المدنيين الوطنيين، ودورة تدريبية أساسية مدتها خمسة أيام بشأن أمن السجون وأساليب التدخل فيها لفائدة 151 من موظفي السجون المدنيين، ودورة تدريبية متخصصة مدتها 15 يوما بشأن التدخل السريع لفائدة 36 من موظفي السجون المدنيين الذين جرى نشرهم في المناطق، وتمرينين من تمارين المحاكاة لمكافحة الشغب والحوادث في سجون بانغي	نعم	—

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
القيام بأنشطة اتصالات استراتيجية فصلية وشهرية من خلال المطبوعات ومنافذ البث الإذاعي لتحسين فهم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لحقوقهم وللعمليات القانونية ومن أجل توعية السكان بالجهود التي تبذلها البعثة والمؤسسات الوطنية سعياً إلى تحسين سير عمل المؤسسات القضائية ومؤسسات السجون	نعم	أقيمت أنشطة اتصالات استراتيجية فصلية وشهرية شريط فيديو تم نشرها على موقع يوتيوب مقالاً رسائل إخبارية منشورة على الموقع الشبكي للبعثة منشورا على موقع فيسبوك منشورا على موقع تويتر منشورا على موقع إنستغرام ألبومات صور على موقع Flickr صورة في إطار "صور اليوم" برنامجاً إذاعياً دورة تدريبية حلقة عمل
القيام بـ 30 زيارة تتعلق بحماية الطفل إلى مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة/الدرك ومرافق الاحتجاز القضائية لرصد وجود أطفال محتجزين فيما يتعلق بارتباطهم بالجماعات المسلحة والدعوة إلى إطلاق سراحهم	123	ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة المواجهات بين الجماعات المسلحة وموظفي الدولة وغيرهم من أفراد الأمن والقوات المنشورة بموجب اتفاقات ثنائية، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى القيام بمزيد من الزيارات إلى مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة/الدرك والقضاء لرصد اعتقال واحتجاز الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة
تنظيم 5 حلقات عمل لفائدة 50 من الجهات الفاعلة القضائية بشأن محتويات قانون حماية الطفل وإعداد مواد في هذا الصدد ونشرها، لبناء القدرات	6	دورات تدريبية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل
	145	جهة فاعلة قضائية، من بينها 16 امرأة
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى إطلاق حملة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاع"، التي أتاححت عقد دورات إضافية

الإنجاز المتوقع 3-3: تعزيز آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وتحسين القدرة على مكافحة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد آليات العدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، القادرة على أداء مهامها والممتثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 1؛ 2022/2021: 4)	آلية واحدة (1) من آليات العدالة الانتقالية ويعزى انخفاض عدد آليات العدالة الانتقالية إلى أن الحكومة أكملت العمل المتعلق بآليات العدالة الانتقالية الأخرى
عدد التحقيقات الأولية التي أنجزها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة والتي أحييت إلى قضاة التحقيق (2020/2019: 7؛ 2021/2020: 10؛ 2022/2021: 10)	8 تحقيقات أولية أنجزها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة وأحييت إلى دائرة التحقيق
عدد القضاة ورؤساء القلم العاملين في المحكمة الجنائية الخاصة (2020/2019: 15؛ 2021/2020: 28؛ 2022/2021: 27)	أنجز. إذ أن المحكمة الجنائية الخاصة توظف حاليا 21 قاضيا وطنيا ودوليا و 6 رؤساء قلم
عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي تحقق فيها المحاكم (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 43؛ 2022/2021: 20)	لم تتمكن البعثة من رصد هذا المؤشر من مؤشرات الإنجاز بسبب نقص المعلومات الواردة من المحاكم. ولكن الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال أجرت 77 تحقيقا في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي أحييت إلى المدعي العام في بانغاسو لاتخاذ مزيد من الإجراءات القضائية

الناتج المقرر	الناتج المنجز	(العدد أو نعم/لا) الملاحظات
عقد حلقة عمل واحدة على المستوى الوطني لمعالجة مسألة مشاركة الأطفال في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة	لا	لم يُنفذ هذا الناتج لأن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لم تكن تعمل بشكل تام بسبب القيود المالية التي واجهتها الحكومة
تنظيم دورتين تدريبيتين بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل لفائدة 50 عنصرا من العناصر الفاعلة القضائية	6	دورات تدريبية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل
	145	جهة فاعلة قضائية، من بينها 16 امرأة
ويعزى ارتفاع الناتج إلى إطلاق مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة"، التي أتاحت عقد دورات إضافية		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إيفاد 20 بعثة تحقيق من موظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان استنادا إلى توصيات اللجنة الشاملة للجميع	لا	لم يُنفَّذ هذا الناتج لأن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لم تكن تعمل بشكل تام بسبب القيود المالية التي واجهتها الحكومة. ولكن البعثة قدّمت الدعم التقني بشكل مستمر إلى اللجنة
إيفاد 20 بعثة إعلامية وميدانية لأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة	لا	لم يُنفَّذ هذا الناتج لأن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لم تكن تعمل بشكل تام بسبب القيود المالية التي واجهتها الحكومة. ولكن البعثة قدّمت الدعم التقني بشكل مستمر إلى اللجنة. وقد أعيدت برمجة هذا الناتج لإنجازه خلال الفترة 2023/2022
تنظيم حلقتي عمل للخبراء لدعم الضحايا في الوصول إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة	لا	لم يُنفَّذ هذا الناتج بسبب التأخر في بلورة برنامج عمل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
تنظيم حلقتي عمل للخبراء للدعوة إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لحماية الشهود والضحايا ولتقديم الدعم في ذلك	1	حلقة عمل للخبراء واحدة ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود الداخلية التي واجهتها المؤسسات الوطنية
عقد 4 دورات تدريبية لقضاة المحكمة الجنائية الخاصة بشأن القانون الجنائي الدولي وحماية الضحايا والشهود، وتنظيم 4 حلقات عمل للسلطات القضائية في المحاكم الوطنية وفي المحكمة الجنائية الخاصة في مجال استخدام المعلومات التي تجمعها البعثة بشأن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	24	دورة تدريبية تم تنظيمها في مجال القانون الجنائي الدولي وحماية الشهود والضحايا (2)، وفي مجال القانون الإجرائي المتعلق بالمحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود وقواعد الإثبات (20)، لفائدة 4 من قضاة المحكمة الجنائية الخاصة وإضافة إلى ذلك، تم تنظيم دورتين تدريبيتين في مجال إدارة القضايا، بما في ذلك الطعون وتنظيم جلسات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الخطيرة، لفائدة 2 من رؤساء القلم في المحكمة الجنائية الخاصة
عقد 4 جلسات إحاطة بشأن آلية سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتنفيذها لفائدة عناصر البعثة وكيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لقوات الدفاع والأمن، وعقد 4 جلسات إحاطة لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن	32	ويُعزى ارتفاع الناتج إلى أنه تعين تحديد مواعيد الدورات التدريبية حسب توافر القضاة، مما أدى إلى ارتفاع عدد الدورات مقارنة بالتوقعات جلسة إحاطة، بما في ذلك: (أ) 9 لفائدة أفراد البعثة المتكاملة الذين يُعنون بالتدابير المؤقتة العاجلة؛ (ب) 2 لفائدة شرطة الأمم المتحدة وقادة القوات الميدانيين؛

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

(ج) 2 لفائدة جهات التنسيق في شرطة الأمم المتحدة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان و 2 لفائدة جهات التنسيق في قوة البعثة؛

(د) 4 لفائدة ممثلي المنسق المقيم لفريق الأمم المتحدة القطري؛ ولفائدة فريق إدارة البرامج التابع لفريق الأمم المتحدة القطري على مستوى النائب؛ ولفائدة رؤساء المكاتب والمنسقين الميدانيين المعنيين بحقوق الإنسان التابعين للبعثة المتكاملة؛

(هـ) 3 لفائدة أفراد قوات الدفاع والأمن والجهات الحكومية الأخرى، موجهة للأفراد المنتسبين لوزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة لوزارة الدفاع وإعادة بناء الجيش؛

(و) 4 لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ز) 8 لفائدة ممثلين عن 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني

ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الحاجة إلى تعميق فهم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق اتباع قوة البعثة المتكاملة نهجا أكثر صلابة وإنهاء صياغة إجراءات التشغيل الموحدة في تموز/يوليه 2021، الأمر الذي تطلب مزيدا من التعميم

تقييمات للمخاطر تتعلق بالدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأعضاء البرلمان. وقامت أمانة سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بفحص ما مجموعه 1 907 أفراد من قوات الأمن الداخلي و 456 فردا من قوات الدفاع الوطني و 13 عضوا في البرلمان ويعزى ارتفاع الناتج إلى ورود طلبات إضافية من السلطات الوطنية

- نعم

الداخلي، وعقد 4 جلسات إحاطة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني

إجراء 100 عملية تقييم فردي للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الحصول على الدعم من الأمم المتحدة، وكذلك من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، مع تقديم توصيات إلى فرقة العمل المعنية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

تنظيم 12 مناسبة عامة للجنة الوطنية للتنسيق بين رابطات الضحايا والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية التابع للمجتمع المدني، من أجل تعزيز تقديم تقارير ما بعد المسح والتوعية بشأن تنفيذ ما يرد فيها من توصيات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها يومان لفائدة 30 قاضيا من المحكمة الجنائية الخاصة والمحاكم العادية على حد سواء (المدعون العامون وقضاة التحقيق ورؤساء المحاكم) لإقامة شبكة تعاون واتصال بين المحكمة الجنائية الخاصة والمحاكم العادية	لا	قد ألغي هذا المنجز المستهدف بسبب العقوبات التنظيمية المتصلة بتوافر القضاة
عقد اجتماعات استشارية وتوجيهية أسبوعية مع مكتب المدعي الخاص وتقديم الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ استراتيجية المحكمة الجنائية الخاصة للتحقيق والمقاضاة، بما في ذلك دعم 10 بعثات تحقيق موفدة من المحكمة إلى خارج بانغي	نعم	-
وضع 3 أدلة إجرائية لإدارة المعلومات في المحاكم وقاعدة بيانات واحدة لإدارة المعلومات	لا	بعد أن قررت البعثة استعراض عمل الشريك المنفذ للأمم المتحدة لاستقدام موظفين في المحكمة الجنائية الخاصة، حدثت تأخيرات كبيرة على مستوى استقدام الموظفين في وحدة إدارة المعلومات التابعة للمحكمة الجنائية الخاصة
عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع أعضاء هيئة المحامين الخاصة لتعزيز نظام المعونة القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة؛ وإصلاح وتجهيز غرفة واحدة للهيئة	11	اجتماعا استشاريا مع أعضاء هيئة المحامين الخاصة، مما مكن البعثة المتكاملة من تنظيم 7 حلقات عمل تدريبية وعقد 10 أيام من الاجتماعات مع مستشار/مرشد لفائدة 4 محامين من الهيئة ويُعزى انخفاض الناتج إلى عقد الاجتماعات شهريا بدلا من عقدها أسبوعيا، لأن عقد اجتماعات أسبوعية اعتُبر غير ضروري في هذه المرحلة من عمل المحكمة
	1	تم إصلاح وتجهيز غرفة واحدة لهيئة المحامين الخاصة
عقد اجتماعات شهرية مع رئيس المحكمة لتقديم المساعدة في إنشاء آليات المحكمة المعنية بالإدارة والإبلاغ ومراجعة الحسابات من خلال إنشاء دائرة للمراجعة الخارجية للحسابات، والاستفادة إلى أقصى درجة من اللجنة التوجيهية الحالية، وإصدار تقارير نصف سنوية عن سير عمل المحكمة	14	اجتماعا شهريا واجتماعان إضافيان مع رئيس المحكمة و/أو نائب رئيسها لتقديم المساعدة في إنشاء آليات المحكمة المعنية بالإدارة، بما في ذلك لمناقشة إنشاء دائرة للمراجعة الخارجية للحسابات تعنى بالمحكمة. وفي نيسان/أبريل 2022، نشرت المحكمة الجنائية الخاصة تقريرا غطى الفترة الممتدة من 30 حزيران/يونيه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الناتج المنجز
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الناتج المقرر

عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل للدعوة إلى إفاد نائب لا لم يُنفذ هذا الناتج بسبب استئناف عملية تعيين النائب الدولي
دولي لرئيس قلم المحكمة
اختياره. وفي حزيران/يونيه 2022، قام السيد تواديرا بتعيين
نائب دولي جديد لرئيس قلم المحكمة. وتواصل البعثة المتكاملة
الدعوة إلى التعجيل بإفاد رئيس القلم لتعزيز الجهود الرامية إلى
جمع التبرعات للمحكمة

العنصر 4: الدعم

62 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم عنصر الدعم في البعثة خدمات لوجستية ومالية وإدارية وأمنية لقوام فعلي من الأفراد يتألف في المتوسط من 14 192 فرداً نظامياً و 1 486 موظفاً مدنياً، دعماً لولاية البعثة من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة.

63 - وشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم في مجالات إدارة الموارد البشرية، والميزانية، والإدارة المالية والإبلاغ، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل البري والجوي، والمرافق والإدارة الهندسية، ورصد ومراقبة توريد وتوصيل حصص الإعاشة والوقود والإمدادات العامة، وتوفير خدمات الأمن لجميع أفراد البعثة.

64 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت البعثة من خلال بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدعم إلى قوة بانغي المشتركة بتركيب 22 كاميرا للمراقبة في أبرز المواقع الساخنة في بانغي وقامت بتشغيل الكاميرات على مدار 24 الساعة وطوال أيام الأسبوع من غرفة التحكم التابعة لها، مما سمح بتوفير معلومات آنية تتيح حماية السكان. ونظمت البعثة أيضاً دورات تدريبية على منظومات جوية غير مأهولة بالغة الصغر لفائدة المراقبين العسكريين المؤهلين لتشغيل تلك الأصول من أجل تعزيز الكفاءة والسلامة أثناء مهام المراقبة الميدانية التي يقومون بها.

65 - وبغية تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قامت البعثة بتوسيع نطاق النسخة الاحتياطية لخادوم بروتوكول الاتصال الصوتي الثنائي الاتجاه عبر الإنترنت لتشمل جميع القطاعات، وعممت استخدام جدار واقٍ أكبر سعة لتحسين أداء خدمات الإنترنت في جميع القطاعات، ووحدة تحكم أكبر سعة في الشبكة المحلية اللاسلكية إلى جانب نقاط وصل لاسلكية بالإنترنت (داخلية/خارجية) عالية الأداء لتعزيز التغطية اللاسلكية بالإنترنت (Wi-Fi) في بانغي وفي جميع القطاعات.

66 - وقامت البعثة المتكاملة بتعميم نظام خوادم إضافي فائق التقارب على جميع المقار القطاعية ومواقع الأفرقة لتحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخوادم تعمل بمعيار التطور الطويل الأمد (LTE) على ثلاثة مقار قطاعية بهدف تحسين إرسال البيانات. وإضافة إلى ذلك، استخدمت البعثة المتكاملة نظام إنذار لتعزيز نظام رصد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وواصلت توفير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تحديث البرمجيات ونظم التشغيل باستخدام الأداة

المركزية لنظام مايكروسوفت لإدارة التشكيلة الحاسوبية للحد من مواطن الضعف في محطات العمل والخوادم التي تستخدمها البعثة.

67 - وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، وللد من انبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك الوقود في البعثة، قامت البعثة المتكاملة بتركيب وتشغيل نظامين للطاقة الشمسية الهجينة تبلغ سعتها 318 كيلوواط في وقت الذروة (kWp) في قاعدتيها اللوجستيتين الموجودتين في بانغي وفي مجمع UCATEX، ونظام شمسي مستقل تبلغ سعته 6 كيلوواط في وقت الذروة في موقع PK-11، ونظامين مستقلين تبلغ سعتها 50 كيلوواط في وقت الذروة لأبراج اتصالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قاعدة اللوجستيات في بانغي، وفي كامب فيديل، وفي محطة معالجة مياه الصرف الصحي. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تركيب وحدات تكييف للهواء تتسم بالكفاءة، ومصابيح بصمامات ثنائية باعثة للضوء (LED)، ونظم إضاءة تستشعر الحركة في الممرات.

68 - ولتحسين رفاه الأفراد، أنشأت البعثة مرفقا للرعاية في قاعدة اللوجستيات في بانغي وضعت تحت تصرف الأفراد المقيمين في بانغي. ولتحسين الرفاه أيضا، أقامت البعثة مرافق خارجية مثل الشرفات المغطاة والخيام لممارسة الأنشطة الرياضية والأنشطة الترفيهية الأخرى في العديد من المواقع العسكرية والأماكن التابعة للبعثة. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتنسيق إيصال أغذية ومواد أخرى من مخزن التموين إلى المواقع الميدانية لتحسين الرفاه والظروف المعيشية. وأكملت البعثة أيضا المرحلة الأولى من إنشاء مستودع متكامل في المساحة الخضراء في مبوكو، التي شملت إقامة أسس لحاويات التخزين، وممرات خرسانية وطرق داخلية، ومنطقة تجمع خرسانية للاستلام والتفتيش تتضمن هيكلين كبيرين مؤقتين لنصب الخيام.

69 - وأكملت البعثة أيضا الأعمال المتعلقة بنقل الموظفين وإعادة تشكيل المكاتب لمراعاة متطلبات تدابير التباعد الاجتماعي الجديدة، ولا سيما في مقر البعثة ومجمع UCATEX. وفي سياق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، أعيد تشكيل العديد من المواقع ومقرات المعسكرات في حدود الموارد المتاحة لتوفير ظروف عمل أفضل لأفراد البعثة من النساء.

70 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حُفرت عدة آبار أنبوبية وتم تركيب وتشغيل محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى تحسين الظروف البيئية في منطقة البعثة. وشرعت البعثة المتكاملة في تنفيذ أشغال لتصليح وصيانة عدد من الجسور بهدف تحسين قدرة القوات على التنقل. وأنشئت ستة معسكرات جديدة وبدأ استخدامها لاستيعاب القوات الإضافية والقدرات الاحتياطية.

71 - ولتنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، شرعت البعثة في تنفيذ العملية المرحلية الهادفة لإدخال تحسينات على قواعد العمليات المؤقتة التي كانت قائمة/مستخدمة لأكثر من سنة بهدف تحسين الظروف المعيشية لأفراد الوحدات العسكرية الموفدين إلى تلك المواقع. وفي هذا الصدد، حددت البعثة 10 قواعد عمليات مؤقتة ذات أولوية وأكملت المرحلة الأولى من التحسينات الهادفة لمعالجة الظروف الصحية والبيئية. وإضافة إلى ذلك، اشترت البعثة معدات ومواد لتنفيذ المرحلة الثانية من عملية التحسين، التي ستركز على ظروف الإقامة، وتوليد الطاقة الكهربائية، والربط بشبكة الإنترنت، من جملة مجالات أخرى.

72 - وبسبب القيود العالمية المفروضة على إمدادات الوقود من ناحية، وبسبب فشل التعاقد الذي تم اختياره مؤخرا في كفالة توفير الوقود دون انقطاع من ناحية أخرى، عانت البعثة من نقص حاد في الوقود خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، مما اضطرها إلى تقليص حجم بعض الأنشطة المقررة أو إلى إلغائها لخفض استهلاك الوقود وضمان استمرار توفير الوقود لدعم المهام الأساسية. وتطلب هذا الوضع شراء الوقود بشكل عاجل من العديد من المصادر في البلدان المجاورة، وقد تعين نقل جزء من الوقود جوا. وداخل جمهورية أفريقيا الوسطى، تم أيضا تنفيذ عملية نقل جوي إضافية للوقود لدعم المهام الأساسية المضطلع بها في مواقع المكاتب الميدانية.

الإنجاز المتوقع 4-1: تقديم خدمات دعم إلى البعثة تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ، والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين) (2020/2019): 60 في المائة؛ 2021/2020: 70,6 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 90 في المائة)	84,6 في المائة ويعزى انخفاض النسبة المئوية إلى ما يلي: (أ) التأخير في نشر وحدة جوية؛ (ب) وطول فترات عدم الصلاحية التشغيلية لبعض الطائرات بسبب عدم توفر قطع الغيار نتيجة للاضطرابات التي شهدتها سلسلة الإمداد العالمية الناجمة أساسا عن جائحة كوفيد-19؛ (ج) وتغيّب أفراد الأطقم لأسباب طبية؛ (د) ونقص وقود الطائرات
متوسط النسبة المئوية السنوية لشغور الوظائف الدولية المأذون بها (2020/2019): 12,7 في المائة؛ 2021/2020: 13 في المائة؛ 2022/2021: 13 في المائة ± 1 في المائة)	15 في المائة ويعزى ارتفاع النسبة المئوية إلى استمرار الصعوبات المتعلقة باجتذاب المرشحين بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة
متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2020/2019): 28,5 في المائة؛ 2021/2020: 25,8 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 40 في المائة)	29 في المائة ويعزى انخفاض النسبة المئوية إلى استمرار الصعوبات المتعلقة باجتذاب المرشحات بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة
متوسط عدد أيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين إلى تاريخ الاختيار فيما يخص المرشحين الدوليين (2020/2019): 48؛ 2021/2020: 108؛ 2022/2021: ≥ 80 يوما تقويميا منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)	84 يوما ويعزى ارتفاع متوسط عدد الأيام إلى استمرار الصعوبات المتعلقة باجتذاب المرشحين بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة
متوسط عدد أيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين المقبولين لشغل الوظائف الدولية (2020/2019): 120؛ 2021/2020: 218؛ 2022/2021: ≥ 100 يوم تقويمي	393 يوما ويعزى ارتفاع متوسط عدد الأيام إلى استمرار الصعوبات المتعلقة باجتذاب المرشحين بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة، وكذلك إلى حالات التأخير في مرحلة التقييم

منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)

74 درجة التقييم الإجمالية فيما يتعلق بسجل الأداء البيئي للإدارة
(2020/2019: 70؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 100)

قد شهد الأداء البيئي للبعثة تحسناً مستمراً، مما أدى إلى حصولها على تقدير أداء "مرض". وتمت معالجة "المخاطر الكبيرة" المتعلقة بمياه الصرف الصحي التي اكتُشفت سابقاً. وشملت المجالات الرئيسية الأخرى التي تحتاج إلى التحسين قياس استهلاك المياه وخفض مستويات المخاطر المتصلة بالنفايات. وتكمن الفرص الرئيسية لزيادة التحسين في مجالات الطاقة المتجددة، وقياس الطاقة، ومزامنة المولدات الكهربائية وحواياتها (معظمها في المعدات المملوكة للوحدات)، وتدابير الكفاءة في استخدام الطاقة، والهياكل الأساسية لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتحسين الممارسات المتعلقة بالتخلص من النفايات

99 في المائة النسبة المئوية لجميع الحوادث التي طرأت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2020/2019: 95 في المائة؛ 2021/2020: 95 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 95 في المائة)

البيانات غير متاحة الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2020/2019: 80 في المائة؛ 2021/2020: 50 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة)

1 860 درجة التقييم الإجمالية فيما يتعلق بالرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته الإدارة استناداً إلى 20 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية (2020/2019: 752؛ 2021/2020: 677؛ 2022/2021: ≤ 800)

ويعزى ارتفاع درجة التقييم الإجمالية إلى الجهود الدؤوبة التي بذلتها البعثة لتصحيح مواطن التضارب من خلال التحقق المادي الشامل من أرقام سلسلات المواد والجرد المادي للمخزونات، فضلاً عن الرصد الفعال والتتفيذ الفوري للإجراءات الرئيسية المتصلة بإدارة الأداء على مستوى إدارة الممتلكات

28,9 في المائة الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وحسن توقيت عملية الشراء (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 8,5 في المائة؛ 2022/2021: ≥ 20 في المائة)

ويعزى ارتفاع النسبة المئوية للخروج عن خطة الطلب إلى التكاليف الإضافية المتكبدة لاستيعاب ما يلي: (أ) شراء الوقود بسبب عدم احترام المتعاقد المكلف بتوفير الوقود لالتزاماته، مما أدى إلى انخفاض شديد في مستويات احتياطي الوقود؛ (ب) والاحتياجات التشغيلية الجديدة لدعم عملية تحسين قواعد العمليات المؤقتة؛ (ج) وارتفاع أسعار السلع

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

وخدمات الشحن في الأسواق العالمية بسبب الزيادات في أسعار الوقود في العالم وارتفاع الطلب على السفن

النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبان للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقا لمذكرات التقاهم (2020/2019: 95 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة)

امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بتسليم حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2020/2019: 99,8 في المائة؛ 2021/2020: 99 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة) ويعزى انخفاض النسبة المئوية لامتثال البائعين إلى التأخير في وصول حصص الإعاشة بسبب جائحة كوفيد-19، مما يتطلب إيجاد بديل للمواد الغذائية المطلوبة أصلا

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، تمشيا مع استراتيجية الإدارة بشأن البيئة
- نعم واصلت البعثة تنفيذ الاستراتيجية البيئية من خلال ما يلي:
- (أ) اعتماد نُظم الطاقة المتجددة جنباً إلى جنب مع تزامن تشغيل المولدات للحد من استهلاك الوقود وانبعاثاته؛
- (ب) تركيب محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في مواقع مختلفة للتقليل إلى أدنى حد من أي مخاطر متعلقة بالمياه المستعملة، وتركيب عدادات المياه لمراقبة معدل استخدام المياه؛
- (ج) تنفيذ مشروع إصلاح مدافن النفايات في كولونغو، وإنشاء ساحة لإدارة النفايات من أجل تحسين التخلص من النفايات الصلبة في جميع المواقع؛
- (د) والتفاعل باستمرار مع جهات التنسيق البيئية التابعة للجيش والشرطة، وتنظيم دورات تدريبية في مجال الإدارة البيئية؛
- (هـ) التفاعل مع المجتمع المحلي من خلال أنشطة التوعية، بما في ذلك حملات التشجير بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي للبيئة في عام 2022

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
دعم تنفيذ استراتيجية الإدارة ومخططها بشأن إدارة سلسلة الإمداد	نعم	قُدِّم الدعم لتنفيذ استراتيجية إدارة سلسلة الإمداد وخططها من خلال ما يلي:
		(أ) تعزيز التواصل مع الأقسام الفنية لعرض طلبات استباقية وفي الوقت المناسب لتقديم طلبات الشراء، مع التركيز على إتاحة الوقت الكافي لإكمال مختلف العمليات اللازمة لطلب تقديم العطاءات وطلب السلع/الخدمات قبل نهاية 30 حزيران/يونيه 2022؛
		(ب) الرصد الدقيق لتنفيذ وتحديث خطة الطلب والشراء من خلال إجراء استعراضات للحالة وإعداد تقارير عنها بمعدل أسبوعي؛
		(ج) عقد جلسات كل أسبوعين للتخطيط لسلسلة الإمداد تغطي رصد الأداء في المراحل الأولية والنهائية ومراقبة الأنشطة المتصلة بسلسلة الإمداد؛
		(د) صياغة استراتيجية تخزين للقطاعات يجري تحديثها في إطار استراتيجية التخزين المركزية الشاملة لمواءمتها مع خطة سلسلة الإمداد التي وضعتها إدارة الدعم الميداني في تشرين الأول/أكتوبر 2017؛
		(هـ) زيادة حضور رؤساء الدوائر والأقسام في اجتماعات التخطيط المتكامل للأعمال المتصلة بسلسلة الإمداد المعقودة على الصعيد المحلي/العالمي. وقد أُطلق المشروع المتعلق بدقة المخزون بهدف تقليص/إزالة المواصفات العامة وغير الصحيحة في قوائم جرد مخزونات المستودعات، ووضع سياسة وعملية لمراقبة المخزون، والحد من مواطن التضارب والأخطاء في سجلات مخزونات المستودعات، وتحديد أصناف المخزون الخاملة/البطيئة الحركة؛
		(و) الاستفادة من تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لتوضيح صورة عملية إدارة المخزون ومراقبته

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

توسيع نطاق نشر أماكن حفظ المعدات وأجهزة الشبكة والجدران الواقية وأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية ووصلات تعمل بالموجات الدقيقة ذات النطاق العريض لتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة لتزويدها باتصالات قوية وموثوقة

أقيمت في بانغي مرافق جديدة لحفظ معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية بغية إيواء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغة الأهمية. وستوفر تلك المرافق الحماية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحساسة من الارتفاع المفرط في درجات الحرارة والمخاطر الأخرى مثل الحرائق والفيضانات والقصور في التيار (الماس الكهربائي) وارتفاع التيار الكهربائي الطارئ

نعم

وأقيمت أبراج للاتصالات السلكية واللاسلكية في بانغي وفي ثلاثة مقر قطاعية

وتم توسيع نطاق الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة ذات النطاق العريض في بامباري وفي ثلاثة مقر قطاعية

وأقيم نظام اتصالات لاسلكية عالي التردد يوفر تغطية إشارة موثوقة ومحسنة في خمسة مواقع رئيسية، هي بانغي، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو، وبيرو، وفي ثلاثة مقر قطاعية

وأقيمت خزانات لتوسيع البث اللاسلكي عبر النظام اللاسلكي الأرضي المتعدد القنوات (نظام TETRA) في بانغي وفي ثلاثة مقر قطاعية من أجل زيادة طاقة استيعاب المكالمات الصوتية عبر نظام TETRA بنسبة 100 في المائة، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على شبكة الاتصالات اللاسلكية ويتيح إجراء اتصالات صوتية موثوقة وواضحة

الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفَّذ بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة

27 توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات قامت البعثة بتنفيذها

65 توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات لا تزال قيد التنفيذ. وتتعلق هذه التوصيات ببعثات محددة، ويعزى ارتفاع عددها إلى إصدار أكثر من 100 توصية من توصيات مجلس مراجعي في السنتين الماليتين 2020 و 2021. وقد أحرزت البعثة المتكاملة تقدماً على مستوى تنفيذها تلك التوصيات منذ عام 2021، حيث تراجع عدد التوصيات قيد التنفيذ من 95 إلى 65 توصية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
		1 توصية واحدة صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات اعتُبرت توصيةً تجاوزتها الأحداث
	75 توصية صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية تم تنفيذها	
	77 توصية صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا تزال قيد التنفيذ	
خدمات الطيران		
تشغيل وصيانة ما مجموعه 18 طائرة (5 طائرات ثابتة الجناحين و 13 طائرة مروحية)		
	18 طائرة	
	5 طائرات ثابتة الجناحين	
	13 طائرة مروحية	
توفير ما مجموعه 12 815 ساعة طيران مقررة (5 293 ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و 7 522 ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات نقل الركاب، والبضائع، وتسيير الدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي		
	9 340 ساعة طيران في المجموع	
	4 819 ساعة طيران من مقدمي خدمات الطيران التجاري	
	4 521 ساعة طيران من مقدمي خدمات الطيران العسكري	
ويُعزى انخفاض الناتج إلى ما يلي: (أ) التأخير في نشر ثلاث طائرات عمودية عسكرية؛ (ب) وانخفاض معدل استخدام أسطول الطائرات العمودية المتعددة الأغراض المسلحة بسبب توقف الطائرات عن العمل عند إعادة طلاء جميع الطائرات العمودية البالغ عددها ثلاث طائرات؛ (ج) والتأخير في إطلاق العمليات الانتخابية وتأجيل الجولة الأولى من الانتخابات المحلية؛ (د) وطول فترات عدم الصلاحية التشغيلية لبعض الطائرات بسبب عدم توفر قطع الغيار نتيجة للاضطرابات التي شهدتها سلسلة الإمداد العالمية الناجمة أساساً عن جائحة كوفيد-19؛ (هـ) وطول فترات تغيب أفراد الأطقم لأسباب طبية؛ (و) ونقص وقود الطائرات مما فرض قيوداً على الحركة		
	18 طائرة	
الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ 18 طائرة و 50 مطاراً وموقعا لهبوط الطائرات وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت طائرة واحدة بموجب عقد قصير الأجل لدعم عمليات البعثة		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

مطارا وموقعا لهبوط الطائرات
ويعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عمليات الطيران نتيجة
لأزمة وقود الطائرات
وعقدت جلسات إحاطة عن بُعد بشأن سلامة الطيران للأطقم
وموظفي البعثة أثناء التدريب التمهيدي

49

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

تقديم خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة لميزانية
قدرها 1,05 بليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
تقديم الدعم في وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في
صيغتها النهائية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع
العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

نعم -

خدمات الموظفين المدنيين

تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام مأذون به من
الموظفين المدنيين يصل إلى 1 653 موظفا كحد أقصى
(703 موظفين دوليين و 604 موظفين وطنيين، و 64 من
الموظفين في وظائف مؤقتة و 282 متطوعا من متطوعي
الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تجهيز
المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة
الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين،
بما يتماشى مع السلطة المفوضة

1 486

موظفا مدنيا (متوسط القوام)

641

موظفاً دولياً، بما في ذلك 49 موظفا يشغلون وظائف مؤقتة
(متوسط القوام)

579

موظفاً وطنياً، بما في ذلك 8 موظفين يشغلون وظائف مؤقتة
(متوسط القوام)

266

متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة (متوسط القوام)

1 240

من فرادى المشاركين في الدورات التدريبية داخل البعثة

6

من فرادى المشاركين في الدورات التدريبية خارج البعثة

ويعزى انخفاض الناتج أساساً إلى عدم تمكن بعض الموظفين
من المشاركة في التدريب الافتراضي بسبب ضعف الاتصال
بالإنترنت في بلدهم الأصلي أو بسبب الفارق الزمني الكبير بين
بلدهم الأصلي وبانغي وذلك في سياق جائحة كوفيد-19 وتأثير
نقص الوقود في منطقة البعثة، مما قيد الحركة وحال دون
استخدام الموظفين للتغطية الثابتة بالإنترنت التي توفرها البعثة
المتكاملة في المكاتب

توفير دورات تدريبية في البعثة لما عدده 6 022 مشاركاً من
الموظفين المدنيين، ودعم توفير تدريب خارج البعثة لما عدده
149 مشاركاً من الموظفين المدنيين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تقديم الدعم لتجهيز 4 770 طلب سفر للموظفين المدنيين داخل منطقة البعثة و 184 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 149 طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب	1 738	طلب سفر داخل منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب ويُعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، وإلى نقص الوقود في منطقة البعثة، مما قيد الحركة
	278	طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب
	130	طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب
خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية		
تقديم خدمات الصيانة والتصلب لما مجموعه 126 موقعا من مواقع البعثة في 37 مكانا	132	موقعا تابعا للبعثة ويُعزى ارتفاع الناتج إلى إنشاء 6 مواقع جديدة لاستيعاب النشر العاجل للقوات، وقد تطلبت تلك المواقع القيام بأعمال صيانة وتصلب
تنفيذ 10 مشاريع بناء وأعمال تجديد وتعديل في 46 موقعا في بانغي و 67 موقعا في المناطق و 450 كيلومترا من الطرق و 4 مطارات	37	مكناً مشاريع تشييد وأعمال تجديد وتعديل في 46 موقعا في بانغي و 67 موقعا في المناطق ويُعزى انخفاض الناتج إلى عدم تنفيذ مشروع نظام صرف المياه في مبوكو وعدم إقامة حظائر الطائرات لأن العروض الواردة لم تكن جذابة؛ ولكن تم تنفيذ مشاريع أخرى لم تكن مقرر
	132	كيلومترا من الطرق جرى إصلاحها وصيانتها ويُعزى انخفاض الناتج إلى الحالة الأمنية التي شهدتها بعض المناطق في البلد، ولا سيما في القطاع الغربي (الأخطار الناجمة عن المتفجرات) مما أدى إلى تقييد الحركة في بعض الأماكن، وإلى أثر أزمة الوقود التي حالت دون السفر، وإلى إعطاء الأولوية لأشغال الهندسة العسكرية لتصلب وإعادة بناء الجسور المتضررة والمكسورة
	11	مرفقا من مرافق المطارات التي جرى إصلاحها وصيانتها ويُعزى ارتفاع الناتج إلى ضرورة صيانة وتصلب عدد إضافي من المطارات في المكاتب الميدانية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
صيانة مدفن النفايات في كولونغو التابع لبلدية بانغي، الذي تم إصلاحه	نعم	-
تشغيل وصيانة 259 من مولدات الكهرباء المملوكة للأمم المتحدة و 6 نُظم للطاقة الشمسية	268	مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة ويُعزى ارتفاع الناتج إلى تركيب مولدات كهربائية إضافية لاستيعاب النشر العاجل للقوات
	6	مواقع الألواح الطاقة الشمسية
تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (47 بئرا/بئرا أنبوبيا، و 28 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها و 63 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي) في 72 موقعا	63	بئرا/بئرا أنبوبيا ويُعزى ارتفاع الناتج إلى شراء محطات إضافية لمعالجة المياه لتقليص الاعتماد على المياه المعبأة في مناطق المكاتب الميدانية، وفي إطار التحسينات التي أُدخلت على قواعد العمليات المؤقتة (باعتبار ذلك أحد التدابير الهادفة للحد/التخفيف من احتمال التعرض للاستغلال والانتهاك الجنسيين)
	27	محطة لمعالجة المياه وتنقيتها
		ويُعزى انخفاض الناتج إلى تعذر صيانة محطات معالجة المياه وتنقيتها في بعض الأماكن بسبب الحالة الأمنية المتقلبة السائدة في تلك المناطق وحالة الطرق، مما حال دون نقل إحدى محطات معالجة المياه إلى وجهتها النهائية لتركيبها في تلك المنطقة
	71	محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي
		ويُعزى ارتفاع الناتج إلى تركيب محطات إضافية بسبب نشر قوات إضافية وتوسيع المعسكرات لاستيعاب عدد أكبر من الأفراد المدنيين والعسكريين
	72	موقعا
توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 108 مواقع	108	موقعا
توفير خدمات التنظيف والاعتناء بالأراضي ومكافحة الآفات وغسيل الملابس في 28 موقعا، وخدمات غسيل الملابس في 3 مواقع، فضلا عن خدمات المطاعم في 6 مواقع	29	موقعا (توفير خدمات التنظيف، والاعتناء بالأراضي، ومكافحة الآفات، وغسيل الملابس)
	3	مواقع (خدمات غسيل الملابس)

الناتج المنجز
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الناتج المقرر

7	مواقع (خدمات المطاعم)	ويعزى ارتفاع الناتج إلى إبرام ترتيب لم يكن مقرراً لتقديم خدمات المطاعم في قرية الرعاية في قاعدة اللوجستيات في بانغي لعرض خيارات متصلة بنقاط التوزيع لجميع فئات أفراد البعثة
4	وحدات ضمن منظومة جوية غير مأهولة	تشغيل وصيانة 4 وحدات ضمن منظومة جوية بدون طيار، بموجب ترتيب طلب توريد متفق عليه مع أحد البلدان المساهمة بقوات، لأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة
خدمات إدارة الوقود		
41,0	مليون لتر من الوقود إجمالاً	إدارة عمليات توريد وتخزين 36,4 مليون لتر من البنزين (9,5 ملايين لتر للعمليات الجوية، و 7,4 ملايين لتر للنقل البري، و 19,5 مليون لتر لمولدات الكهرباء والمرافق الأخرى) والزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 16 موقعا
10,6	ملايين لتر للعمليات الجوية	
10,7	ملايين لتر للنقل البري	
19,7	مليون لتر لمولدات الكهرباء والمرافق الأخرى	
خدمات تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية		
4 319	جهازا لاسلكيا محمولا	توفير ودعم 4 144 من أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جداً والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية، و 1 680 من أجهزة اللاسلكي المتنقل ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جداً والتردد العالي المصممة للمركبات، و 354 من الأجهزة اللاسلكية القاعدية ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جداً/التردد العالي والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية
1 700	جهاز من أجهزة الاتصال اللاسلكية المتنقلة للمركبات	
360	جهازا من الأجهزة اللاسلكية القاعدية	
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى النشر العاجل للقوات	
16	محطة للبث الإذاعي على موجة التضمين الترددي عاملة في 16 موقعا (3 في بانغي، ومحطة واحدة في كل من بريا، وبورا، وكاغا باندورو، وبامباري، وبريراتي، وبوسانغوا، وباوا، ونديلي، وبانغاسو، وبيراو، وأوبو، وسيبوت، وبوكارانغا)	تشغيل وصيانة 14 محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي

الناتج المنجز
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الناتج المقررة

ويُعزى ارتفاع الناتج إلى ضرورة إطلاع السكان المحليين باستمرار على الأنشطة التي تقوم بها البعثة المتكاملة		
مرافق للإنتاج الإذاعي، بما في ذلك استديوهات للإنتاج الإذاعي (5 في بانغي، ومرفق واحد في كل من بريا، وبورا، وكاغا باندورو، وبامباري، وبانغاسو)	8	
محطة طرفية ذات فتحات صغيرة	34	تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو وإرسال البيانات، بما في ذلك 36 وحدة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و 22 من مقسمات نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، و 50 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى نقطة، و 220 وحدة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى نقاط متعددة، علاوة على توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة شاملة ذات نطاق ترددي عريض، و 261 من الهواتف الساتلية، و 45 محطة طرفية متقلة عريضة النطاق للاتصالات الساتلية
ويُعزى انخفاض الناتج إلى شطب ثلاث محطات طرفية من المخزون لأنها لا تعمل		
مقسمات لنقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت	21	
ويُعزى انخفاض الناتج إلى وقف تشغيل موقع واحد في دوالا		
وصلة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى نقطة	50	
وحدة وصلات تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى نقاط متعددة	220	
شبكة شاملة ذات نطاق ترددي عريض	1	
هاتفاً ساتلياً	261	
محطة طرفية متقلة عريضة النطاق للاتصالات الساتلية	45	
جهازاً حاسوبياً	2 841	توفير 2 841 جهازاً حاسوبياً و 331 طابعة لقوام متوسطه 2 973 مستخدماً نهائياً من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافةً إلى 1 265 جهازاً حاسوبياً و 209 طابعات لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة
طابعة متعددة الوظائف	331	
مستخدماً نهائياً من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين	2 973	
جهازاً حاسوبياً	1 261	
طابعات متعددة الوظائف	209	
خدمات مشتركة أخرى	نعم	
من الشبكات المحلية	202	توفير خدمات الدعم والصيانة لـ 200 شبكة محلية و 41 شبكة واسعة النطاق في 75 موقعا
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى اقتناء شبكة أساسية إضافية تعمل بمعيار التطور الطويل الأمد (LTE)		
شبكة واسعة النطاق	41	
موقعا	80	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

ويُعزى ارتفاع الناتج إلى اقتناء 5 إضافية لشبكات تعمل بمعيار التطور الطويل الأمد (LTE)

إنتاج 4 500 خريطة وتحديث 300 خريطة طبوغرافية ومواضيعية ذات مقاييس مختلفة

ويُعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الطلبات على الخرائط المقدمة من أفراد البعثة

خريطة طبوغرافية ومواضيعية 299

ويُعزى انخفاض الناتج إلى تدني احتياجات أفراد البعثة من الخرائط

طائرة رباعية المروح 47

ويُعزى انخفاض الناتج إلى التوقف عن تشغيل 13 طائرة لأنها أصبحت بالية

معسكراً 20

كيلومتر مربع غطتها عمليات المسح على مستوى المدن 500

كاميرا/جهاز استشعار ذكيا للمدن 22

دعم وصيانة 60 طائرة رباعية المروح لاستخدامها في تنفيذ عمليات المسح الجوي العالي الاستبانة لـ 20 معسكراً وعمليات المسح على مستوى المدن لمساحات تصل إلى 500 كيلومتر مربع من أجل دعم التخطيط العملياتي، ولأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة

دعم وصيانة 22 كاميرا/جهاز استشعار ذكيا للمدن لأغراض المراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين

الخدمات الطبية

عيادة مملوكة للأمم المتحدة من المستوى الأول في بانغي 1

مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية مملوكة للأمم المتحدة في بامباري، وبانغاسو، وبربراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وباوا 7

عيادة من المستوى الأول مملوكة للوحدات 40

ويُعزى ارتفاع الناتج إلى نشر 5 وحدات قوات إضافية في 4 مواقع (وحدتان في بانغي، ووحدة في كل من بوار، وباتانغافو، ونديلي)

عيادة من المستوى الأول المعزز مملوكة للوحدات في بوار 1

مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات في بانغي، وبريا، وكاغا باندورو 3

مرافق طبية مملوكة للوحدات، بما في ذلك مرفق واحد من المستوى الأول المعزز، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني 4

تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (عيادة من المستوى الأول في بانغي و 7 مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في بامباري، وبانغاسو، وبربراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وباوا)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (33 عيادة من المستوى الأول، ومستشفى واحد من المستوى الأول المعزز في بوار، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في بانغي، وبريا، وكاغا باندورو)

مواصلة تنفيذ ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 4 مرافق طبية مملوكة للوحدات (مستشفى واحد من المستوى الأول المعزز،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
و 3 مستشفيات من المستوى الثاني) في منطقة البعثة (بانغي، وبوار، وبريا، وكاغاباندورو)، و 5 مرافق طبية (4 مرافق من المستوى الثالث ومرفق واحد من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة	5 2	مرافق طبية، بما في ذلك 4 مرافق من المستوى الثالث ومرفق واحد من المستوى الرابع موقعان خارج منطقة البعثة
خدمات إدارة سلسلة الإمداد		
تقديم الدعم لعمليات التخطيط والتوريد لاقتناء بضائع و سلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 139,9 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة	174,8	مليون دولار ويعزى ارتفاع الناتج إلى تحمّل تكاليف إضافية لاستيعاب ما يلي: (أ) شراء الوقود بسبب عدم احترام المتعاقد المكلف بتوفير الوقود لالتزاماته وأزمة الوقود العالمية، مما تطلب الحصول على الوقود من العديد من المصادر لضمان استمرارية العمليات؛ (ب) والاحتياجات التشغيلية الجديدة لدعم تحسين قواعد العمليات المؤقتة؛ (ج) وارتفاع أسعار السلع وخدمات الشحن في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع أسعار الوقود في العالم وزيادة الطلب على السفن
استلام ما يصل إلى 3 500 طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقا داخل منطقة البعثة	3 749	طنا من البضائع ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة وتيرة عمليات النقل بسبب المتطلبات الإضافية لإيصال براميل الوقود إلى مواقع المكاتب الميدانية بسبب عدم قيام المتعاقد المكلف بتوفير الوقود بإيصال الوقود إلى تلك المواقع، وتوفير مواد التنظيف وغيرها من الإمدادات والمواد الصحية للتخفيف من المخاطر المتصلة بجائحة كوفيد-19 في تلك المواقع
الإدارة والمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالتملكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، فضلاً عن المعدات التي نقل قيمتها عن العتبة المحددة وتبلغ كلفتها الأصلية الإجمالية 311,8 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة	441,3	مليون دولار ويعزى ارتفاع الناتج إلى تحسن الإدارة والمحاسبة والإبلاغ التي عكست بشكل أفضل قيمة أصول البعثة المتكاملة، بالإضافة إلى مشتريات جديدة تجاوزت قيمة الأصول التي تم شطبها/التصرف فيها، فضلاً عن التحسن الكبير في تصحيح مواطن التضارب لدعم البيانات المالية
خدمات الأفراد النظاميين		
تقديم خدمات التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام أقصاه 17 420 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون	14 192 145	فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة مراقبا عسكريا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
بهم (169 مراقباً عسكرياً و 411 من ضباط الأركان العسكريين و 13 820 من أفراد الوحدات و 600 من أفراد شرطة الأمم المتحدة و 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة) و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات	11 664 491 1 892 104	فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، منهم 424 من ضباط الأركان فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة أفراد من الأفراد المقدمين من الحكومات
التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبالامتثال لشروط الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى 52 وحدة عسكرية ووحدة شرطة مشكّلة في 79 موقعا	52 79	وحدة من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة موقعا
توريد حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه وتخزينها لقوام متوسطه 15 074 من أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة	11 050 1 836	فرداً من أفراد الوحدات العسكرية (متوسط القوام) فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة (متوسط القوام) ويُعزى انخفاض الناتج إلى التأخر في نشر قوات إضافية أو إلى عدم نشرها
دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 15 763 فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 105 من الأفراد المقدمين من الحكومات	14 461 104	فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (متوسط القوام) ويُعزى انخفاض الناتج إلى التأخر في نشر قوات إضافية أو إلى عدم نشرها أفراد من الأفراد المقدمين من الحكومات
دعم عمليات تجهيز 383 طلب سفر داخل البعثة و 26 طلب سفر خارج البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 12 طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب	120 148	طلب سفر داخل منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب ويُعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، وكذلك إلى نقص الوقود مما قيد الحركة طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب
و يُعزى ارتفاع الناتج إلى ارتفاع عدد المرافقين الطبيين لعمليات الإجلاء الطبي، فضلاً عن الرحلات السابقة للنشر لفائدة البلدان المساهمة بقوات	16	طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب ويُعزى ارتفاع الناتج إلى تنظيم تدريب عسكري لم يكن مقرراً على استخدام منظومات جوية غير مأهولة تكتيكية صغيرة من الفئة الأولى لجمع الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع دعماً للعمليات التي تنفذها البعثة المتكاملة لحماية المدنيين والسكان في جمهورية أفريقيا الوسطى

الناتج المنجز
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الناتج المقررة

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

تشغيل وصيانة 1 335 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (794 مركبة ركاب خفيفة و 190 من مركبات الأغراض الخاصة و 10 سيارات إسعاف و 97 عربة مصفحة و 244 مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 4 434 مركبة مملوكة للوحدات، و 11 مرفق تصليح، وكذلك توفير خدمات النقل والنقل المكوكي	1 379	مركبة مملوكة للأمم المتحدة
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة لمعدات متخصصة في المستودعات لتحسين العمليات عملاً بتوصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفي المعسكرات التكميلية لتوفير حيز للقوات والأفراد الإضافيين بهدف تلبية الاحتياجات التشغيلية في القطاعات وفي مقر البعثة	813	مركبة ركاب خفيفة
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى أن 19 مركبة كانت في طور الشطب عندما تم استلام مركبات بديلة جديدة	200	مركبة للأغراض الخاصة
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى وجود 10 مركبات إضافية للأغراض الخاصة (ملحقات لنقل النفايات) لدعم القوات الإضافية التي التحقت بالبعثة	11	سيارة إسعاف
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى أنه كان من المقرر شطب سيارة إسعاف واحدة ولكنها ظلت في المخزون بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير	100	عربة مصفحة
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى أنه كان من المقرر شطب ثلاث عربات مصفحة ولكنها ظلت في المخزون بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير	255	مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة لمعدات متخصصة في المستودع لتحسين العمليات عملاً بتوصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفي المعسكرات لتوفير حيز للقوات والأفراد الإضافيين بهدف تلبية الاحتياجات التشغيلية في القطاعات وفي مقر البعثة		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

مركبة مملوكة للوحدات	4 265	
ويُعزى انخفاض الناتج إلى إعادة المركبات المملوكة للوحدات التي لم تعد في الخدمة والتي شُطبّت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى البلدان الأصلية		
حلقة عمل	11	
تم توفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوكي	نعم	
الأمن		
-	نعم	توفير الحماية للصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين الرفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع أفراد البعثة ومنشأتها
دورة تدريبية بشأن الأسلحة النارية والسلامة	53	تنظيم 4 دورات تدريبية شهرياً لموظفي الأمن بشأن القتال بدون سلاح، والأسلحة النارية، وإجراءات الحماية للصيقة وأساليبها، وأساليب التحقيق، والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان الاستمرار في تقديم خدمات الأمن بطريقة احترافية
دورات تدريبية بشأن استخدام القوة الأقل فتكا	5	
دورات تدريبية لأفراد الحماية للصيقة	6	
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى تنظيم دورة تدريبية حول النظرية والمحاكاة كل شهرين		
دورة سنوية للتدريب الأمني	1	تنظيم دورة سنوية للتدريب الأمني لجميع منسقي الأمن في الأقاليم والمناطق، وإجراء ما لا يقل عن تدريبين عمليين على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى على كامل نطاق البعثة
تدريبان عمليان على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى على كامل نطاق البعثة	2	
دورات تدريبية لفائدة 116 مشاركاً	7	تنظيم 6 دورات شهرياً لتدريب أفراد البعثة على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية من أجل تقليل أثر التهديدات الأمنية
ويُعزى ارتفاع الناتج إلى تنظيم عدد أكبر من الدورات التدريبية للامتثال للتوجيهات السارية الرامية للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم جلسة إعلامية أسبوعية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة	2	جلستان من جلسات الإحاطة الأمنية في الأسبوع للموظفين الجدد وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت جلسات إحاطة أمنية مخصصة لكبار الشخصيات وللزوار الرسميين للأمم المتحدة. وُبثت التحذيرات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة. ومن أجل الانتخابات، وُضعت خطط طوارئ لخفض أثر المخاطر التي تم تحديدها في تقييمات المخاطر الأمنية القطرية، منها خطط للتعامل مع حوادث الإصابات الجماعية وحوادث الحرائق الكبرى ويُعزى ارتفاع الناتج إلى أنه قد تعيّن عقد جلسات إحاطة أمنية مستقلة باللغتين الانكليزية والفرنسية

السلوك والانضباط

تنفيذ برنامج السلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية والإجراءات التصحيحية	نعم	-
	7 140	فردا (أفراد عسكريون وأفراد شرطة وموظفون مدنيون) قام فريق السلوك والانضباط بتدريبهم على معايير السلوك في الأمم المتحدة، وعلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أثناء 228 دورة تدريبية
	97	في المائة
		من الأفراد العسكريين وأفراد وحدات الشرطة المشكلة الذين عُرضت عليهم إحاطات بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومدونة قواعد السلوك للبعثة
	145	عملية لتقييم المخاطر في معسكرات الجيش والشرطة، مع تيسير تحديد مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وغيرهما من أوجه سوء السلوك، وتنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر
	3	شبكات جديدة للوقاية والاستجابة تابعة للمجتمعات المحلية تم تشكيلها، وهي تضم 80 عضواً، ليصل مجموعها في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى 34 شبكة تضم 949 عضواً، جميعهم مجهزون ومدربون على الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين ودعم الضحايا في جميع مراحل العملية

48	نشاطا متنوعا من أنشطة التوعية التي سمحت بالوصول إلى 789 100 مستفيد من سكان الجماعات المضيفة. وعُقدت حلقتا عمل، كانت إحداها تهدف لبناء قدرات 137 فردا من العاملين في وسائل الإعلام بشأن سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين بغية تيسير الإبلاغ بدقة عن مثل هذه الحوادث، بما في ذلك دعم جهود التوعية المجتمعية التي تبذلها البعثة المتكاملة، و 59 شبكة من شبكات الممثلين. وتم تزويد أعضاء الشبكات بمواد للتوعية وبالدعم اللوجستي، وقد شمل ذلك 59 صفحة، و 50 دراجة نارية، و 56 هاتفا، و 27 مكبر صوت، و 3 مولدات، و 4 آلات خياطة، وفتح حساب مصرفي. وأجري 16 بثا إذاعيا، بما في ذلك 14 مناقشة ركزت على جماعات محددة من شبكات متنوعة مثل شبكات الطلاب والشباب والنساء والجماعات الدينية وأفراد المجتمع المحلي. وعُقدت ست دورات بالاشتراك مع كتيبتَي بوروندي والكاميرون في مواقع عملياتهما
100	في المائة
	من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين المحالين إلى المساعدة بناء على طلبهم

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.)

الفرق					
المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية		
(1)	(2)	(2)-(1)=(3)	(1)÷(3)=(4)		
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
7 629,8	8 401,3	(771,5)	(10,1)	المراقبون العسكريون	
468 178,5	435 761,0	32 417,5	6,9	الوحدات العسكرية	
26 466,8	25 833,4	633,4	2,4	شرطة الأمم المتحدة	
74 663,3	66 094,4	8 568,9	11,5	وحدات الشرطة المشكّلة	
576 938,4	536 090,1	40 848,3	7,1	المجموع الفرعي	
الموظفون المدنيون					
155 113,3	155 600,5	(487,2)	(0,3)	الموظفون الدوليون	
23 237,0	24 753,8	(1 516,8)	(6,5)	الموظفون الوطنيون	
22 531,6	17 715,6	4 816,0	21,4	متطوعو الأمم المتحدة	
15 723,1	13 681,9	2 041,2	13,0	المساعدة المؤقتة العامة	
5 190,3	5 541,4	(351,1)	(6,8)	الأفراد المقدمون من الحكومات	
221 795,3	217 293,2	4 502,1	2,0	المجموع الفرعي	
التكاليف التشغيلية					
—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيون	
1 013,2	511,6	501,6	49,5	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	
3 103,4	3 396,6	(293,2)	(9,4)	السفر في مهام رسمية	
69 633,2	88 194,8	(18 561,6)	(26,7)	المرافق والبنى التحتية	
16 106,1	31 245,8	(15 139,7)	(94,0)	النقل البري	
62 592,1	57 368,0	5 224,1	8,3	العمليات الجوية	
500,0	1 033,0	(533,0)	(106,6)	العمليات البحرية	
40 540,0	41 210,6	(670,6)	(1,7)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
3 801,7	2 044,2	1 757,5	46,2	الخدمات الطبية	
—	—	—	—	المعدات الخاصة	
37 572,2	54 914,9	(17 342,7)	(46,2)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
3 000,0	2 976,2	23,8	0,8	المشاريع السريعة الأثر	
237 861,9	282 895,7	(45 033,8)	(18,9)	المجموع الفرعي	
1 036 595,6	1 036 279,0	316,6	—	إجمالي الاحتياجات	

الفئة	الفرق		
	المخصصات	النفقات	المبلغ
	(1)	(2)	(3)-(1)=(2)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	14 986,2	15 935,5	(949,3)
صافي الاحتياجات	1 021 609,4	1 020 343,5	1 265,9
الترعرات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—
مجموع الاحتياجات	1 036 595,6	1 036 279,0	316,6

باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

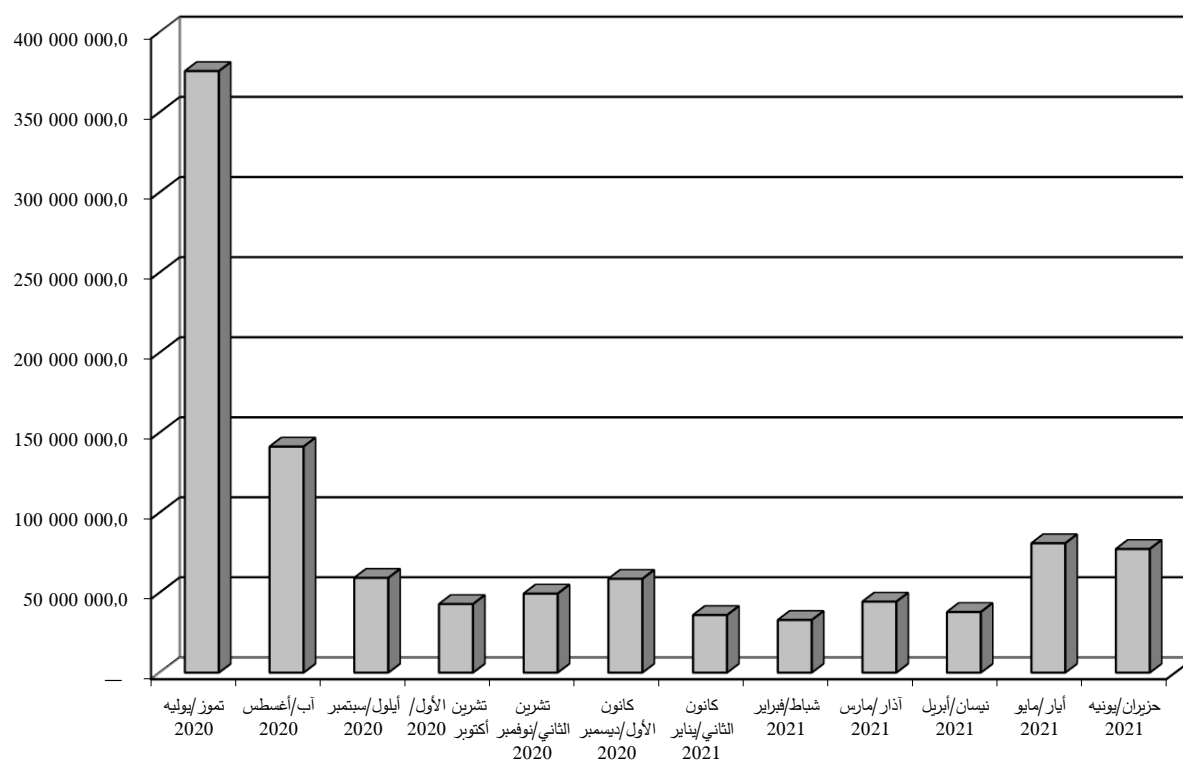
المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	576 938,4	(40 667,9)	536 270,5
ثانيا - الموظفون المدنيون	221 795,3	(4 498,6)	217 296,7
ثالثا - التكاليف التشغيلية	237 861,9	45 166,5	283 028,4
المجموع	1 036 595,6	—	1 036 595,6
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها قياساً إلى مجموع الاعتمادات	4,4		

73 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقِلَت مبالغ مالية إلى المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، والمجموعة الثانية، الموظفون المدنيون. وتُعزى عمليات نقل المبالغ المالية إلى المجموعة الثالثة أساساً إلى زيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (45,2 مليون دولار)، الناجمة أساساً عن ارتفاع متوسط السعر الفعلي للتر الوقود وحجم الوقود المستخدم للمولّدات والمركبات والأصول الجوية، فضلاً عن المرافق الإضافية ومعدات البنية التحتية والمواد واللوازم (وتكاليف الشحن ذات الصلة) التي تم الحصول عليها لتحسين ظروف قواعد العمليات المؤقتة العسكرية.

74 - وقد تسنى إجراء عمليات إعادة التوزيع من المجموعة الأولى بسبب انخفاض الاحتياجات اللازمة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة الذي يُعزى إلى التأخير في نشر أفراد إضافيين من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات ذات الصلة الذي أُنْزِلَ به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021). وتسنى إجراء عمليات إعادة التوزيع من المجموعة الثانية بسبب انخفاض الاحتياجات اللازمة لمتطوعي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة المؤقتة العامة الذي يُعزى إلى انخفاض البديل الفعلي لمتطوعي الأمم المتحدة ومرتبّات الموظفين المؤقتين الدوليين، على التوالي.

جيم - نمط الإنفاق الشهري

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



75 - تُعزى زيادة النفقات في تموز/يوليه 2020 أساساً إلى تسجيل التزامات تتعلق بسداد التكاليف القياسية وتكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات واحتياجات الاكتفاء الذاتي في الفترة 2022/2021 للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى، والقروض

1 - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الاستثمار	(393,3)
إيرادات أخرى/متنوعة	2 151,3
التبرعات النقدية	-
تسويات الفترات السابقة	-
إلغاء التزامات الفترات السابقة	8 001,3
المجموع	9 759,3

2 - القروض

76 - لم تحصل البعثة على أي قروض ولم تقدّم أي قروض خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة		
	المعدات الرئيسية		
75 815,4	الوحدات العسكرية		
11 904,6	وحدات الشرطة المشكّلة		
87 720,0	المجموع الفرعي		
	الاكتفاء الذاتي		
49 316,1	الوحدات العسكرية		
7 509,1	وحدات الشرطة المشكّلة		
56 825,2	المجموع الفرعي		
144 545,2	المجموع		
تاريخ آخر استعراض	تاريخ النفاذ	النسبة المئوية	المعاملات المنطبقة على البعثة
ألف - المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة			
1 تموز/يوليه 2020	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2,4	معامل الظروف البيئية البالغة القسوة
1 تموز/يوليه 2020	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	5,9	معامل العمل العدائي/التخلي القسري
1 تموز/يوليه 2020	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2,7	معامل اللوجستيات وأحوال الطرق
باء - المعاملات المنطبقة على البلد الأصلي			
		5,0-0	معامل النقل التزايدي

واو - الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
8 421,9	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن
6 440,7	إدارة الأسلحة والذخيرة
4 231,1	العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة)
1 126,7	العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم السلطة القضائية)
1 292,8	تدريب أفراد الشرطة/التشارك في المواقع
950,7	حقوق الإنسان
244,3	سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن

الفئة	التفقات
الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي)	553,9
الشؤون السياسية (توطيد السلام)	250,0
المساواة بين الجنسين (مشاركة المرأة في السلام والعملية السياسية)	115,4
المجموع	23 627,5

زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز البعثة ⁽¹⁾	67 755,4
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	67 755,4

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعا - تحليل الفروق⁽¹⁾

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	(771,5)	(10,1)

77 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع التكاليف الفعلية لبذل الإقامة المقرر للبعثة بسبب أثر ارتفاع المعدل الفعلي البالغ 150 دولاراً، الناجم عن تنقيح المعدلات اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 131 دولاراً؛ (ب) وارتفاع التكاليف الفعلية للسفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب ارتفاع المطالبات الفعلية لشحن الأمتعة الشخصية؛ (ج) وارتفاع المطالبات الفعلية المتعلقة بالتعويض عن الوفاة والعجز.

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	32 417,5	6,9

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

78 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض التكاليف الفعلية المرتبطة بالمعدات المملوكة للوحدات، وسداد تكاليف القوات، وحصص الإعاشة بسبب أثر ارتفاع متوسط معدل الشواغر الفعلي البالغ 18,0 في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 2,0 في المائة، مما يعكس التأخير في نشر الأفراد العسكريين الإضافيين الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021). وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ارتفاع في التكاليف الفعلية لشحن المعدات المملوكة للوحدات بسبب ما يلي: (أ) الارتفاع العالمي في تكاليف الوقود وارتفاع الطلب على السفن؛ (ب) وارتفاع تكاليف النقل الجوي للمعدات المملوكة للوحدات من أحد البلدان المساهمة بقوات؛ (ج) والنشر غير المتوقع للمعدات المملوكة للوحدات المتصل بتعويض وحدة عسكرية تمت إعادتها إلى الوطن بصورة غير متوقعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
633,4	2,4	شرطة الأمم المتحدة

79 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض بدل الإقامة المقرر للبعثة، بسبب أثر ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ 18,2 في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 8,0 في المائة، الناتج عن القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 مما أدى إلى التأخير في استقدام الأفراد العسكريين الإضافيين الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021). وقابلت انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة في تكاليف السفر لأغراض التمرکز والتأوب والإعادة إلى الوطن بسبب ارتفاع المطالبات الفعلية لشحن الأمتعة الشخصية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
8 568,9	11,5	وحدات الشرطة المشكّلة

80 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض المطالبات الفعلية المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات وإلى انخفاض سداد تكاليف القوات بسبب أثر ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ 21,8 في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 1,0 في المائة، مما يعكس عدم نشر وحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة والتأخير في نشر وحدة أخرى. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ارتفاع في التكاليف الفعلية لشحن المعدات المملوكة للوحدات، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية، وهو ناتج عن ارتفاع الأسعار الذي شهدته الأسواق العالمية وعن ارتفاع الطلب على السفن.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(487,2)	(0,3)	الموظفون الدوليون

81 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمضاعف تسوية مقر العمل البالغ 65,4 في المائة مقارنة بمتوسط المضاعف المطبق في الميزانية المعتمدة البالغ 63,1 في المائة؛ وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في التكاليف الفعلية لاستحقاقات بدل الخطر بسبب انخفاض العدد الفعلي للموظفين الذين طالبوا بهذا البديل، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية، ويعزى ذلك إلى التأخير في تقديم المطالبات عقب الشروع في تقديم استمارات التصديق الذاتي المتصلة ببديل الخطر إلكترونياً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 516,8	(6,5)	الموظفون الوطنيون

82 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع المرتبات الفعلية للموظفين الوطنيين بسبب أثر تطبيق جدول المرتبات المنقح للموظفين الوطنيين، اعتباراً من 1 نيسان/أبريل 2021، الناتج عن استقصاء للمرتبات المحلية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
4 816,0	21,4	متطوعو الأمم المتحدة

83 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض بدل المعيشة الفعلي المقرر لمتطوعي الأمم المتحدة، الذي يشمل فرق بدل الرفاه، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
2 041,2	13,0	المساعدة المؤقتة العامة

84 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض المرتبات الفعلية وتكاليف الموظفين العامة اللازمة للموظفين المؤقتين الدوليين بسبب أثر ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ 19,7 في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 10,0 في المائة؛ (ب) وانخفاض في التكاليف الفعلية لاستحقاقات بدل الخطر بسبب انخفاض العدد الفعلي للموظفين الذين طالبوا بهذا البديل، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية، ويعزى ذلك إلى التأخير في تقديم المطالبات عقب الشروع في تقديم استمارات التصديق الذاتي المتصلة ببديل الخطر إلكترونياً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(351,1)	(6,8)	الأفراد المقدمون من الحكومات

85 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى أثر ارتفاع المعدل الفعلي لبذل الإقامة المقرر للبعثة البالغ 150 دولاراً، الناجم عن تنقيح المعدلات اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 131 دولاراً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
501,6	49,5	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

86 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض المعدل الفعلي للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين بسبب إلغاء و/أو تأجيل عدد من الأنشطة المقررة، نتيجة لما يلي: (أ) القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية في البلد؛ (ب) والتأخير في إطلاق الحوار الجمهوري الذي كانت البعثة تعتزم القيام بالعديد من العمليات لدعمه، بما في ذلك التعاقد مع خبراء استشاريين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(293,2)	(9,4)	السفر في مهام رسمية

87 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية للسفر في مهام رسمية خارج منطقة البعثة بسبب الزيارات السابقة للنشر التي أجريت فيما يتصل بالقوات الإضافية التي أذن مجلس الأمن بنشرها في قراره 2566 (2021)، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة. وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في التكاليف الفعلية للسفر في مهام رسمية لأغراض التدريب بسبب القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(18 561,6)	(26,7)	المرافق والبنى التحتية

88 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية المرتبطة بما يلي: (أ) اقتناء البنزين والزيوت ومواد التشحيم من جراء ما يلي: '1' ارتفاع الحجم الفعلي للوقود الذي تم شراؤه البالغ 19,7 مليون لتر، مقارنة بالحجم المدرج في الميزانية البالغ 18,3 مليون لتر، نتيجة لأزمة الوقود العالمية التي تطلبت الحصول على الوقود من العديد من المصادر لتأمين توفير مستويات كافية في البعثة؛

٢' وارتفاع متوسط السعر الفعلي الذي بلغ 1,48 دولار للتر قبل أزمة الوقود ثم 1,98 دولار للتر أثناء الأزمة، مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية البالغ 1,40 دولار للتر؛ ٣' وتكاليف النقل الإضافية اللازمة لنقل الوقود جواً من خارج البلد وداخل منطقة البعثة، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة؛ (ب) وخدمات الأمن بسبب ارتفاع التكاليف الفعلية لتشغيل المنظومات الجوية غير المأهولة، وسداد التكاليف الأمنية للأفراد النظاميين امتثالاً للمعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة؛ (ج) واقتناء مواد ومعدات البناء واللوازم ذات الصلة والمحطات الإضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي من أجل تحسين قواعد العمليات المؤقتة التي كانت مستخدمة لأكثر من سنة بهدف تحسين الظروف المعيشية لأفراد الوحدات العسكرية، وذلك عملاً بتوصيات مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام؛ (د) والمرافق العامة وخدمات تصريف المياه بسبب ارتفاع التكاليف الفعلية للطاقة والمياه في معسكر مبوكو في بانغي، نتيجة لتعديل الاتفاق المبرم مع الجهة المقدمة للخدمات.

89 - وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض يعزى أساساً إلى تدني التكاليف الفعلية المرتبطة بالتشييد والتعديلات والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية. ويعزى تدني التكاليف الفعلية إلى أن أشغال رصف الطرقات الهادفة إلى تحسين مواقف السيارات والطرق في مجمّع UCATEX، التي كان من المقرر تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قد نُفذت في وقت أبكر من المتوقع ولذلك تم تسجيل النفقات الناتجة عنها في الفترة المالية 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(15 139,7)	(94,0)	النقل البري

90 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية المرتبطة باقتناء ما يلي: (أ) البنزين والزيوت ومواد التشحيم من جراء ما يلي: ١' ارتفاع الحجم الفعلي للوقود الذي تم شراؤه البالغ 10,7 ملايين لتر، مقارنة بالحجم المدرج في الميزانية البالغ 7,0 ملايين لتر، نتيجة لأزمة الوقود العالمية التي تطلبت الحصول على الوقود من العديد من المصادر لتأمين توفير مستويات كافية في البعثة؛ ٢' وارتفاع متوسط السعر الفعلي الذي بلغ 1,48 دولار للتر قبل أزمة الوقود ثم 1,98 دولار للتر أثناء الأزمة، مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية البالغ 1,40 دولار للتر؛ ٣' وتكاليف النقل الإضافية اللازمة لنقل الوقود جواً من خارج البلد؛ ٤' وتكاليف التزود بالوقود لإنشاء موقعين جديدين تم التخطيط لهما ورصد اعتمادات لهما في الأصل في السنة المالية 2021/2020، ولكن تأخر إنشاؤهما بسبب تدهور الحالة الأمنية في البلد؛ (ب) وعدد إضافي من المركبات والمعدات وقطع الغيار، بما في ذلك ما يلي: ١' حافلة صغيرة و 4 عربات مصفحة لتحل محل مركبات كان من المقرر شطبها عملاً بالتوصية التي قدمتها لجنة تخصيص المركبات لتنفيذ توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة؛ ٢' و 35 مركبة للأغراض الخاصة بهدف تلبية الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بنشر الأفراد النظاميين الإضافيين الذي أنشأ به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)؛ ٣' و 30 رافعة شوكية لتحسين عمليات المستودعات، عملاً بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بفعالية عمليات المستودعات ومراقبة المخزون؛ ٤' و 5 مركبات ركاب لتقديم الدعم إلى حكومة

جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تفعيل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
5 224,1	8,3	العمليات الجوية

91 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض التكاليف الفعلية المرتبطة بما يلي: (أ) استئجار وتشغيل الطائرات العمودية بسبب انخفاض العدد الفعلي لساعات الطيران، مقارنة بالساعات المدرجة في الميزانية، نتيجة لما يلي: '1' التأخير في نشر ثلاث طائرات عمودية عسكرية بثلاثة أشهر؛ '2' وانخفاض المهام الفعلية للطائرات العمودية خلال الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير بسبب نقص وقود الطائرات؛ '3' والتأخير في إطلاق العمليات الانتخابية وتأجيل الجولة الأولى من الانتخابات المحلية؛ (ب) واستئجار وتشغيل الطائرات ثابتة الجناحين بسبب انخفاض العدد الفعلي لساعات الطيران، مقارنة بالساعات المدرجة في الميزانية، نتيجة لما يلي: '1' عدم الصلاحية التشغيلية لطائرة واحدة بسبب عدم توفر قطع الغيار نتيجة للاضطرابات التي شهدتها سلسلة الإمداد العالمية الناجمة أساساً عن جائحة كوفيد-19؛ '2' ونقص وقود الطائرات.

92 - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ارتفاعاً في التكاليف الفعلية المرتبطة باقتناء البنزين والزيوت ومواد التشحيم بسبب ما يلي: (أ) ارتفاع الحجم الفعلي للوقود الذي تم شراؤه البالغ 10,6 ملايين لتر، مقارنة بالحجم المدرج في الميزانية البالغ 8,9 ملايين لتر، نتيجة لأزمة الوقود العالمية التي تطلبت الحصول على الوقود من العديد من المصادر لتأمين توفير مستويات كافية في البعثة؛ (ب) وارتفاع متوسط السعر الفعلي الذي بلغ 1,30 دولار للتر قبل أزمة الوقود ثم 1,72 دولار للتر أثناء الأزمة، مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية البالغ 1,02 دولار للتر؛ (ج) وتكاليف النقل الإضافية اللازمة لنقل الوقود جواً من خارج البلد.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(533,0)	(106,6)	العمليات البحرية

93 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية المرتبطة باقتناء حاويات بحرية لشحن المواد اللازمة لإنشاء مستشفى من المستوى الثاني في بوار، وتحسين قواعد العمليات المؤقتة التي كانت مستخدمة لأكثر من سنة بهدف تحسين الظروف المعيشية لأفراد الوحدات العسكرية، وذلك عملاً بتوصيات مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(670,6)	(1,7)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

94 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية المرتبطة باقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك شبكة شاملة ذات نطاق ترددي عريض لتحسين الاتصالات في قواعد العمليات المؤقتة التي كانت مستخدمة لأكثر من سنة، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة؛ وطابعات متعددة الوظائف وقطع الغيار اللازمة لها لتحل محل الطابعات المعطوبة والبالية والقديمة التي لم تعد الشركات المصنعة توفر لها خدمات الصيانة.

95 - وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في التكاليف الفعلية لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات وخدمات الإعلام والنشر بسبب انخفاض الاستخدام الفعلي لخدمات الاتصالات الساتلية وانخفاض الاحتياجات الفعلية اللازمة لطباعة ونشر مواد التوعية، على التوالي، وذلك بسبب تأخر الجدول الزمني للانتخابات، مما أدى إلى إلغاء و/أو تأجيل بعض الأنشطة المقررة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 757,5	46,2	الخدمات الطبية

96 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض التكاليف الفعلية المرتبطة باقتناء حقائب الإسعافات الأولية، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية، بسبب توافر مخزون كاف تم اقتناؤه خلال الفترة السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(17 342,7)	(46,2)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

97 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية المرتبطة بما يلي: (أ) تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة الأخرى لنقل المباني الجاهزة ومركبات الركاب الخفيفة والمعدات الأخرى لدعم نشر الأفراد النظاميين الإضافيين الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، بسبب ارتفاع الأسعار الفعلية في الأسواق العالمية الناجم عن الزيادات في أسعار الوقود وارتفاع الطلب على السفن؛ (ب) وتكاليف الشركاء المنفذين والمُتَّح المتصلة بالأنشطة البرنامجية الأخرى المضطلع بها لتوسيع نطاق الأنشطة الرامية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في بانغي؛ (ج) وخدمات المتعاقدين الأفراد بسبب ما يلي: '1' الرسوم التنظيمية والإدارية الواردة في الاتفاق المبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين التعاقديين⁽²⁾؛ '2' وتعيين موظفين تعاقديين طبيين لتقديم خدمات أثناء جائحة كوفيد-19، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة؛ '3' والاستعانة بعدد إضافي من الموظفين التعاقديين لتقديم خدمات الأمن في غرف مراقبة الأمن المركزية في مختلف المواقع في ما يتعلق بتنفيذ مشروع كاميرات المدينة الذكية، دون أن تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

98 - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ 316 600 دولار المتعلق بالفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022 البالغة 9 759 300 دولار والمتأتية من الإيرادات الأخرى/المتنوعة (2 151 300 دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (8 001 300 دولار)، التي قابلتها خسارة في الاستثمار (393 300 دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها 274/76 و 282/76 بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار 274/76)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

القرار/الطلب

تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثات المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، وفقا للتوجيهات ذات الصلة ومع مراعاة السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين المساءلة والشفافية عبر تضمين مشاريع الميزانية المقبلة وتقارير الأداء المقبلة معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثات، بما في ذلك نفقاتها والمبلغ المقترح لكل فئة من فئات توزيع الأنشطة البرنامجية "الأخرى"، ومعلومات تبين كيف أسهمت تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثات، ومعلومات عن صلتها بالولايات، وعن الكيانات المنفذة، وعن تنفيذ ترتبط جميع الأنشطة البرنامجية التي تنفذها البعثة المتكاملة ارتباطا مباشرا بولاية البعثة. وتتمحور تلك الأنشطة حول عناصر رئيسية للولاية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة بسط سلطة الدولة من جملة عناصر أخرى، وهي أنشطة ذات أهمية بالغة لمنع نشوب النزاعات وحلها، وبالتالي لتحقيق الهدف الاستراتيجي للبعثة. وفي سياق هذا التقرير من تقارير الأداء وفي سياق الميزانية والمعلومات ذات الصلة بالفترة المالية المقبلة، ستقدم معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك عن النفقات ذات الصلة والمبالغ المقترحة لكل فئة، ومعلومات عن كيفية

(2) لم تُرصد لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة لأنه في وقت إعداد الميزانية، كانت البعثة تنتظر في إمكانية القيام مباشرة بإدارة شؤون الموظفين التعاقديين بدلا من الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

البعثات مهام الإشراف المناسب، وعن الشراكات مع الحكومات المضيفة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، وأثر هذه الشراكات حيثما ينطبق ذلك (الفقرة 81).

إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولاية البعثة. وبفضل الأنشطة البرنامجية التي تُنفَّذ بالتعاون مع الحكومة المضيفة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تمكّنت البعثة من تنفيذ ولايتها على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال النهوض بتنفيذ اتفاق السلام، وإعادة بسط سلطة الدولة، وحماية المدنيين، من جملة مهام رئيسية أخرى.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة

(A/76/760)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

تؤيد اللجنة الاستشارية التعاون بين البعثات، ولكنها تلاحظ استمرار الافتقار إلى الإبلاغ الواضح والشفاف عن مجالات التعاون وترتيبات التمويل ذات الصلة، وهي على ثقة بأن تتضمن تقارير الاستعراض العام المقبلة وتقارير أداء البعثات ذات الصلة معلومات أكثر شمولاً عن مجالات التعاون بين البعثات، بما في ذلك تسجيل الموارد ذات الصلة بين البعثات المرسلة والبعثات المتلقية (الفقرة 77).

تعترف البعثة المتكاملة بالسياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات القائمة المتصلة بالدعم بين البعثات واسترداد التكاليف، وتلاحظ أهمية معدلات استخدام الميزانية وكذلك القيود المفروضة على الموارد، ولذلك تبادر البعثة، بوصفها كيانا متلقيا، بتقديم طلبات للتعاون بتوجيه رسائل رسمية. وتبين الطلبات التي تقدمها بوضوح الدعم المطلوب، وفترة الدعم، والتكاليف/الميزانية المتوقعة، بما في ذلك العلامات الترميزية لإعادة تحميل التكاليف على ميزانية البعثة. وتضمن البعثة المتكاملة تسجيل التكاليف المرتبطة بالدعم المقدم في إطار التعاون بين البعثات في نفس الفترة المالية.

وتؤكد البعثة المتكاملة أنه عندما تتلقى أصولا بشكل مؤقت وعلى أساس استرداد التكاليف، يجري الإبلاغ عن تلك الترتيبات والتكاليف المرتبطة بها في تقرير الأداء، حسب الاقتضاء.

وخلال الفترة 2022/2021، لم تيرم البعثة المتكاملة أي ترتيبات تعاون مع البعثات الأخرى سواء بوصفها كيانا مرسلًا أو متلقيا. ولكن تلقت البعثة دعما في إطار التعاون على شكل أصول جوية قدمتها لها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.